المكتبة اللغوية

إيجاز التعريف في علم التصريف

تأليف إمام النحاة
العلامة محمد بن مالك الطائي النحوي
(ت ٦٧٢ هـ)

تحقيق
محمد عثمان

الناشر
مكتبة الثقافة الدينية

إيجاز التعريف
في علم التصريف

رَفْعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

المكتبة اللغوية

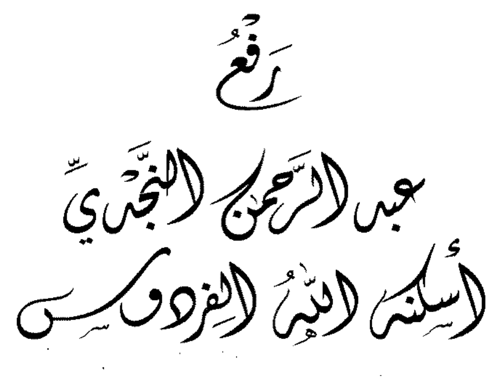
إيجاز التعريف

في علم التصريف

تأليف إمام النُّحاة
العلّامة محمّد بن مالك الطّائي النّحويّ
(ت ٦٧٢ هـ)

تحقيق
محمد عثمان

الناشر
مكتبة الثقافة الدينية



الطبعة الاولى
1430هـ-2009

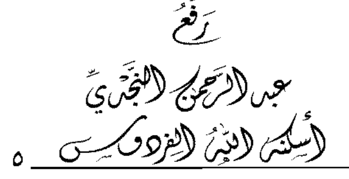
الناشر
مكتبة الثقافة الدينية
526 شارع بورسعيد ـ القاهرة .
25938411-25922620 / فاكس: 25936277
E-mail: alsakafa_aldinay@hotmail.com

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة المصرية العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

ابن مالك ، محمد بن عبد الله بن مالك الطائى ، 1204-1274
ايجاز التعريف فى علم التصريف ، تأليف :محمدبن مالك الطائى النحوى ، تحقيق : محمد عثمان
القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية ،2009
178 ص ، 24 سم
تدمك : 4-412-341-977
1- اللغة العربية ـالصرف
ا- عثمان ، محمد (تحقيق)
- العنوان

ديوى: 415.5

رقم الايداع: 19716



بسم الله الرحمن الرحيم

مُقَدِّمَة

الحمد لله مصرف الأفعال على نحو ما اقتضته الحكمة الأزلية، ومقلب الأحوال في ظروف معاني شؤونه التي أشار إلى بيانها بديع آياته البهية، والصلاة والسلام على ترجمان لسان حضرة الجلال سيدنا محمد المتوج من ربه بتاج المعزة والإقبال، المفصح عن أسرار البلاغة بما فيه لمصاقع الخطباء إعجاز، وأي إعجاز، والمفتح بمفاتيح اللسن والبراعة أبواب الحكمة الربانية بأوفى تعبير وأوفر إيجاز، وعلى آله وأصحابه المقتفين المقتدين بآثاره، المقتطفين المقتبسين للآلأ أنواره وآلاء أنواره.

وبعد؛ فإن علم النحو مشتمل على نوعين؛ أحدهما: علم الإعراب، والآخر: علم التصريف، وذلك أن علم النحو مشتمل على أحكام الكلم العربية، وتلك الأحكام نوعان: إفرادية وتركيبية، فالإفرادية هي علم التصريف، والتركيبية هي علم الإعراب؛ ولذلك يقال في حد علم النحو: علم يُعرف به أحكام الكلم العربية إفرادا وتركيبا.

وعلم التصريف هو ميزان العربية، وبه تُعرف أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليها، ولا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به.

وينبغي أن يُقَدَّم علم التصريف على غيره من علوم العربية؛ إذ هو معرفة ذوات الكلم في أنفسها من غير تركيب.

وقد كان لابن مالك مؤلفات عديدة في هذا الفن، واستطاع في كتاب " إيجاز التعريف " بألفاظه العذبة وأسلوبه السهل في جمع كل مسائل التصريف، وتقسيمها تقسيما جيدا وسهلا.

وقد مَنَّ الله علينا أن حصلنا على نسخة لهذا الكتاب، وندعو الله تعالى أن نكون قد وفقنا في إخراجه بالشكل الأمثل.

وأحببنا أن نقدم للكتاب بمقدمة في علم التصريف، والله الموفق.

مقدمة في علم التصريف

التّصريفُ لُغَةً: التَّغييرُ. ومنه تَصْرِيْفُ الرياحِ؛ أي: تغييرُها.

واصطلاحًا: هُو العِلْمُ بِأحكامِ بنْيةِ الكلمة، وبما لأحرُفِها من أصالةٍ، وزيادةٍ، وصِحّةٍ، وإعلالٍ، وإبدالٍ، وشِبهِ ذلك.

وهو يُطلقُ على شيئين:

الأولُ: تحويلُ الكلمة إلى أبنية مُختلفة لِضُروبٍ من المعاني، كتحويل المصدر إلى صِيَغ الماضي والمضارع والأمر واسمِ الفاعل واسمِ المفعولِ وغيرِهما، وكالنِّسبة والتصغير.

والآخرُ: تغييرُ الكلمة لغير معنًى طارئ عليها، ولكن لِغَرَضٍ آخر ينحصرُ في الزيادة والحذف والإبدال والقَلْب والإدغام.

فتصريفُ الكلمة هو تغيير بنْيتها بحسبِ مَا يُعْرَضُ لها. ولهذا التغيير أحكامٌ كالصحّة والإعلال. ومعرفةُ ذلك كلِّه تُسمَّى (علمَ التصريف، أو الصّرف).

ولا يتعلّقُ التصريفُ إلا بالأسماءِ المُتمكّنة، والأفعال المتصرّفة. وأما الحروفُ وشبْهُها، فلا تَعَلُّقَ لعلم التصريف بها.

والمرادُ بشِبهِ الحرفِ: الأسماءُ المبنيَّةُ والأفعالُ الجامدة، فإنها تُشبهُ الحرفَ في الجمود، وعدم التصرُّف.

ولا يُقْبَلُ التصريف ما كان على أقلَّ من ثلاثة أحرف، إلا أن يكون ثُلاثيًّا في الأصل، وقد غُيِّر بالحذف، مثل: (عِ كلامي، وقِ نفسَك، وقُلْ، وبِعْ). وهي أفعالُ أمر من (وَعى يَعي، ووَقَى يَقي، وَقال يقول، وبَاع يَبيع)، ومثلُ: (يَدٍ ودَمٍ)، وأصلُها: (يَدَي، ودمو أو دَمي).

والاشتقاقُ في الأصل: أخذُ شِقِّ الشيءِ، أي نِصْفِه، ومنه اشتقاقُ الكلمة من الكلمة، أي أخْذُها منها.

وفي الاصطلاح: أخذُ كَلِمَة من كلمة، بشرط أن يكون بين الكلمتين تَناسُبٌ في اللفظ والمعنى وترتيبِ الحُرُوف؛ مَعَ تَغايرٍ في الصيغةِ، كَمَا تأخذ (اكْتُبْ من يكتبْ)، وهذه من (كتبَ)، وهذه من (الكتابة).

وهذا التعريف إنما هو تعريف الاشتقاق الصغير، وهو المبحوث عنه في علم التصريف.

وهناك نوعان من الاشتقاق:

الأول: أن يكون بين الكلمتين تَنَاسُب في اللفظ والمعنى دُوْن ترتيب الحروف كـ(جذبَ، وجبذَ). ويسمى الاشتقاق الكبير.

والآخر: أن يكون بين الكلمتين تناسب في مخارج الحروف كـ (نهقَ، ونعقَ). ويسمى الاشتقاق الأكبر.

وَيُؤْخَذُ الأمرُ من المضارع، والمضارعُ من الماضي، والماضي مِنْ المَصدر.

فالمصدرُ أصلٌ صَدَرَ عنه كلُّ المشتقّات، مِنَ الأفعال والصفات التي تُشبهها وأسماءِ الزمان والمكان، والآلة والمصدر الميمي.

اشتقاق الماضي: يؤخذُ الماضي من المصدر على أوزانٍ مختلفة، مثل (كتب، وأكرمَ، وانطلقَ، واسترشدَ).

اشتقاق المضارع: يُؤخذُ المضارعُ من الماضي، بزيادة حَرْف من أحرف المضارَعة في أوّله. وأحرف المضارعة أربعةٌ، وهي (الهمزةُ، والتاءُ، والنونُ، والياءُ) مثل (أذهبُ، وتذهبُ، ونذهبُ، ويذهبُ).

فـ (الهمزة): للمفرد المتكلم مثل (أَكْتُبُ).

و (التاء): لِكُلِ مُخاطب ومخاطبة وللغائبة الواحدة والغائبتين مثل (تكتب يا عليّ، وتكتبين يا فاطمة، وتكتبان يا تلميذان، وتكتبان يا تلميذتان، وتكتبون يا تلاميذ، وتكتبن يا تلميذات، وفاطمة تكتب، والفطمتان تكتبان).

و (النون): لجماعة المتكلمين وللمتكلم الواحد المعظم نفسه مثل (نَكْتُبُ).

و (الياء): للغائب الواحد والغَائِبَيْنِ والغَائِبِيْنَ والغائبات مثل (التلميذ يكتب، والتلميذان يكتبان، والتلاميذ يكتبون، والتليمذاتُ يَكْتُبْنَ).

وإن كان الماضي على ثلاثة أحرف: يُسكَّنُ أوّلُهُ بَعْدَ دُخُولِ حَرْفِ المضارعة، فتقول في (سَأَلَ، وأَخَذَ، وكَرُمَ): (يَسألُ ويَأخذُ ويَكرُمُ).

وأما ثانيه: فَهُو مفتوحٌ، أو مَضْمُومٌ، أو مكسورٌ، حسَبَ ما تقتضيه اللغة، مثل (يَعلمُ، ويَكتُبُ، ويَحمِلُ).

وإن كان على أربعة أحرف فصاعدًا: فإن كان في أوَّله همزةٌ زائدة، تُحذف ويُكسر ما قبل آخره، فتقولُ في (أكرمَ، وانطلقَ، واستغفرَ): (يُكرِمُ، ويَنطلِقُ، ويَستغفِرُ).

وإن كان في أوَّله تاءٌ زائدةٌ، يَبْقَ عَلَى حَالِه بِلا تغيير، فتقولُ في (تَكلَّمَ، وتقابلَ) (يتكلمُ، ويتقابلُ).

وإن لم يكن في أوَّله همزةٌ ولا تاءٌ زائدتان. يُكسر ما قبل آخره، فتقولُ في (عَظَّمَ، وبايعَ): (يُعَظِّمُ ويُبَايِعُ).

وحرفُ المضارعة يكونُ مَفْتُوحًا، مثل (يَعلمُ، وتَجتهدُ، وتَغتفرُ)، إلا إذا كان الفعلُ على أربعة أحرف، فهو مضّمومٌ مثل (يُكرِمُ، ويُعظِّمُ).

اشتقاق الأمر: يؤخذُ الأمرُ من المضارع، بحذفِ حرف المضارعة من أوَّله، فإن كان ما بعد حرف المضارعة متحركًا، تُرِكَ على حاله، فتقولُ في (يَتَعلَّمُ) (تَعلَّمْ)، وإن كان ساكنًا، يُزَدْ مكان حرف المضارعة همزةٌ، فتقولُ في (يَكتبُ، ويُكرِمُ، ويَنطلِقُ، ويَستغفرُ) (اكْتُبْ، وأكرِمْ، وانطلِقْ، واستغفرْ).

وهمزةُ الأمر همزةُ وصلٍ مكسورةٌ، مثل (اِعلمْ، اِنطلِقْ، اِستقبلْ)، إلا إن كان ماضيه على أربعة أحرف، فهي همزةُ قطعٍ مَفْتُوحَةٌ، مثل (أَكْرِمْ، وأَحسنْ، وأَعطِ)، أو كان ماضيه على ثلاثة أحرف، ومضارعهُ على وزن (يَفعُلُ) المضمومِ العين، فهي همزةُ وصلٍ مضمومةٌ، مثل (اُكتُبْ، اُنصُرْ، اُدخُلْ)، فإنَّ مضارعها (ينصُرُ، ويكتُبُ، ويدخُلُ).

همزة الوصل

همزةُ الوصلِ: هي همزةٌ في أوَّل الكلمة زائدةٌ، يُؤتى بها للتخلص من الابتداءِ بالساكن؛ لأنَّ العربية لا تبتدئُ بساكنٍ، كَمَا لا تَقِفُ على متحرّكٍ، وذلك كهمزة (اسم، واكتبْ، واستغفِرْ، وانطلاق، واجتماع، والرَّجل).

وحُكمُها: أن تُلفَظُ وتُكتب، إن قُرِئتْ ابتداءً، مثل (اسمُ هذا الرجل خالدٌ)، ومثلُ (استغفرْ ربَّكَ)، وأن تُكتَبَ ولا تُلفَظَ، وإن قُرِئتْ بعد كلمة قبلها، مثل (إنَّ اسمُ هذا الرجل خالدٌ)، ومثلُ (يا خالدُ استغفرْ ربكَ).

وهي قسمان: سماعيّةٌ وقياسيّةٌ.

فالسّماعية: محصورة في كلماتٍ وهي (ابنٌ، وابنةٌ، وامرُؤٌ، وامرأةٌ، واثنان، واثنتانِ، واسمٌ، وايْمُنٌ).

فوائد ثلاث:

(١) من العلماء من يجعل لفظ (ايمن) كلمة وضعت للقسم، ويجعل همزته همزة وصل، ومنهم من يقول هو جمع يمين كـ (أيمان) ويجعل همزته همزة قطع تقول (يا خالد أيمنُ الله لأفعلنَّ كذا) بقطع الهمزة، ويقال في (ايمن الله) (ايمُ الله) أيضًا بحذف النون.

(٢) حركة الراء في (امرئ) تكون، كحركة الهمزة بعدها، فتقول (هَذَا امْرُؤٌ) بِضَمِّ الرَّاءِ (ورأيتُ امْرَأً) بفتحها (ومررتُ بامرِئ) بكسرها، وتُكتب همزته على الواو إن ضُمَّت، وعلى الألف إن فتحت وعلى الياء إن كسرت كما رأيت.

(٣) إذا سبقت همزةُ الاستفهام همزَة (أل) قلبت همزة (أل) مَدَّة مثل (آلكتابَ تأخذ أم القلم) قال تعالى: ﴿قُلْ ءَاللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾ [يونس:٥٩] ويجوز إسقاطها خطًا ولفظًا، والاكتفاءُ بهمزة الاستفهام تقول (ألذّهب أنفع أم الحديد؟).

والقياسيَّةُ: تكونُ في كل فعل أمرٍ من الثُّلاثيّ المجرَّد (كاعلَمْ، واكتُبْ). وفي كل ماضٍ وأمرٍ ومَصْدرٍ من الفعل الخماسيّ والسداسيّ (كانطلَقَ وانطلقْ وانطلاقٍ، واستغفرَ واستغفِرُ واستغفارٍ).

وهمزةُ الوصلِ مكسورةٌ دائمًا، إلاّ في (الْ) و(ايُمن)، فإنها مفتوحةٌ فيهما، وفي الأمر من وزن (يَفعُلُ – المضمومِ العين –) فإنها مضمومةٌ فيه، مثل (اُكتُبْ، اُدخُلْ).

والماضي المجهولُ من الخماسيّ والسداسيّ تُضَمُّ همزتُهُ تَبَعًا للحرف الثَّالث، فتقولُ في (احتَمَلَ، استَغْفَرَ) (اُحتُمِلَ، اُستُغفِرَ).

همزة الفصل

همزةُ الفصلِ – وتُسَمَّى همزةَ القطعِ أيضًا –: هي همزةٌ في أوَّل الكلمة زائدةٌ، كهمزة (أكرمَ، وأُكرمُ، وأَكرِمْ، وإِكرام).

وحُكْمُهَا: أنْ تُكْتَبَ وتُلفظَ حَيْثُمَا وَقَعَتْ، سَواءٌ قُرِئَتْ ابتداءً، مثل (أَكْرِمْ ضيوفك)، أَمْ بعد كلمة قبلها، مثل (يا عليٌّ أكرِمْ ضُيوفك).

وهمزةُ الفصل همزةٌ قياسيَّةٌ.

وهي تكونْ في أوائلِ بعض الجموع كـ (أحمالٍ، وأولادٍ، وأنفُسٍ، وأربُعٍ، وأتقياءٍ، وأفاضلٍ).

وتكون أيضًا في الماضي الرُّباعيِّ وأمرِه ومصدره، مثل: (أَحسنَ وأَحسنْ وإحسان)، وفي المضارع المُسند إلى الواحد المتكلم مثل: (أَكتبُ وأُكرمُ وأَنطلقُ وأَستغفرُ)، وفي وزن (أفعلَ)، الذي هو للتّفضيل، مثل: (أفضلَ وأسمى)، أو صفةٌ مشبَّهةٌ، مثل: (أحمرَ، وأعورَ).

وهي مفتوحةٌ دائمًا، إلا في المضارع من الفعل الرباعي ومصدره، فإنّها في الأول مضمومةٌ، مثل: (أُحسن وأُعطي)، وفي الآخر مكسورة، مثل (إحسانٍ وإعطاءٍ).

لكلِّ فعلٍ ميزانٌ يُوزنُ به.

والميزانُ يتألّفُ من ثلاثة أحرف، وهي (الفاءُ، والعين، واللام). فيقال (كَتَبَ) على وزن (فَعَلَ)، و (يَكْتُبُ) على وزن (يَفْعُلُ)، و (اكتُبْ) على وزن (افعُلْ).

وَيُقَالُ لأحرُفِ (فَعَلَ): ميزانٌ، ولما يوزنُ بها: مَوْزُونٌ.

ويُسَمَّى مَا يُقَابل فاءَ الميزان من أحرف الموزون: (فاءَ الكلمة)، وما يُقابلُ عينَه (عينَ الكلمة)، وما يُقابلُ لامَهُ (لامَ الكلمة). فإن قُلْتَ (كَتَبَ)، فتكون الكافُ فاءَ الكلمة، والتاءُ عينَها، والباءُ لامَها.

ويجبُ أن يكون الميزانُ مُطابقًا للموزون حركةً وسكونًا وزيادة أحرف. فإن قلت (كَرُمَ) كانت على وزنِ (فَعُلَ). وإن قلت (أَكْرَمَ) كانت على وزن (أَفْعَلَ). وإن قلت (كَسَرَ) كانت على وزن (فَعَلَ) وإن قلت (انْكَسَرَ) كانت على وزن (انْفَعَلَ) وهلُمَّ جرًّا.

وكلُّ مَا يُزادُ في المَوْزُون يُزَادُ في الميزان هو بعينه، إلا إن كان الزائدُ من جنْسِ أَحْرُفِ الموزون، فيُكرَّرُ في الميزان مَا يُمَاثله، فيقالُ في وزن (عَظَّم) (فَعَّل)، وفي وزن (اغرَوْرَقَ) (افعَوْعَلَ) وفي وزن (احْمَارَّ) (افْعَالَّ) بتكرير عين (فَعَّل)؛ لأن الموزون، وهو (عَظَّمَ)، مُكَرَّر العين. وبتكرير عين (افْعَوْعَلَ)؛ لأن الموزون، وهو (اغْرَوْرَقَ)، مكرّر العين. وبتكرير لام (افْعَالَّ)؛ لأن الموزون، وهو (احْمَارّ) مكرر اللام. أما مثل (أَخْرَجَ وَانْكَسَرَ واسْتَغْفَرَ) ونحوها، فان أحرفها الزائدة تُزَاد هي بعينها في الميزان، فيقال (أَفْعَلَ، وانْفَعَلَ، واسْتَفْعَلَ). وَقِسْ عَلَى ذَلِكَ.

أَمَّا إِنْ كَانَتْ أَحْرُفُ المَوْزُوْن الأصليَّة أربعةً، فتُكرَّرُ لامُ الميزان، فَيُقالُ في وزن دَحْرَجَ (فَعْلَلَ). والمزيدُ في منه تُكرَّرُ لامُهُ أيضًا، كما تُكرَّرُ في الأصليّ، فتقولُ في وزن (احْرَنْجَمَ) (افْعَنْلَلَ) وفي وزن (اقْشَعَرَّ) (افْعَلَلَّ).

أَوزان الأَفعال

للماضي من الأفعال خمسةٌ وثلاثون وزنًا. ثلاثةٌ منها للثُّلاثيّ المجرَّد، واثنا عَشَرَ للثلاثيّ المزيد فيه، وواحدٌ للرباعي المجرَّد، وسبعةٌ للمُلحَق به، وثلاثةٌ للرباعي المزيد فيه، وتسعةٌ للمُلحق به.

أَوزان الثلاثي المجرد:

للماضي من الثلاثيّ المجرَّد ثلاثةُ أوزان (فَعَلَ، وفَعِلَ، وفَعُلَ).

١- وزن (فَعَلَ) المفتوح العين:

وزنُ (فَعَلَ) - المفتوح العين - كـ (كَتَبَ، وجَلَسَ، وفَتَحَ) يكون مضارعه إمَّا مضمومها كـ (يكْتُبُ)، وَإمَّا مَكسورها كـ (يَجْلِسُ)، وإما مفتوحَها كـ (يَفْتَحُ).

وبابُ (فَعَلَ يَفْعُل) - بفتح العين في الماضي، وضمها في المضارع - يأتي منه، غير مُطرِدٍ الصَّحيحُ السالِم كـ (نَصَرَ يَنْصُرُ)، والمهموزُ الفاء كـ (أَخَذَ يَأْخُذُ). ويَطَّرِدُ فيه الأجوفُ والناقصُ الواويّان، نحو (قَالَ يَقُولُ، ودَعَا يَدْعُو)، والمضاعفُ المتعدِّي، نحو (مَدَّهُ يَمدُّهُ). وشَذَّ (حَبَّهُ يُحِبُّهُ). وجاءَ منه بعضُ أفعالٍ لوجهين وهي (بَتَّ الحبلَ يَبُتُّه ويَبِتُّه، وعَلَّهُ يَعُلُّهُ ويَعِلُّهُ، ونَمَّ الحديث يَنُمُّهُ وينِمُّهُ، وشَدَّ يَشُدُّهُ ويَشِدُّهُ، ورَمَّهُ يَرمُّهُ ويَرِمُّهُ، وَهَرَّ الشيء يَهُرُّهُ ويَهِرُّهُ)، والمكسور منها شاذٌّ في القياس.

ومما يختصُّ بهذا الباب ما يُرادُ به معنى الفوز في مَقام المُغالبة والمُفاخرة، نحو (كَاتَبَنِي، فكتبتُهُ، أكتُبُهَ)، أي: (غَالَبَنِي في الكِتَابَة فغلبتُهُ فيها). وحينئذ لا يكونُ إلا مُتَعَدِّيًا، وإن كان في الأصل لازمًا. فمثل (قَعَدَ) لازِمٌ، فإن قُلْتَ (قَاعَدَني فَقَعَدتُهُ أَقعُدُهُ)، صَارَ مُتْعَدِّيًا.

وكلُّ فعلٍ تُريدُ به مَعْنَى الغلبّة والمفاخرة حوَّلْتَهُ إلى هذا الباب، وإن لم يكن منه، فتقول في (نَزلَ يَنزِلُ، وخَصَمَهُ يخصِمُهُ، وعلِمهُ يَعلَمُهُ) (نازلني فَنَزَلْتُهُ أنزُلُهُ، وخاصمني فَخصَمتُهُ، وعالمني فَعلَمتُهُ، أعلُمُهُ)، أي غالبني في ذلك، فغلبتُهُ فيه. إلا ما كان مِنْهُ مِثالًا

وَاوِيًّا مسكورَ العين في المضارع كـ (وَعَدَ يَعِدُ)، أو أجوَفَ يائيًّا كـ (باعَ يبيعُ)، أو معتلَّ الآخر بالياءِ كـ (رمى يرمي)، فإنه يبقى على حاله في باب المغالبة.

وبابُ (فَعَلَ يَفعِلُ) - بفتح العين في الماضي، وكسرها في المضارع - يطرد فيه المثال الواويُّ، نحو (وثَبَ يَثِبُ) بشرط أن لا تكون لامُه حرفَ حلقٍ كـ (وَضعَ يَضَعُ، ووَقَعَ يَقَعُ، ووسَعَ يَسعُ، ووَطَأَ يَطَأُ)، والأجوف اليائيُّ، نحو (شابَ يَشيبُ). والمعتلُّ الآخر بالياء، نحو (قَضَى يَقْضِي)، بشرط أن لا تكون عينه حرفَ حلقٍ كَـ (سَعَى يَسعى، ونَعَى المَيْتَ يَنعاه)، والمَضاعف اللازم، نحو (فَرَّ يَفِرُّ) وما جاءَ على خلاف ذلك فهو مُخالف القياس.

وبابُ (فَعَلَ يَفعَلُ) - بفتح العين في الماضي والمضارع - يكثُرُ أن يَجيءَ منه ما كانت عينُهُ أو لامهُ حرف حلقٍ، نحو (فتَحَ يَفتَحُ، وسأَلَ يَسأَلُ، وَوَضَعَ يَضَعُ).

ولا يكون الفعل مفتوحَ العينِ في الماضي والمضارع إلا إذا كانت عينه أو لامُهُ حرفًا من أحرف الحلقِ، مثل (سَأَلَ يَسْأَلُ، وذَهَبَ يَذْهَبُ، وَجَعَلَ يَجْعَلُ، وشغَلَ يَشغَلُ، وفتحَ يفتحُ، وشدَخَ يشدخُ). وأما نحو (أَبَى يَأْبَى، وركَنَ يَركُنُ)، فشاذٌّ، ويجوز في الأَوَّل (أَبَى يَأْبِي) من باب (فَعَلَ يَفعِلُ) المفتوح العين في الماضي، المكسورها في المضارع.

ويجوز في الثاني (ركنَ يَركُنُ) بفتح العين في الماضي، وضمها في المضارع، و (رَكِنَ يَركَنُ) بكسرِها وفتحها في المضارع.

ووجودُ حرفِ الحلقِ في فعلٍ لا يُوجبُ فتحَ عينه في الماضي والمضارع، فمثلُ (دَخَلَ يَدْخُلُ، ورَغِبَ يَرْغَبُ، وبَغَى يَبْغِي، وسَمِعَ يَسمَعُ، ونَبُهَ ينبُهُ) وغيرها، ليستْ من هذا البابِ، معَ وجودِ حرف الحلقِ في مُقابل عينها أو لامها.

٢- وزن (فَعِلَ) المكسور العين:

وزن (فَعِلَ) بكسر العينِ - كـ (عَلِمَ)، لا يكونُ مُضارعه إلاّ مفتوح العينِ كَـ (يَعلَمُ)؛ لأنه إن كان الماضي مكسورَ العين، فمضارعه لا يكونُ، إلاَّ مفتوحَها، إلاَّ أربعة أفعالٍ شاذةٌ، جاءَت مكسورةَ العين في الماضي والمضارع، ويجوزُ في مضارعها الفتحُ - وهو الأفصحُ والأولى - وهيَ: (حَسِبَ يَحْسَبُ ويَحْسِبُ، وبَئِسَ يَبأَسُ ويَبْئِسُ، ونَعِمَ يَنعمُ، ويَئِسَ يَيْأَسُ ويَيْئِسُ) وجاء شُذوذًا (وَرِثَ يَرِثُ، ووَمِقَ يَمِقُ، وورِمَ الجرحُ يَرِمُ، ووثِقَ به يثِقُ، ووريَ الزَّندُ يَرِي، ووَفِقَ أمرَه يَفِقُهُ) وليس فيها إلاّ كسرُ العين في الماضي

والمضارع، إلا (وَرِي يَرِي) فيجوز فيه (وَرَى يَرِي) بفتح العين في الماضي، وكسرِها في المضارع - وهو الأفصح -.

وتكثُرُ في هذا الباب الأفعالُ الدَّالةُ على العِلَل والأحزان وأضدادِهما، نحو (سَقِمَ، وحَزِنَ، وفَرِحَ)، ومَا دلَّ على خُلُوٍّ أو امتلاء، نحو (عَطِشَ، وشَبِعَ) وتجيءُ الألوان والعُيوب والحِلى كلُّها عليه، نَحْو: (سَوِدَ، وعَرِجَ، ودَعِجَ).

٣- وزن (فَعُلَ) بضم العين:

وزنُ (فَعُلَ) بضمِّ العين في الماضي - مثل (حَسُنَ)، لا يكون مضارعهُ إلاّ مضمومَها، مثل (يَحسُنُ).

يأتي من هذا الباب مَا دلَّ على الغرائز والطبائع الثابتة، نحو (كَرُمَ، وعَذُبَ الماءُ، وحَسُنَ، وشَرُفَ، وجَمُلَ، وقَبُحَ).

وكُلُّ فعلٍ أردتَ التعجبَ به أو المدح، أو الذمَّ، حَوَّلتُهُ إلى هذا الباب، وإن لم يكن منه -كَمَا قَدَّمْنَا في مبحث أَفْعَالِ المَدْحِ والذَّمِّ - نحو (كَتُبَ الرَّجُلُ سعيدٌ!) بمعنى (ما أكتبهُ!) تريدُ المدحَ والتعجب معًا.

وما كان على وزن (فَعُلَ) لا يكونُ إلاّ لازمًا؛ لأنه لا يكون إلا لمعنًى مطبوعٍ عليه من هو قائمٌ به، أي: للسَّجايا والطبائع مثل (كَرُمَ، ولَؤُمَ) أو كمطبوعٍ عليه، مثل (فَقُهَ، وخَطُبَ)، أي: صارَ فقيهًا وخطيبًا. وغيرُه يكونُ متعدّيًا، ويكون لازمًا.

وحركةُ العينِ في الأمر من هذه الأوزان المذكورة، كحركة العين في مُضارعه، مثل (انصُرْ، واجمُلْ، وارجِعْ، واسأَلْ، واعلَمْ).

وهذه الأوزان سَماعيَّةٌ كلها، إلا ما اطَّردَ منها.

أما أوزانُ المزيد فيه، فكلُّها قياسيَّةٌ، وكذا وزنُ الرُّباعيِّ المجرَّد.

أوزان الثلاثي المزيد فيه:

للثُّلاثيِّ المزيد فيه اثنا عَشَرَ وزنًا ثلاثةٌ للمزيد فيه حرفٌ واحدٌ، وخمسةٌ للمزيد فيه حرفان، وأربعةٌ للمزيد فيه ثلاثة أحرف.

فللثلاثيِّ المزيد فيه حرفٌ واحد، ثلاثة أوزانٍ: (أَفعَلَ) كـــ (أكرمَ) و (فَعَّلَ) كـــ (فَرَّح)، و (فاعَلَ) كـــ (سَابَقَ).

وباب (أَفْعَل) يَكُون للتعدية غالبًا. أي لتصيير اللازم مُتعديًا إلى مفعولٍ واحد كَـ (دَخَلْ وَأَدْخلته). فإن كَانَ مُتَعَديًا إلى واحدٍ صَارَ مُتَعَدِيًا إلى اثنين كـ (لزم الأمرَ، وألزمته إياه).

وباب (فَعَّل) يكون للتكثير وللتعدية غالبًا. فالتكثير يكون في الفعل، نحو (طَوَّفت وجوَّلت) أي أكثرت من الطواف والجولان. وفي الفاعل، نحو (موَّتت الإبلُ) أي كثر فيها الموت وفي المفعول، نحو: ﴿غَلَّقَتِ الأَبْوَابَ﴾ [يوسف: ٢٣]، أي أبوابًا كثيرة.

وباب (فَاعل) يكون للمشاركة بين اثنين غالبًا، نحو (راميته وخاصمته)، والمعنى: أني فعلت به ذلك، وفعل بي مثله.

وقد تأتي هذه الأبواب لمعانٍ غير هذه قَلَّمَا تنضبط. وإنَّمَا تُفْهم من قرينة الكلام.

وللثلاثيّ المزيد فيه حرفان، خمسة أوزان؛ وهي: (انفعلَ) كـ(انحصرَ)، و (افتعلَ) كـ(اجتمع)، و (افعَلَّ) كـ(احمرَّ)، و (تفَعَّل) كـ(تعلَّمَ)، و (تفاعلَ) كـ(تَصَالَحَ).

وباب (انفعل) يكون للمُطاوعة، أي لمطاوعة المفعول للفاعل فيما يفعله به، كـ(صرفته، فانصرف). ولا ينفكّ هذا البابُ عن معنى المُطَاوَعَة. لهذا لا يكون إلا لازمًا. ولا يَكُونُ مُجَرَّدَهُ إلا مُتَّعَدِّيًا.

وباب (افتعل) يكون للمطاوعة غالبًا، نحو: (جمعت القوم، فاجتمعوا).

وباب (افعلّ) يكون للألوان والعيوب. فالألوان كـ (احمرّ). والعيوب كـ (اعْورّ).

ويقصد به المبالغة في معنى مجرده، ففي (احمرّ) زيادة ليست في (حمرَ). وفي (اعورّ) زيادة ليست في (عَوِرَ).

وباب (تَفَعَّلَ) يكون للتكلف غَالبًا، نحو (تعلّمَ، وتصبر، وتشجع، وتحلم). وقد يكون التكلف مَمْزُوجًا بِإِدِّعاء شيءٍ ليس من شأن المُدَّعِي. نحو (تَكَبَّرَ، وتَعَظَّمَ، وتَسَرَّى)، أي: تكلف مظاهر الكبرياء والعظمة والسراة.

وباب (تفاعل) يكون للمشاركة بين اثنين كـ (تسابق الرجلان)، أو أكثر، كـ (تصالح القوم).

وقد تأتي هذه الأفعال لمعان غير هذه لا تنضبط، وإنما يُعَيّنها المقام.

وللثلاثيّ المزيد فيه ثلاثةُ أحرُف، أربعةُ أوزان: (اسْتَفْعَلَ) كـ (اسْتَغْفَرَ) و (افْعَوْعَلَ) كـ (اخْشَوْشَنَ)، و (افعوَّلَ) كـ (اعلوَّطَ)، و (افعالَّ) كـ (ادهامَّ).

وصيغةُ (افعالَّ) مُشتركةٌ بين الماضي والأمر لفظًا. فإن كانت للماضي فأصلها (افْعَالَلَ). وإن كانت للأمر فأصلُها (افْعَالِلْ).

ويكون باب (اسْتَفْعَلَ) للطَلَبِ والسؤال غالبًا، نحو: (استغفرت الله)؛ أَي: سألته المغفرة، و (استكتبت زهيرًا كلامًا، واستمليته إِيَّاه)؛ أي: سألته كتَابَتَهُ وإِمْلاءَهُ. وهُو يَكُونُ مُتَعَدِّيًا كَمَا رَأَيْتَ. وقد يكون لازمًا نحو (اسْتَحْجَرَ الطِّيْنَ)؛ أَي: صَارَ حَجَرًا. وإذا كان لازمًا لَمْ يَكُنْ بِمَعْنَى السُّؤَالِ كَمَا تَرَى.

وأبواب (افْعَوْعَلَ، وافْعَوَّلَ، وافْعَالَّ) تكون للمُبالغة في معنى مُجَرّدها، أي أنها تزيد في معناها على معنى المجرد منها.

وَزْنُ الرُّبَاعي المجرد:

للرُّباعيّ المجرَّدِ وزنٌ واحدٌ، وهو (فَعْلَلَ) كـ (دَحْرَجَ).

ويكون مُتَعَدِّيًا غالبًا، نحو (دحرجت الحجرَ، وزلزلت البناء). وقد يكون لازمًا، نحو ﴿حَصْحَصَ الْحَقُّ﴾ [يوسف:٥١] أي: بان وظهر، و(برهم الرجل) أي: أدام النظر. والبرهمة: سكون النظر وإدامته.

الرباعي المنحوت:

وقد يصاغُ هذا الوزنُ بالنَّحت من مُرَكَّبٍ لاختصار الكلام، كقولهم (عقربتُ الصُّدغَ) أي: لويته كالعقرب، و (فلفلتُ الطعامَ): إذا وضعتُ فيه الفُلفل، و (نرجستُ الدواءَ): إذا وضعتُ فيه النرجس، و (عصفرتُ الثوب): إذا صبغته بالعُصفر، و (بسلمتُ، وحمدلتُ، وحَوْقلتُ، وحسبلتُ وسَبحَلتُ، وجعفلتُ): إذا قلت: (بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله، ولا حول ولا قوة إلا بالله، وحسبي الله، وسبحان الله، وجعلني الله فداءَك).

ويُسمى هذا الصنيعُ (النَّحتَ)، وهو أن تختصرَ من كلمتين فأكثر كلمةً مُوَاحِدَةً. ولا يُشترط فيها حفظُ الكلمات بتمامها، ولا الأخذ من كل الكلمات، ولا مُوافقة الحركات

والسَّكَنات، على الصحيح، كَمَا يُعلم من شواهد ذلك. لكنه يشترط فيها اعتبار ترتيب الحروف.

والنحتُ، على كثرته، في لُغَتنَا، غَيْرُ قِيَاسي، كما هو مَذْهَبُ الجمهور. ومن المحققين من جَعَلَهُ قِيَاسيًا، فَكُلُّ ما أمكنك فيه الاختصارُ، جاز نحتُه. والعصرُ الحاضرُ يحملنا على تجويز ذلك والتوسعَ فيه.

ومن المسموع أيضًا (سَمْعَلَ، وطَلْبَقَ): إذا قال السلام عليكم، وأطال الله بقاءك. ومنه (بَعْثَرَ) أي: بَعَثَ وَأَثَارَ. قال الزَّمَخْشَرِيُّ في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا الْقُبُورُ بُعْثِرَتْ﴾ [الانفطار: ٤] هو منحوتٌ من (بُعِثَ، وأُثير ترابُها).

الملحق بـــ (دَحْرَجَ):

يُلحَقُ بـــ (دَحرج) سَبْعَةُ أَوزانٍ من الثلاثي المزيد فيه حَرْفٌ وَاحِدٌ. وَهِي (شَمْلَلَ) بوزن (فَعْلَلَ)، و (جَهْوَرَ) بوزن (فَعْوَلَ)، و (رَوْدَنَ) بوزن (فوْعل)، و (رَهْيَأَ) بوزن (فَعْيَلَ)، و (سيْطر) بوزن (فيْعل)، و (شَنْتر) بوزن (فَنْعَلَ)، و (سلْقى) بوزن (فيْعل).

وإنما كانت مُلْحَقَةً بـــ (دَحْرَجَ)؛ لأن مصدرها ومصدره مُتَّحِدَان في الوزن. فمصدر فعلل (الفَعْلَلَة)، ومصدر فعول (الفعولة) ومصدر فوعل (الفوعلة) الخ...

تحقيق في معنى الإلحاق

الإلحاق: أن يُزاد على أحرفِ كلمةٍ، لتوازن كلمةً أخرى.

وشرط الإلحاق في الأفعال اتحاد مصدري الملحق والملحق به، كَمَا ترى في هذه الأفعال.

والإلحاق لا يكون في أول الكلمة. وإنما يكون في وسطها، كالنون من (شنْتر)، أو في آخرها كالألف المنقلبة عن الياءِ في (سَلْقى) ولذلك لم يكن نحو (تمنطق، وتمسكن، وتمدرع، وتمندل، وتمذهب، وتمشيخ) مُلحقًا بـــ (تَدَحْرَجَ)؛ لأنَّ الميم ليست زائدةً بين أصول الكلمة. ومع هذا، فليست زيادتها لقصد الإلحاق؛ لأن هذه الأفعال مبنيةٌ على (المنطقة، والمسكين، والمدْرعة، والمنديلُ، والمذْهب، والمشيخة)، فهي على زنة (تدحرج) أَصالةً لا إلحاقًا، باعتبار أن الميم كالأصل تَوَهُمًّا. فقد تَوَهَّمُوا أصالة الميم في هذه الأسماءِ، فبنوا الفعل عليها. فوزنها (تفعللَ) لا (تمفعلَ) هذا هو الحقُّ الذي عليه المحققون من العلماء.

وما يُزاد للإلحاق، لا يكون مزيدًا لغرضٍ معنويٍّ تطَّرد زيادتُه لأجله. فهو ليس كالزيادة في نحو (أكرم، وقاتل، واستغفل)، مِمَّا زيادته لغير الإلحاق. وإنما هي لمعنًى اقْتَضَى هذه الزيادة.

وقد تُخرجُ الزيادةُ للإلحاق الفعلَ عن معناه إلى معنًى آخر، مع بقاءِ رائحةِ من المعنى الأوَّل. فمثلُ (عثير) معناهُ: أثار العِثْير - بكسر العين -: وهو التراب والغبار. والمجرَّد وهو (عثر) معناه زلَّ وَكَبَا. وَيُقَالُ أَيْضًا (عثر على الشيءِ) إذا وجده. ومنه (عثر على السرّ، ونحوه) إذا اطَّلع عليه. ومثلُ (حوقل) يأتي بمعنى: عجز، وأعيا، وضعُف، ونام، ومضى فتعب، ووضع يديه على خَصْرِهِ. وكلُّ ذلك راجعٌ إلى معنى الضَّعْفِ. وأصله من (حقل الفرس) - من باب (فرح) - إذا أصابه وجعٌ في بطنه مِنْ أَكْلِ التراب، وذلك ما يُضْعفه ويُعيه. و (حَوْقَلَ) هذه غير (حَوْقَلَ) إذا قال لا حول ولا قوة إلا بالله، فهذه مَنْحُوْتَة من مركب، فهي على وزن (دَحْرَجَ) أصلًا، لا إلحاقًا كما توهموا؛ لأن الواو فيها هي واو (حوْل)، فهي أصلية لا زائدة.

واعلم أنَّ مَا كَانَ من الكلمات مُلحقًا بغيره في الوزن لا يجري عليه إدغامٌ ولا إعلالٌ، وإن كان مستحقَّهما، كيلا يفوت بهما الوزن.

وهذا من علامات الإلحاق أيضًا. فمثلُ (شملَلَ، واقعندَدَ) مُستحقٌّ للإدغام؛ لأن فيه حرفينِ مُتجانسينِ مُتجاورينِ. ومثلُ (جَهْوَرَ) مُستحقٌّ للإعلال بقلبِ الواو ألفًا. لكنه لَم يجرِ على ما ذكر إدغامٌ ولا إعلال، لما ذكرنا. وإنما أعِلَّ نحو (سلقى)؛ لأنَّ الإعلال جَرَى عَلَى آخر الكلمة، وذلك لا يفوتُ به الوزنُ؛ لأنَّ الآخر يُصبحُ سَاكنًا، فيكون كالموقوف عليه بالسكون. والوقفُ على آخر الكلمة بإسكانه لا يفوت به وزنها.

وزن الرباعي المزيد فيه

للرُّباعيِّ المزيدِ فيه حرفٌ واحدٌ، وزنٌ واحدٌ. وهو (تَفَعْلَلَ) كـ (تدحرجَ).

وهو يُبنى للمُطَاوَعَة، أي مُطَاوَعَة المفعول الفاعل فيما يفعله وقبول أثر فعله. ولا يكون إلاّ لازمًا، نحو (سرولته فتسرول) أي ألبسته السراويل، فلبسها، ونحو (سقلبته فتسقلب). أي طرحته وَصَرَعْتُهُ، فانصرع. والعامة تقول (شقلبه) بالشين المعجمة.

ويُلحَقُ به ستةُ أوزانٍ من الثلاثيّ المزيدِ حرفانِ، وهي (تَمَعْدَدَ) بوزن (تَفَعْلَلَ)، و (تَسَرْوَكَ) بوزن (تَفَعْوَلَ)، و (تَكوثَرَ) بوزن (تَفوعَلَ)، و (تَرهيأ) بوزن (تَفعيلَ)، و (تَسَيْطَرَ) بوزن (تَفَيْعَلَ)، و (تَجَعْبَى) بوزن (تَفَعْلى).

وللرُّباعي المزيد فيه حرفانِ وزنانِ (افعَنْلَلَ) كـ (احرنجمَ)، و (افعَلَلّ) كـ (اقشَعَرَّ).

وباب (افعنلل) يُبنى للمطاوعة، نحو: (حرجمت القوم، فاحرنجموا).

وباب (افعلل) يبنى للمبالغة.

ويُلحقُ به ثلاثةُ أوزانٍ من الثُّلاثيّ المزيد فيه ثلاثةُ أحرف وهي (اقعَنْسسَ) بوزن (افعَنْلَلَ) و (احَرنْبى) بوزن (افْعَنْلى) و (استَلْقى) بوزن (افْتَعْلى).

تصريفُ الفعلِ تحويلُهُ بحسب فاعلِه. فيُحوَّلُ من ضمير المفرد إلى ضمير المثنى أو الجمع، ومن ضمير المذكر إلى ضمير المؤنثِ، ومن ضمير الغائب إلى ضمير المخاطب أو المتكلم.

ويتصرَّفُ الماضي والمضارع على أربعة عشر مثالا ثلاثة منها للغائب، وثلاثة للغائبة، وثلاثة للمُخاطب، وثلاثة للمُخاطبة، واثنان للمُتكلم، ويتصرَّفُ الأمر على ستة أمثلة ثلاثة للمُخاطب وثلاثة للمُخاطبة.

تصريف السالم والمهموز

يتصرَّفُ السَّالمُ والمهموزُ من الأفعالِ الثلاثة بلا تَغْيِيرٍ فيهما، إلا الأمر من (أَخَذَ، وأَكَلَ، وأَمر) فقد جاءَ بحذف الهمزة، فَيُقالُ (خُذ، وَكُلْ، وَمُرْ)، وإلا الأمر من (سَأَلَ يَسْأَلُ)، فإنه (سَلْ واسأَلْ)، وإلا المهموز الأوَّلِ في المضارع المُسندِ إلى الواحد المُتكلم، فَإنَّ همزته الثانية تَنْقَلِبُ مَدَّةً، مثل (آخُذُ، وآنَفُ، وآمرُ، وآتي، وآمَنُ)، وإلا الأمر من المَهْمُوز الأول، إن نُطِقَ به ابتداءً، فإن همزته تَنْقَلِبُ وَاوًا، إن ضُمَّ مَا قَبْلَهَا، مثل (أُومُلْ يا زُهيرُ الخيرَ)، وياءً إن كُسرَ ما قبلَها مثل (إيتِ يا أُسامةُ المعروفَ) فإن نُطقَ به موصولا بما قَبلَهُ، ثبتت همزته على حالها، مثل (يا زهير اؤْمُل الخيرَ، ويا أُسامةُ ائْت المعروفَ) والمضارعُ من رأى (يَرَى). والأمرُ منه (رَ) نحو: رَ البدرَ. فإن وقفت عليه قلتَ (رَهْ) تُلْحقُ به هاءَ السَّكت.

تصريف المضاعف:

يتصرَّفُ المُضاعَفُ بِفكِّ تشديدِه مع ضمائر الرفع المتحركة، مثل (مَدَدْتَ، ومَدَدْتُ، ومَدَدْنا، ومَدَدْنَ، ويَمْددنَ، وامدُدنَ).

ويجوز فيه - إن كان فعل أمرٍ للواحد، أو مضارعًا مُقترنًا بلام الأمر، مُسْنَدًا إلى الواحد - أن يُقَالُ فيهما (مُدَّ وليمُدَّ)، بالتَّشديد، و (امدُد وليَمْدُدْ) بفكِّه.

تصريف المثال:

يتصرفُ المثال الواويُّ، المكسورُ العين في المضارع، والمفتوحها في الماضي والمضارع، بحذف واوِه في جميع تصاريفِ المضارعِ والأمر مثل (يَرِثُ وَرِثْ، ويَعِدُ وعِدْ، ويضعُ وَضَعْ، ويَهَبُ وَهبْ).

أما المثالُ اليائيُّ، فيتصرف كالسالم، مثل (يَسَرَ، يَيْسِرُ، إيسِرْ). كذا المثالُ الواوِيُّ المكسور العين في الماضي، المفتوحها في المضارع، فلا تُحذفُ الواو من مضارعه، مثل (وَجِلَ يَوْجَلُ، ووَسِخَ يَوْسَخُ)، ولا من أمرِه، لكنها تنقلبُ في الأمر ياءً، لوقوعها ساكنة بعد كسرة مثل (إيجَلْ)، والأصلَ (إوْجلْ)؛ إلا إن ضُمَّ ما قبلها - بأن وقعت في دَرْج الكلام بعد حرف مضموم - فإنها تكتبُ ياءً وتُلفظ واوًا، نحو (يا فلانُ ايجلْ) فتلفظ هكذا (يا فلانُ اوجَلْ).

وشذَّ من ذلك (وطِيءَ الشيءَ يَطَؤُهُ، ووسِعَنِي الأمرُ يسعُني) والأمرُ منهما (سَع، وَطأ) بحذف الواو في المضارع والأمر.

تصريف الأجوف:

يتصرفُ الأجوفُ بحذف حرف العلَّة مع ضمائر الرفع المتحركة، مثل (قلتُ، وقلنا، وقلتم، وتَقلْنَ، وقُلْنَ)، وفي الأمر المفرد المخاطب، مثل (قُلْ، وبِعْ).

وإذا أُسند الماضي الأجوفُ الثلاثيُّ المجرَّدُ إلى ضمائر الرفع المتحركة، ضُمَّ أوَّله إن كان أجوفَ واويًّا من باب (فَعَلَ يَفعُلُ) نحو (قُلتُ، والنساءُ قُلْنَ)، وكُسر إن كان أجوفَ يائيًّا، نحو (بِعْتُ، والنساءُ بِعْنَ)، أو أجوفَ واويًّا من بابِ (فَعِلَ يَفْعَلُ)، نحو (خِفْتُ، والنساءُ خِفْنَ).

فإذا بنيتَ ذلك للمجهول عكستَ، فتقولُ (قِلْتُ، والنساءُ قِلْنَ، وبُعْتُ، والنساءُ بُعْنَ، وخُفتُ، والنساءُ خُفْنَ) لئلا يلتبسَ معلومُ الفعل بمجهوله.

(١) **فائدة:** صيغة الماضي والأمر، والأجوفين المسندين إلى نون النسوة، واحدة، مثل (النساء قُلْن وبِعْن، ويا نساء قُلْن وبِعْن)، إلا أنَّ أصلهما في الماضي (قالن وباعن)، وأصلهما في الأمر (قُولَنَّ وبِيْعَنَّ).

تصريف الناقص:

يتصرفُ الناقصُ بحذف آخره مع واو الجماعة وياءِ المخاطبة، مثل (رَمَوْا ورَضُوْا، ويرمونَ ويَرضَوْنَ، وارمُوا وارضَوْا، وترمينْ وتَرضَيْنَ، وادميْ وارضَيْ). وبحذف ألفه في الماضي مع تاء التأنيث، مثل (رَمَتْ ورَمَتا، ودَعتْ ودَعتا). وبقلبها ياءً مَعَ ضمير الغائبين وضمائر الرفع المُتحرِّكة مثل (سَعَيا، ويَسْعَيان واسعَيا، وسَعَيْتُ، وسَعَيْنا، وسَعَينَ، ويسعَينَ، واسْعَينَ)، إلا إذا كانت ثالثةً، وأصلُها الواوُ، فتنقلبُ واوًا مع هذه الضمائر، مثل (دَعَوَا، ودَعَوْتُ، ودَعَوْنا، ودَعَوْنَ).

ثم إن كان المحذوفُ ألفًا يبق ما قبلَ واوِ الجماعة وياء المخاطبة مفتوحًا، فتقولُ في (رَمَى، ويَرْضَى، وارْضَ) (رَمَوا، ويرْضَوْنَ، وارضَوْا، وتَرضَينَ، وارضَيْ).

وإن كان المحذوفُ واوًا يبقَ ما قبلَ واوِ الجماعة مضمومًا، ويُكسرُ ما قبلَ ياءِ المخاطبة، فتقول في سَرُوَ ويدعو وادعُ (سروا، ويَدعون، وادعُوا، وتَدْعينَ وأدعِي).

وإن كان المحذوفُ ياءً يبقَ ما قبلَ ياءِ المخاطبة مكسورًا، ويُضَمُّ ما قبلَ واو الجماعة، فتقولُ في (يرمي، وارمِ) (تَرمينَ، وارمِي، وتَرمونَ، وارمُوا).

يبقى الفعلُ الناقصُ - فيما عَدَا مَا تقَدَّم - عَلى حالِه، نحو (سَرُوتُ ورَضِيتُ، والنساءُ يَدعونَ ويَرمينَ).

تصريف اللفيف:

يتصرَّفُ اللَّفيف المقرونُ كالناقِص، مثل (طَوَوْا، ويَطْوونَ، واطووا، وتَطْوينَ، وطَوَتْ، وطَوَتا، وطَوَيْتَ، وطَوَينَ).

ويتصرَّفُ اللَّفيفُ المفروقُ كالمثال، باعتبارِ فائه، وكالناقصِ، باعتبار لامه، مثل (وَفَوْا، ويَفِي، يَفونَ، وفِ، وفِي، وفِيا، وفوا، وفِينَ، ووَفَتْ، ووَفَتا، ووَفَيْتُ، ووَفَيْنا، ووَفَيْنَ).

فائدتان:

(١) ويأتي المضارع، من المعتل الآخر بالواو، بلفظ واحد لجماعتي الذكور والإناث.

فتقول: (الرجال يدعون، ويا رجال تدعون، والنساء يدعون) إلا أن الواو مع جماعة الذكور هي ضمير الجمع، ولام الكلمة محذوفة. والواو مع جماعة الإناث هي لام الكلمة اتصلت بنون النسوة، ولم يحذف من الفعل شيء.

(٢) يأتي المضارع من المعتل الآخر بالألف أو الياء بلفظٍ واحدٍ للواحدة المخاطبة، وجمع الإناث المخاطبات، فتقول (ترضين وتمشين يا فتاة، وترضين وتمشين يا فتيات) إلا أن التاء مع المخاطبة الواحدة هي ضمير الخطاب، ولام الكلمة محذوفة، والياء مع المخاطبات هي لام الكلمة اتصلت بها نون النسوة، ولم يحذف من الفعل شيءٌ.

تصريف الأسماء

الاسم نوعانِ: جامدٌ ومُشتقٌّ.

فالاسمُ الجامدُ: ما لا يكونُ مأخوذًا من الفعل كحجرٍ وسَقفٍ ودرهمٍ. ومنه مَصادرُ الأفعالِ الثُّلاثية المجرَّدة، غيرُ الميميّة كعِلْمٍ وقراءةٍ.

أما مصادر الثلاثيّ المزيد فيه، والرباعي مجردًا ومزيدًا فيه، فليست من الجوامد؛ لأنها مبنية على الفعل الماضي منها، فهي مشتقة منه، وكذلك المصدر الميمي، فهو مشتق بزيادة ميم في أوله كما علمت في مبحث المصدر (في الجزء الأول من هذا الكتاب).

والاسم المشتقُّ ما كان مَأخوذًا من الفعل كـ (عالِمٍ، ومُتعلِّمٍ، ومِنشارٍ، ومُجتمَعٍ، ومستشفىً، وصَعْبٍ، وأدعجَ).

والأسماءُ المشتقة من الفعل عشرة أنواع وهي اسمُ الفاعل، واسمُ المفعول، والصفةُ المشبّهةُ، ومبالغةُ اسمِ الفاعل، واسمُ التَّفضيل، واسمُ الزمان، واسمُ المكان، والمصدرُ الميميُّ، ومصدرُ الفعل فوق الثلاثيّ المجرَّدِ، واسمُ الآلة.

وقد تقدم القول فيها، في الكلام على شبه الفعل من الأسماء في الجزء الأول من هذا الكتاب.

والاسمُ، إما مُتمكِّن وهو المُعرَبُ، وإما غيرُ مُتمكنٍ، وهو المبنيُّ. والمشتقُّ لا يكونُ إلا مُتمكنًا؛ لأنه لا يكونُ إلا مُعربًا.

والجامدُ يكونُ مُتمكنًا، وغيرَ مُتمكنٍ؛ لأنّ منه المُعربَ، ومنه المبنيُّ.

فغيرُ المتمكن - وهو المبنيُّ من الأسماء - لا شأن للتّصريف فيه، وهو قد يكون على حرفٍ واحدٍ كـ (تاء الضّميرِ)، وعلى حرفين، مثل (هو، ومَنْ) وعلى ثلاثة أحرف، مثل (كيف، وإذا) وعلى أكثرَ، مثل (مَهْما، وأيّان).

والمتمكنُ هو موضوع التّصريف.

الاسمُ المتمكنُ مبنيٌّ في أصل الوضع، إما على ثلاثة أحرف كـ (حجرٍ)، وإما على أربعة كـ (جعفرٍ)، وإمّا على خمسة كـ (سفرجلٍ)، وما زاد على خمسة، فهو مزيد فيه كـ (خَنْدريس). وما نقصَ عن ثلاثة، فهو محذوف منه كـ (أبٍ، ويَدٍ، وفَمٍ)، وأصلُها: (أبَوٌ، ويَدْيٌ، وفَوْهٌ).

و(هو): من حيثُ أحرُفه إمّا مُجَرّدٌ. وهو ما كانت أحرُفهُ كلُّها أصليّةٌ (كَرَجُلٍ، ودِرْهمٍ، وسَفَرجلٍ). وإما مزيدٌ فيه. وهذا إمّا مزيد فيه حرف واحد كـ (حصان وقنديل). وإما حرفان كـ (مِصْباح واحْرِنْجَام). وإما ثلاثةُ أحرف كـ (انطلاقٍ، واسبِطرارٍ). وإما أربعةُ أحرف كـ (استغفارٍ).

والمجرَّدُ، إما ثلاثيٌّ كـ (وَرَق)، وإما رُباعيٌّ كـ (سَلْهب)، وإما خُماسيٌّ كـ (فَرَزدق). والزيدُ فيه، إما ثلاثي الأصول كـ (سلاح)، وإما رُباعيُّها كـ (عُصفور)، وإما خُماسيُّها كـ (قَبعثرى).

وغايةُ ما ينتهي إليه الاسم بالزيادة سبعةُ أحرفٍ كـ (استغفار).

لِكُلِّ اسمٍ مُتمكّنٍ ميزانٌ يُوزَنُ به.

فإذا أردتَ أن تَزِنَ اسمًا أتيتَ بأحرفِ (فَعَلَ) مُطابقةً لحركاته وسكناته. فوزنُ فَرَسٌ (فَعَلٌ). فإن بَقِيَ بعدَ الثلاثة حرفٌ أصْليٌّ، كرّرت لامَ (فعل) فدرهمٌ على وزن (فِعْلَل).

وإن بَقِيَ حَرْفَانِ أَصْلِيّان، كرَّرت اللامَ مرتينِ، فـ (سَفَرْجَلٌ) على وزن (فَعَلَّلٌ).

وإن كان في الاسم زيادةٌ في وزنه، فـ (ضَارِبٌ) على وَزْنِ (فَاعِلٌ) و (مَضْرُوْبٌ) على وزن (مَفْعُولٌ) و (مفتاحٌ) على وزن (مِفعالٌ) و (انطلاقٌ) على وزن (انفعالٌ)، و(استغفارٌ) على وزن (استفعالٌ). إلا إذا كان الزائد من جنس أحرف الاسم، فَتَكَرَّرُ في الميزان مَا يُمَاثِلهُ من أَحرفه. فَـ (مُعظَّمٌ) على زون (مُفَعَّلٌ)، بتكرار عينِ الميزان.

و(مُغْرَوْرِقٌ) على وزن (مُفْعَوْعِلٌ) بتكرار عينِ الميزان، و (اسوداد) على وزن (افعلال) بتكرار لام الميزان. ولا يزاد في الميزان الحرفُ الزائدُ نفسُهُ، فلا يُقَالُ في وزن مُعظَّمٍ (مُفَعظِلٌ)، ولا في وزن (مُغرورِقٍ) (مُفعَوْرِلٌ)، ولا في وزن (اسوداد) (افعلاد).

أوزان الأسماء الثلاثية المجردة

للثلاثيّ المُجَرَّدْ، منْ الأَسْمَاءِ عشرةُ أوزانٍ وهي:

(١) فَعْلٌ: ويكونُ اسمًا كــ (شمسٍ)، وصفةً كــ (سَهْلٍ).

(٢) فَعَلٌ: ويكونُ اسمًا كــ (فَرَسٍ)، وصفةً كــ (بَطَلٍ).

(٣) فَعِلٌ: ويكونُ اسمًا كــ (كَبِدٍ)، وصفةً كــ (حَذِرٍ).

(٤) فَعُلٌ: ويكونُ اسمًا كــ (رَجُلٍ)، وصفةً كــ (يَقُظٍ).

(٥) فِعْلٌ: ويكونُ اسمًا كــ (عِدْلٍ)، وصفةً كــ (نِكْسٍ).

(٦) فِعَلٌ: ويكونُ اسمًا كــ (عِنَبٍ)، وصفةً كــ (ماءٍ رِوَيٍّ).

(٧) فِعِلٌ: ويكون اسمًا كــ (إِبِلٍ)، وصفةً كــ (أتانٍ إِبِدٍ).

(٨) فُعْلٌ: ويكونُ اسمًا كــ (قُفْلٍ)، وصفةً كــ (حُلْوٍ).

(٩) فُعَلٌ: ويكونُ اسمًا كــ (صُرَدٍ)، وصفةً كــ (حُطَمٍ).

(١٠) فُعُلٌ: ويكونُ اسمًا كــ (عُنُقٍ)، وصفةً كــ (جُنُبٍ).

أوزان الأسماء الرباعية المجردة

للرُّباعيّ المجردِ من الأسماء ستة أوزانٍ، وهي:

(١) فَعْلَلٌ: ويكونُ اسمًا كــ (جَعْفَرٍ)، وَصِفَةً كــ (شَهْرَبٍ).

(٢) فِعْلِلٌ: ويكونُ اسمًا كــ (زِبْرِجٍ)، وصفةً كــ (خِرْمِسٍ).

(٣) فِعْلَلٌ: ويكونُ اسمًا كــ (دِرْهَمٍ)، وصفةً كــ (هِبْلَعٍ).

(٤) فُعْلُلٌ: ويكونُ اسمًا كــ (بُرْثُنٍ)، وصفةً كــ (جُرْشُعٍ).

(٥) فِعَلٌّ: ويكونُ اسمًا كــ (قِمَطْرٍ)، وصفةً كــ (سِبَطْرٍ).

(٦) فُعْلَلٌ: ويكون اسمًا كــ (جُخْدَبٍ)، وصفةً كــ (جُرْشَعٍ).

وكلُّ ما وَرَدَ من الأسماءِ والصفاتِ على هذا الوزن - السَّادسِ - جاز أن يكونَ على الوزن الرابع (فُعْلُلٍ). ولذلكَ عَدَّهُ جُمهورٌ من العلماءِ فَرْعًا عَنْهُ.

وقد ثَبَت بالاستقراء أنَّ الرباعي لا بُدَّ مِنْ إسكان ثَانِيْهِ أو ثالثه، كيلا تتوالى أربع حركاتٍ في كلمةٍ واحدة. وذلك ممنوعٌ.

أوزان الأسماء الخماسية

للخماسيّ المُجرَّدِ من الأسماءِ، أربعةُ أوزانٍ؛ وهي:

(١) فَعَلَّلٌ: ويكونُ اسمًا كـ (سفَرجلٍ)، وصفةً كـ (شَمَرْدَلٍ).

(٢) فَعْلَلِلٌ: ولم يجيءْ إلا صفةً كـ (جَحْمَرِشٍ).

(٣) فُعَلِّلٌ: ويكونُ اسمًا كـ (خُزَعْبَلٍ)، وصفةً كـ (قُذَعْمَلٍ).

(٤) فِعْلَلٌّ، ويكونُ اسمًا كـ (زِنْجَفْرٍ)، وصفةً كـ (جِردَحْلٍ).

واعلم أَنَّ مَا خَرَجَ عَمَّا تَقَدَّم، من أوزان المجرّدات الثلاثية والرباعية والخماسية، شاذٌّ أو مزيدٌ فيه أو محذوفٌ منه، أو مُركَّبٌ أو أعجميٌّ.

أوزان الأسماء المزيدة فيها

للمزيدِ فيه، من الأسماء أوزانٌ كثيرةٌ لا ضابطَ لها.

وأحرفُ الزيادةِ عشرةٌ، وهي أحرفُ (سألتُمُونيها).

ولا يُحكَمُ بزيادةِ حرفٍ إلا إذا كان معه ثلاثةُ أحرفٍ أصول.

والحرفُ الذي يَلزمُ تصاريفَ الكلمةِ، هو الحرفِ الأصليُّ. والذيَ يَسقط في بعض تصاريفها هو الزائد.

والحكمُ بالزيادة والأصالة إنما هو للأسماء العربية المُتمكِّنَة أما الأسماءُ المبنيَّة، والأسماءُ الأعجميَّة، فلا وجهَ للحُكم بزيادة شيءٍ فيها.

المُثنى

اسمٌ مُعربٌ، نَابَ عَنْ مُفردينِ اتفقا لفظًا ومعنًى، بزيادةِ ألفٍ ونونٍ أو ياءٍ ونونٍ، وكان صالحًا لتجريده منهما.

فإن اختلفا في اللفظ، فلا يُثنَّيان بلَفْظٍ وَاحدٍ، فلا يُقَال في (كِتاب، وقلم) (كتابان) مثلا. وأما نحو (العُمَرَيْنِ) لعُمَر بن الخطاب، وعمرو بن هشام، ولأبي بكر وعمر، ونحو (الأبوين) للأب والأم، و (القمرين) للشمس والقمر و (المروتين) للصفا والمروة، فهو من باب التغليب، أي تغليب أحد اللفظين على الآخر، وهو سماعيٌّ لا يُقاسُ عَلَيْهِ، ومثل ذلك لا يكون مثنى لاختلاف لفظ المفردين، بل هو مُلْحق بالمثنى من جهة الإعراب.

وإن اتفقا في اللفظ واختلفا في المعنى، فلا يُثَنَّيان أيضًا كأن يكون اللفظ من المشترك كالعين، فلا يُقال (عَيْنان) للبَاصرة والجارحة، ولا (غزَالتان) للشمس والظبية، أو أن يكون للفظٍ مَعْنَيان حقيقي ومجازي، فلا يُثَنَّى اللفظ مُرادًا به حقيقته ومجازه، فلا يُقال (رأَيْتُ أسدين)، تعني أسدًا حقيقيًا ورجلًا شجاعًا كالأسد.

وإن ناب عن مُفردين بلا زيادة كـ (شفع، وزوج)، فليس بمثنى.

وإن ناب عن مفردين بزيادة غير صالحة للإسقاط، وتجريد الاسم منها كـ (اثنين واثنتين، وكلا وكلتا) ولم يكن مُثنى، بل هو مُلحقٌ به في إعرابه، إذ لم يسمع (اثن) ولا (اثنة) ولا (كل) ولا (كلت).

الملحق بالمثنى:

يُلحق بالمثنى، في إعرابه، ما جاء على صورة المثنى، ولم يَكُن صالحًا للتجريد من علامته، وذلك مثل (كِلا، وكِلْتا) مضافتين إلى الضمير. ومثلُ (اثنين، واثنتين)، وكذا ما ثُنيَ من باب التَّغليب (كالعمَرينِ، والأبوينِ، والقَمَرينِ) وكذلك ما سُمِّي به من الأسماء المثناة كـ (حَسنَين، وزَيْدَيْنِ).

مَا لا يُثَنَّى من الكَلِمَات:

لا يُثَنَّى المُركَّبُ كـ (بَعْلَبكَّ، وسيبَويهِ)، ولا المثنى، ولا الجمعُ. ولا مالا ثانيَ له من لفظه ومعناه كـ (عُمرَ معَ عليٍّ)، وكـ (عينٍ) للباصرة والجارحة. وأما نحو (العُمرينِ، والقمَرينِ، والأبوينِ) فَهُو من باب التغليب، كما قدَّمنا.

فإذا أُريدَ تَثْنيةُ المركب الإضافيّ، يُثنىٰ جُزؤُه الأولُ، فيُقال في تثنية عبد الله، وخادم الدار (عبدا اللهِ، وخادما الدّار).

وإذا أردتَ تثنيةَ المركّبِ المزْجيّ، أو مَا سُمِّي بِهِ من المركَّب الإسناديّ، أو المثنى، أو الجمع، جئتَ قبلَهما بكلمة (ذَوَا) رَفْعًا، و (ذَوَيْ) نصبًا وجرًا، فتقولُ في تثنيةِ سيبَويه وتأبّط شرًّا، وحَسَنَينِ وعابدينَ، أعلامًا (ذَوا سِيبويهِ، وذَوا تأبَّطَ شرًّا، وذَوا حسنينِ، وذَوا عابدينَ)، أي صاحِبا هذا الاسم.

تثنية الجمع:

قد يُثنى الجمعُ على تأويل الجماعتين أو الفرقتين أو النَّوعين، وذلك كقولهم (إبلانِ، وجمالانِ، وغنمانِ، ورِماحانِ، وبِلادانِ). ومن ذلك الحديثُ: " مَثَلُ المنافقِ كالشاةِ العائرةِ بينَ الغَنمَيْنِ ".

الجمع مكان المثنى:

قد تجعلُ العربُ الجمعَ مكان المثنى، إذا كان الشيئانِ، كل واحد منهما، متصلا بصاحبه، تقولُ (ما أحسنَ رُءوسَهما!) ومنه قولهُ تعالى: ﴿فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة:٣٨]، وقولهُ: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحريم: ٤]، لم يقولوا في المُنفصلينِ (أفراسهما، ولا غِلْمانهما).

وبعضُ العَرَب يجعلُ الجمعَ مكانَ المثنَّى مُطلقًا، وعليه قَوْلُهم (ضَعْ رِحَالَهُمَا).

تثنية الصحيح الآخر وشبهه والمنقوص:

إذا ثَنَّيتَ الصحيحَ الآخر كــ (رَجلٍ، وامرأةٍ، وضَوْءٍ)، أو شِبْهَهُ كــ (ظَمْيٍ، ودَلو)، أو المنقوص كــ (القاضي، والدَّاعي) ألحقت بآخره علامةَ التَّثنية بلا تغييرٍ فيه، فتقولُ (رَجُلانِ، وامرأتَانِ، وَضَوْءانِ، وظَبْيينِ، وداعيانِ).

تثنية المقصور:

إذا ثَنَّيتَ مقصورًا، فإن كان ثُلاثيًّا قلبتَ ألِفَهُ وَاوًا، إن كان أصلُها الواوَ، وياءً إن كان أصلُها الياء، فتقولُ في تثنية عصاً (عَصَوانِ)، وفي تثنية فتى (فَتيانِ).

وقد يكونُ للألف أصلانِ، فيجوزُ فيها وجهانِ، وذلك كالرَّحى، فإنها يائيَّةٌ في لغة من قال (رَحيْتُ) وواويَّة في لغة من قال (رَحَوْتُ)، فيجوز أن يُقال في تثنيتها (رَحَيَانِ وَرَحَوَانِ).

وإن كان مَقْصُورًا فوق الثلاثيِّ، قلبتَ ألفَهُ ياء على كلِّ حالٍ، فتقولُ في تثنية (حُبْلَى، ومُصطفى، ومُستشفى) (حُبْلَيَانِ، ومُصطفَيانِ، ومُستشفَيانِ).

تثنية الممدود:

إذا ثنيتَ مَمْدودًا، فإن كانت همزتهُ أصليَّةً، تُبْقَ على حَالِهَا، فتقولُ في تثنية (قُرَّاءٍ، وَوُضَّاءٍ) (قُرَّءَانِ، وَوُضَّاءَانِ).

وإن كانت مَزيدةً للتأنيث، قُلِبَتْ واوًا، فتقولُ في تثنية حَسْناءَ وصَحْرَاء (حَسْنَاوَانِ وصَحْرَاوَانِ).

وإن كانت مُبْدَلَةً مِنْ وَاوٍ أو يَاءٍ أو كانت مَزيدةً للإلحاقِ، جَازَ فيها الوجهانِ بَقَاؤُهَا عَلَى حَالِها، وانقلابُها واوًا، فتقولُ في المُبدَلة (كساوانِ، وكساءانِ، وغطاوانِ، وغطاءانِ). وتقولُ في المزيدة للإلحاق (علباوانِ وعلباءانِ، وقُوباوانِ وقُوباءانِ، وحرباوان وحرباءانِ). وتصحيحُ الهمزة؛ أي: تركُها على حالها في المُبدَلةِ من واوٍ أو ياءٍ أَوْلَى. وقلبُها واوًا في المزيدة للإلحاق أحسنُ.

وما كان قبل ألفه - التي للتأنيث - واوٌ، جاز تصحيحُ همزته، لئلاَّ تجتمع واوان، ليس بينهما إلا الألفُ، فتقولُ في عَشْواءَ (عَشْواوانِ، وعشواءانِ).

تثنية المحذوف الآخر:

إن كان ما يُرادُ تثنيتُهُ مَحْذُوفَ الآخرِ، فإن كان مَا حُذفَ منه يُرَدُّ إليه عند الإضافة، رُدَّ إليه عِنْدَ التثنية، فتقولُ في تثنية (أَبٍ، وَأَخٍ، وحَمٍ) - وأصلُها: (أَبَوَ وأَخَوَ وحَمَوَ) -: (أَبَوَانِ، وأَخَوَانِ، وحَمَوانِ)، وفي تثنية (قَاضٍ، ودَاعٍ، وشَجٍ): (قَاضِيانِ، ودَاعيانِ، وشَجيانِ)، كما تقولُ في الإضافة (أَبوكَ، وأخوكَ، وحَمُوكَ، وقاضيكَ، وداعيكَ، وشجيكَ).

وإن لم يَكُن يُردُّ إليه المحذوفُ عندَ الإضافة، لم يُرَدَّ إليه عند التثنية، بل يُثنَّى على لَفْظِه. فتقولُ في تثنية (يَدٍ، وغدٍ، ودَمٍ، وفَمٍ، واسمٍ، وابنٍ، وسنةٍ، ولُغةٍ) - وأصلُها: (يَدْيٌ

وغَدْو، ودَمَو أو دَمَي، وفُوه، وسِمْو، وبَنَو، وسَنَو، ولُغو أو لُغَي) -: (يَدان، وغَدان، ودَمان، وفَمان، واسمان، وابنان، وسنتان، ولُغتان)، كما تقولُ في الإضافة (يَدُكَ، وغَدُكَ، ودَمُكَ، وفَمُكَ، واسمُكَ، وابنُكَ، وسنتُكَ، ولُغتُكَ).

الجمعُ

اسمٌ ناب عن ثلاثة فأكثر، بزيادةٍ في آخره، مثل (كَاتِبِيْنَ وكَاتِبَات) أو تغييرٍ في بنائه، مثل (رجالٍ، وكُتُبٍ، وعُلَمَاءٍ) وهو قسمان سالمٌ ومُكسّرٌ.

فالجمعُ السالمُ ما سَلِمَ بناءُ مفرده عندَ الجمع، وإنما يُزادُ في آخره واوٌ ونونٌ، أو ياءٌ ونونٌ، مثل (عَالَمونَ، وعالَمِيْنَ)، أو أَلَفٌ وتاءٌ، مثل (عَالِماتٍ وفاضلاتٍ).

وهو قِسْمانِ: جمعُ مذكرٍ سالمٌ، وجمعُ مؤنثٍ سالمٌ.

فجمعُ المذكرِ السالمُ

مَا جُمِعَ بزيادة واوٍ ونونٍ في حالة الرَّفع، مثل: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [المؤمنون:١]، وياءٍ ونونٍ في حالتي النصبِ والجرّ، مثل (أكرِمَ المجتهدينَ، وأحسنْ إلى العاملينَ).

شروط جمع المذكر السالم:

لا يُجمعُ هذا الجمعَ إلا شيئان:

الأولُ: العَلَمُ لمذكّرٍ عاقلٍ، بشرط خُلُوه من التاء ومن التركيب، مثل (أحمدَ، وسعيدٍ، وخالد).

الثاني: الصفةُ لمذكّرٍ عاقلٍ، بشرطِ أن تَكُونَ خاليةً من التاء، صالحةً لدُخولها، أو للدلالة على التفضيل، مثل (عالمٍ، وكاتبٍ، وأفضلَ، وأكملَ).

فـ (عالم، وكاتب) خَاليان من التاء، صالحان لقبولها، فنقول (عالمة وكاتبة)، و (أفضل، وأكمل) خاليان من التاء غير صالحين لدخولها، لكنهما اسما تفضيل. والصفة لا تُجمع هذا الجمع إلا بشرط أن تخلو من تاء التأنيث، فَإنْ خلت منها يشترط فيها أحد أمرين، إمَّا أن تقبل التاء، وإما أن تكون اسم تفضيل. فإن لم تقبلها ولم تكن دالة على التفضيل، لا تجمع هذا الجمع كـ (أحمر، وصبور، وقتيل) كما سيأتي.

وكلُّ ما كان من باب (أفعَل فَعْلاء)، مثل: أحمَر وحَمْراءَ. أو من باب (فعْلان فَعْلى)، مثل: سَكرانَ وسَكرى. أو كان مِمّا يَستوي فيه المذكرُ والمؤنثُ، مثل: غَيورٍ وجَريحٍ. فهو غير صالحٍ لقَبولِ التاءِ.

فلا يُجمعُ هذا الجمعَ، مثل: (زينبَ، وداحِسٍ - علم فرَس -) و (حَمزة) وسيبويه من الأعلام، ولا مِثل (مُرضعٍ، وسابقٍ - صفة فرس - وعلاَّمةٍ، وأبيضَ، وَوَلهان، وصبورٍ، وقتيلٍ) من الصفات.

وأمَّا (أفعل) الدال على التفضيل، ومؤنثه (فُعلى). بضم الفاء، فيجمع جمع مذكر سالمًا، وإن لم يكن صالحًا لدخول التاء؛ لأن مَا خَلا من التاء يشترط فيه أحد شيئين. إما صلاحه لدخول التاء وإما دلالته على التفضيل.

الملحق بجمع المذكر السالم:

يُلحق بجمع المذكر السالم في إعرابه، مَا وَرَد عن العرب مَجْمُوعًا هذا الجمع، غَيْرَ مُسْتَوفٍ للشروط. وذلك مثل (أُوْلِي، وأَهْلِينَ، وعالَمينَ، ووابلِينَ، وأرضين، وبَنِينَ، وعِشْرين إلى التسعين)، ومثلُ: (سِنين، وعِضين، وعِزين، وثُبين، ومِئين، وكُرين، وظُبين) ونحوهما. ومُفردُها (سَنة، وعِضة، وعِزة، وثِبة، ومِئة، وكُرَة، وظبة) قال تعالى: ﴿كَمْ لَبِثْتُمْ فِي الأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ﴾ [المؤمنون: ١١٢] وقال: ﴿الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْءَانَ عِضِينَ﴾ [الحجر: ٩١]، وقال جلَّ شأنه: ﴿عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ عِزِينَ﴾ [المعارج: ٣٧].

ويُلحقُ بهذا الجمع أيضًا ما سُميَ به من الأسماء المجموعة جمعَ المذكرِ السالم مثل (عِليينَ، وزيدينَ) قال تعالى: ﴿إِنَّ كِتَابَ الأَبْرَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ﴾ [المطففين: ١٨]، وتقولُ فيمن يُسَمَّى (عابدينَ، وزيدينَ): جاءَ عَابدونَ وزيدونَ. ورأيتُ عابدينَ وزيدينَ. ومررتُ بعابدينَ زيدينَ.

جمع الصحيح الآخر وشبهه:

إن كان المرادُ جمعه جمعَ المذكر السالم صحيحَ الآخر، أو شبههُ، زِيدتْ فيه الواوُ والنونُ، أو الياءُ والنونُ بلا تغييرٍ فيه، فيقالُ في جمعِ كاتبٍ: كاتبونَ وكاتبينَ. وفي جمعِ ظَبيٍ - علمًا لرجلٍ -: ظَبْيونَ وظَبْيينَ.

جمع الممدود:

إنْ جُمِعَتْ الممدودَ هذا الجمع، فهمزتُه تُعطى حُكمَها في التثنية.

أي: إن كانت همزته للتأنيث، وجب قلبها واوًا، فتقول في جمع (وَرْقَاء) - عَلَمًا لمذكرٍ عاقلٍ -: (ورقاوون). وفي جمع (زكرياء): (زكرياوون). وإن كانت أصلية، تبقَ

على حالها، فتقول في جمع (وضاء، وقراء): (وضَّاؤون، وقُرَّاؤُونَ). وإن كانت مُبْدَلَةً من واوٍ أو ياء، ومزيدة للإلحاق جَازَ فيها الوجهان إبقاؤها على حالها وقلبها واوًا، فتقول في جمع (رجاء، وغطاء، وعلباء)، أعلامًا لمذكر عاقل (رجاؤون ورَجَاوُونَ، وغِطَاؤُوْنَ وغِطَاوُوْنَ، وعلباؤون وعلباوون). والهمزة في المبدلة من واو أو ياء أفصح.

جمع المقصور:

إن جُمع المقصورُ هذا الجمعَ، تحذَفْ ألفُه وتَبقَ الفتحةُ، بعدَ حذفها، دلالةً عليها، فتقولُ في جمع (مُصطفى): (مصطفَوْن)، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَأَنْتُمُ الأَعْلَوْنَ﴾ [آل عمران:١٣٩]، وقولُهُ: ﴿وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ الأَخْيَارِ﴾ [ص: ٤٧]، وتقولُ في جمعِ (رِضا) - علمًا لمذكر عاقل - (رضون)، في الرَّفع، و (رضين)، في النصب والجرّ.

جمع المنقوص:

إن كان مَا يُجمعُ هذا الجمعَ مَنْقُوصًا، تُحْذَفْ ياؤُه، ويُضَم مَا قبلها، إن جُمعَ بالواو والنون، وتبقَ الكسرةُ، إن جُمع بالياء والنون، فتقول في جمع (القاضي): (القاضونَ، والقاضينَ).

جمعُ المؤنث السالمُ

ما جُمعَ بألف وتاءٍ زائدتينِ، مثل (هِنْداتٍ، ومُرْضِعاتٍ، وفَاضِلاتٍ).

ونحو (قُضَاة، وهداة) هو من جُموع التكسير، وليس بجمع مؤنث سالم؛ لأن ألفه ليست زائدة، بَلْ هي مُنْقلبة، والأصل (قضية، وهدية) بوزن (فعلة) بضم الفاء وفتح العين. وتاء جمع المؤنث السالم مَبْسُوطة، وتاء (قضاة وهداة) ونحوهما مربوطة. ونحو: (أبيات، وأشتات) من جموع التكسير أيضًا؛ لأن تاءها أصلية.

الأسماء التي تجمع هذا الجمع:

يَطَّرِدُ هذا الجمعُ في عشرة أشياء:

الأولُ: عَلَمُ المؤنثِ، كـــ (دَعْد، ومَريمَ، وفاطمةَ).

الثاني: ما خُتمَ بتاءِ التأنيث، كـــ (شجَرةٍ، وثمرةٍ، وطَلْحةَ، وحَمزةَ).

ويُستثنى من ذلك (امرأةٌ، وشاةٌ، وأمَةٌ، وشَفة، ومِلَّةٌ)، فلا تُجمعُ بالألف والتاء. وإنما تُجمعُ على (نساءٍ، وشياهٍ، وإماءٍ وأُمم، وشفاهٍ، وملل).

الثالث: صفةُ المُؤنث، مَقْرُونةً بالتاء، كـ (مُرضعةٍ، ومُرضعاتٍ)، أو دَالَّةٍ على التفضيل، كـ (فُضْلَى - مُؤْنث أفضلَ - وفُضْلَيَات).

لذلك لم يجمع، نحو: (حائض، وحامل، وطالق، وصبور، وجريح، وذمول) من صفات المؤنث، بالألف والتاء؛ لأن الشرط في جمع صفة المؤنث بهما أن تكون مختومة بالتاء، أو دالة على التفضيل، وهذه الصفات ليست كذلك، بل تجمع على (حَوَائض، وحَوَامِل، وطَوَالق، وصُبُر - بضم الصاد والباء - وجَرْحَى، وذُمُل -بضم الذال والميم-).

الرابعُ: صِفَةُ المذكر غير العاقل، كـ (جَبَلٍ شَاهِقٍ، وجِبَالٍ شاهقات وحصان سابق، وحُصُن سابقات).

الخامسُ: المصدرُ المُجاوزُ ثلاثةَ أحرف، غَيْرُ المؤكِّدِ لفعلِه، كـ(إكراماتٍ، وإنعاماتٍ، وتعريفات).

السادسُ: مُصغَّرُ مذكَّرِ ما لا يعقلُ، كـ (دُرَيْهِمٍ، ودُرَيْهِماتٍ، وكُتَيِّبٍ وكُتَيِّبات).

وإنما جاز جَمْعُه؛ لأن المصغر صفة في المعنى، وصفة المذكر غير العاقل تُجمع بالألف والتاء كما علمت، أما مُصغر المؤنث غير العاقل، فلا يُجمع بهما، وذلك كَـ (أُرَيْنِب، وخُنَيْصِر، وَعُقَيْرِب) تصغير: (أرنب، وخنصر، وعقرب)؛ لأنه في المعنى صفة لمؤنث خالية من التاء وليست دالة على التفضيل كما عَلِمْت. وقد نَصَّ العلماء على أن مصغر المؤنث غير العاقل لا يجمع جمع المؤنث السالم.

راجع (حاشية الصبان على الأشموني)، و(حاشية ابن عُقيل) للخضري، و(جمع الجوامع)، وشرحه (همع الهوامع)، للسيوطي، و(التصريح شرح التوضيح)، للشيخ خالد الأزهري.

ولذلك لَم يصب بعض المؤلفين من المتأخرين في تجويز ذلك، وجعله مطردًا مع نَصِّ العُلَمَاءِ على منعه. أما نحو (أذنية) تصغير (أذن)، فيجمع على (أذينات) لمكان التاء، التي لحقته عند التصغير. وما خُتم بتاء التأنيث، يجمع بالألف والتاء مُطلقًا. كما علمتَ.

السابعُ: ما خُتِمَ بألف التأنيث المدودة، كـ (صحراءَ وصحراوات، وعذراءَ وعذراوات) إلا ما كان على وزن (فَعْلاء) مُؤنثِ (أفعلَ)، فلا يُجمع هذا الجمعَ كـ

(حمراء) مُؤَنَّث أحمرَ. و (كحلاءَ) مؤنث أكحلَ. و (صحراءَ) مُؤنث أصحرَ. وإنما يُجمعُ هو ومذكرُهُ على وزن (فُعْل) كحُمْرٍ وكُحْلٍ وصُحْرٍ.

وأما جمعهم (خضراء) على (خضراوات) كما في حديث: " لَيْسَ فِي الخَضْرَاوَاتِ صَدَقَة " فخضراء هذه ليس المقصود منها الوصف بالخضرة. وإنما أرادوا بها الخُضَر. وهي البقول والفاكهة. فهي قد صارت اسمًا لهذه البقول. ولا يُقَالُ في مقابلها (أَخْضَر). فهي (فَعْلاء) ليس لها (أَفْعَل)، وقد جرت مَجْرَى (صحراء)، التي معناها الأرض الخلاء. فجمعها كـ (صحراء) بالألف والتاء، إنما باعتبار أَنَّهُمَا اسْمَان، لا صِفَتَان.

الثامنُ: مَا خُتِمَ بألفِ التأنيثِ المقصورةِ كـ (ذكرى وذكريات، وفُضلى وفُضليَات، وحُبلى وحُبليَات) إلا ما كان على وزن (فَعْلى) مُؤنث (فَعْلانَ)، فلا يُجمع هذا الجمعَ كـ (سَكرى: مُؤَنَّث سكرانَ) وريًّا (مؤنث رَيَّانَ) وعَطْشى (مؤنث عطشانَ). وإنما يقالُ في جمع (سَكْرى) ومذكرها (سُكارى، وسَكارى، وسَكْرى)، وفي جمع (ريَّان) ومذكرها (رِواءَ) بكسر الراء، وفي جمع (عَطْشى)، ومذكرها (عِطاشٌ - بكسر العين - وعَطاشى - بفتحها -).

التاسعُ: الاسمُ لغير العاقلِ، المصدَّرُ بـ (ابنٍ، أو ذي)، كـ (ابن آوى وبناتِ أوى، وذي القَعْدَةِ وذواتِ القَعْدَة).

(ابن، وذو) المضافان إلى غير العاقل، تجمعهما على بنات وذوات. أمَّا المضافان إلى العاقل، فيُجمعان على بنين أو أبناء وذوي، فتقول في جمع ابن عباس، وذوي علم (بنو عباس، وأبناء عباس، وذوو علم).

العاشرُ: كلُّ اسمٍ أعجميٍّ لم يُعهَدْ له جمعٌ آخر، كـ (التِّلغرافِ، والتِّلفونِ، والفُنُغرافِ، والرزْنامجَ، والبَرْنامجِ).

وما عدا مَا ذُكِرَ لا يُجمع بالألف والتاءِ إلا سَماعًا، وذلك كـ (السماواتِ، والأرضاتِ، والأمهاتِ، والأُماتِ، والسِّجلاتِ، والأهلاتِ، والحماماتِ، والاصطبلاتِ، والثِّيباتِ، والشَمالاتِ). ومن ذلك بعض جموعِ الجمعِ كـ (الجمَالاتِ، والرِّجالاتِ، والكلاباتِ، والبُيوتاتِ، والحُمراتِ، والدُّوراتِ، والدياراتِ، والقُطُراتِ). فكل ذلك سماعيٌّ لا يُقاس عليه.

الملحق بجمع المؤنث السالم:

يُلحَقُ بجمع المؤنث السّالم في إعرابه شيئان:

الأولُ: (أولات)، بمعنى صاحبات.

والثاني: ما سُمِّيَ به من هذا الجمع، مثل (عَرفاتٍ، وأذرعاتٍ).

جمع المختوم بالتاء:

إن جمعتَ المختومَ بالتاءِ هذا الجمعَ، حَذَفتها وجوبًا، فتقول في جمع (فاطمةً، وشجرةٍ): (فاطماتٌ، وشجراتٌ).

جمع الممدود:

إن كان ما يُرادُ جمعُهُ هذا الجمع ممدودًا، فهمزته تُعطى حكمها في التثنية، فتقولُ في جمع (عَذراء، وصحراء): (عَذراواتٌ، وصحراواتٌ). وتقولُ في جمع (قُرَّاء، ووُضّاءٍ) إن سَمّيتَ بهما أنثى: (قُرَّاءاتٌ، ووُضّاءاتٌ). وتقولُ في جمع (عِلْباءَ، وسماءَ، وحياءَ) أعلامًا لمؤنث: (عِلْباتٌ، وسماءاتٌ، وحَياءاتٌ، وعلباواتٌ، وسماواتٌ، وحياواتٌ).

جمع المقصور:

إن أردت جمعَ المقصور، فألفُهُ تُعطى حُكمَها في التَّثنية أيضًا، فتقولُ في جمع (حُبْلى، فُضْلى): (حُبْلياتٌ، وفُضْلياتٌ) وفي جمع (رجًا، وهُدىً) عَلَمَينِ لمؤنث: (رجَواتٌ، وهُدَياتٌ).

وإن جمعت نحو (صلاة، وزكاة، وفتاة، ونواة) مِمّا ألفُهُ مُبدَلَةٌ من الواو أو الياءِ، حذفتَ منه التاء، وقلبتَ الألفَ المُبدلةً من الواو واوًا، والمبدلة من الياءِ ياءً، وجمعتهُ بالألف والتاء كـ (صَلَواتٍ، وزَكَواتٍ، وفَتَياتٍ، ونَوياتٍ).

وإن جمعتَ نحوَ (حياة) مما ألفُهُ المُبدَلَة من الياءِ مسبوقةٌ بياء، قلبتَ ألفَهُ واوًا، وإن كانت ثالثةٌ أصلُها الياءُ كـ (حَيَوات) ولا تَقُل (حَيَياتٌ) كراهيةَ اجتماع ياءينِ مفتوحتين.

جمع الثلاثي الساكن الثاني

إن جمعتَ هذا الجمعَ اسمًا ثُلاثيًا، مفتوح الأول، ساكن الثاني، صحيحهُ، خاليًا من الإدغام، وجبَ فتحُ ثانيه إتباعًا لأوَّله، فتقول في نحو (دعْدٍ، وسجدَةٍ، وظبيةٍ): (دَعَداتٌ، وسَجداتٌ، وظَبَيَاتٌ).

قال تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ﴾ [البقرة: ١٦٧]، وقال الشاعر: [البسيط]

بالله يَا ظَبَيَـــــاتِ القَاعِ قُلْنَ لَنَا   لَيْـــــلايَ مِنْكُنَّ أَمْ لَيْلَى مِنَ البَشَرِ

وَأَمَّا قوله: [الطويل]

تَحَمَّلْتُ زَفْـــراتِ الضُّحى فَأَطَقْتُها   ومَالِي بزَفْراتِ العَشِيِّ يَـــــــدَانِ

بإبقاءِ الحرف الثاني في (زَفْراتِ) على حاله، فضرورةٌ.

وإن جمعت اسمًا ثلاثيًا، مضموم الأول، أو مكسوره، ساكنَ الثاني صحيحَهُ، خاليًا من الإدغامِ، مثل (خُطْوة، وجُمْل، وهنْد، وقطْعة، وفقْرة) جاز فيه ثلاثةُ أوْجه:

الأوّلُ: إتباع ثانيه لأوَّله، كـ (خُطُوات، وجُمُلات، وهِنِدات، وقِطِعات، وفِقِرات).

الثاني: فتحُ ثانيه، كـ (خُطَوات، وجُمَلات، وهِنَدات، وقِطَعات، وفِقَرات).

الثالثُ: إبقاءُ ثانيه على حاله من السكون، كـ (خُطْوات، وجُمْلات، وهِنْدات، وقِطْعات، وفِقْرات).

أمّا الاسمُ فوقَ الثلاثيّ، كـ (زينبَ، وسُعادَ)، والاسمُ الصفةُ، كـ (ضخْمة، وعَبْلة)، والاسمُ الثلاثيُّ المُحرّك الثاني، كـ (شجرةٍ، وعنَبة)، والاسمُ الثلاثيُّ الذي ثانيه حرفُ علة، كـ (جَوْزة، وبَيْضة، وسُورة)، والاسمُ الثلاثيُّ الذي فيه إدغامٌ، كـ (حجة، ومرَّة)، فكلٌّ ذلك لا تغييرَ فيه، بل يُقال (زينباتٌ، وسُعاداتٌ، وضَخْماتٌ، وعَبْلاتٌ، وشَجراتٌ، وعنَباتٌ، وجوْزاتٌ، وبَيضاتٌ، وسَوراتٌ، وحجاتٌ، ومَرَّاتٌ). وبَنُو هُذَيلٍ يُحرّكون ثانيَ الاسم الثلاثي، إذا كان حرفَ علّة عند جمعه بالألف والتاء، بالفتح، أية كانت حركةُ ما قبله. فيقولون في جمعُ (سورةٍ، وصورةٍ، وديمةٍ، وبيعةٍ): (سُوَرات، وصُوَرات، وَدِيَمات، وبِيَعات).

جمع التكسير

ويُسمى الجمعَ المُكسر أيضًا: هو مَا نابَ عن أكثر من اثنينِ، وتَغيَّرَ بناءُ مفرده عند الجَمع، مثل (كُتُب، وعُلماء، وكُتَّاب، وكواتبَ).

والتّغييرُ، إمَّا أنْ يَكُوْنَ بزيادةٍ عَلَى أُصُولِ المُفْرَدِ، كـ (سِهَامٍ، وأَقْلامٍ، وقُلُوبٍ، ومَصابيحَ)، وإما بنَقْصٍ عن أصوله، كـ (تُخَمٍ، وسِدْرٍ، ورُسُلٍ) وإمَّا باختلاف الحركات، كـ (أُسدٍ). وهي جمعُ (سَهمٍ، وقَلبٍ، ومصباحٍ، وتُخمَةٍ، وسدْرةٍ، ورسولٍ، وأسَدٍ).

وهو قسمان: جمعُ قِلَّةٍ، وجمعُ كَثْرةٍ.

فجمعُ القلَّة: ما وُضعَ للعددِ القليلِ، وهو من الثلاثة إلى العشرة كـ (أحمالٍ).

وجمعُ الكثْرةِ: ما تجاوزَ الثلاثةَ إلى ما لا نهاية لهُ كـ (حُمولٍ).

فوائد:

(١) جمع القلة يبتدئ بالثلاثة، وينتهي بالعشرة. وجمع الكثرة يبتدئ بالثلاثة ولا نهاية له إلا صيغة مُنتهى الجموع، فتبتدئ بأحد عشر. وذلك إنما هو فيما كان له جمع قلة وجمع كثرة. أما مَا لَم يَكُن له إلا جمع واحد، ولو كان صيغة مُنتهى الجموع، فهو يستعمل للقلة والكثرة. وذلك كـ (رِجَال، وأَرْجُل، وكُتُب، وكُتَّاب، وأَفْئِدَة، وأَعْنَاق، وكَوَاتِب، ومَسَاجِد، وقَنَادِيْل).

أما مَا له جمع قلة وجمع كثرة، كـ (أضلع، وضلوع، وأضالع). فهو كما قَدَّمنا. على أن العرب كما قال ابن يعيش في (شرح المفصل) قد تستَعمل اللفظ الموضوع للقليل في موضع الكثير. وإن الجموع قد يَقَع بعضها موضع بعض، ويُسْتَغْنَى ببعضها عن بعض، والأَقْيَسُ أن يُسْتَغْنَى بجمع الكثرة، عن جمع القلة؛ لأن القليل داخلٌ في الكثير. وَأَمَّا الجمع السالم، فهو بنوعيه يُستعمل للقلة والكثرة على الصحيح. وقيل هو من جمع القلة.

(٢) إذا قُرن جمع القلة بمَا يَصْرِفُهُ إلى مَعْنى الكثرة انصرف إليها كأن تسبقه (أل) الدالة على تعريف الجنس كقوله تعالى: ﴿وَأُحْضِرَتِ الأَنْفُسُ الشُّحَّ﴾ [النساء: ١٢٨] أو يضاف إلى مَا يدل على الكثرة كقوله سبحانه: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ﴾ [التحريم: ٦] ومن ذلك قول حسان بن ثابت: [الطويل]

لَنَا الجَفنَاتُ الغُرُّ يَلْمَعْنَ فِي الضُحَى وأَسْيَافُنَا يَقْطُرْنَ مِنْ نَجْــدَةٍ دَمًا

فإضافة الأسياف إليهم، وهي من جُموع القلة صرفتها إلى الكثرة. وأما (الجفنات) فهي تُسْتَعْمَلُ للقلة والكثرة؛ لأنها جمعٌ سالم. وهي هنا أيضًا للكثرة على رأي من يقول إن الجمع السالم للقلة؛ لاقترانها بلام التعريف الجنسية. وبهذا تعلم أن الاعتراض على حسان - في استعماله (الجفنات) بدل (الجفان) و (الأسياف) موضع (السيوف) - ساقط، وأن القصة المروية في هذا الموضوع التي أبطالها (النابغة، وحَسَّان، والخَنْسَاء، والأَعْشَى) مُفتعلة؛ لأن هؤلاء أَجَلّ مِنْ أَنْ يَقَعُوا في مثل هذه الحَمأَة.

تكسير الأسماء والصفات:

لا يُجمع من الأسماء إلا ما كان على ثلاثة أحرف كـ (قلب وقُلوب)، أو على أربعةِ أحرفٍ كـ (كتابٍ و كُتُبٍ، ودرهمٍ ودراهمَ) أو على خمسة أحرف، رابعها حرفُ علّةٍ ساكن كـ (مصباحٍ ومصابيحَ، وقنديلٍ وقناديلَ، وعُصْفورٍ وعصافيرَ، وفرْدَوسٍ وفراديسَ).

وما كان منها على غير هذا، فلم يجمعوه إلا على كراهية. وذلك؛ لأنَّ العرب يستكرهون تكسير ما زاد من الأسماء، على أربعة أحرف، إلا أن يكون قبل آخرِه حرفُ علةٍ ساكن؛ لأن ذلك يُفضي إلى حذف شيءٍ من أحرفه؛ لِيَتَمَكَّنُوا من تكسيره. كما جمعوا (سَفَرْجَلًا، وجَحْمَرِشًا، وعَنْدَلِيْبًا) على (سَفَارِجَ، وعَنَادلَ، وجحامرَ) وما عدا ذلك، من الأسماء، فلم يستكرهوا تكسيرَ شيءٍ منه لسهولة تكسيره، من غَيْرِ إِفْضَاءٍ إلى حذفِ شَيْءٍ مِنْهُ.

أَمَّا الصِّفَات، فالأصلُ فِيْهَا أَنْ تُجْمَع جَمْع السلامة. وذلك هو قياس جمعها. وتكسيرها ضعيف؛ لأنه خِلافُ الأَصْلِ في جمعها. قال ابن يعيش في (شرح المُفَصَّل): وقد تَكَسَّرَ الصِّفَةَ، على ضَعْف، لِغَلَبَة الاسميَّة. وإذا كَثُرَ استعمال الصِّفَة مَعَ المَوصُوف، قويت الوصفيَّة، وقل دُخولُ التكسير فيها، وإذا قلَّ استعمال الصفة مع الموصوف، وكَثُرَ إقامتُها مُقامَهُ، غلبت الاسميّة عليها، وقويَ التكسير فيها. اهـ.

وحقُّها أن يُجمع المذكرُ العاقل مِنْهَا، جَمْعَ المذكر السَّالم، وأن يُجمع المؤنث منها، والمذكرُ غيرُ العاقل، جمع المؤنث السالم، لكنهم اتّسعوا في تكسيرها؛ لاتساع مَيْدَان البَيَان عِنْدَهم والحاجة تفْتُقُ الحيلة، فكان ذلك داعيًا إلى تكسير الصفات، كما كسّروا الأسماء.

لكنهم لم يُكَسِّروا كلَّ الصفات. فإنهم امتنعوا من تكسير اسم الفاعل من فَوْقِ الثلاثي، كـ (مُكرِمٍ، ومُنطلقٍ، ومُستخرجٍ، ومُدحرجٍ، ومُتدحرجٍ)، ومن تكسير اسم المفعول مُطلقًا كـ (مَعلومٍ، ومُكرَمٍ، ومُستخرَجٍ، ومُدحرجٍ). وكذلك امتنعوا من تكسير ما كان من الصفات على وزن (فَعَّال) كـ (سَبَّاق)، أو (فُعَّال) كَكُبَّار، أو (فِعِّيل) كـ(صِدِّيْقٍ)، أو (فُعُّولٍ) كـ (قُدُّوسٍ)، أو (فَيْعول) كـ (قَيُّومٍ). وأما جمعهم (جبَّارًا) على (جبابرة)، فهو على خِلافِ الأَصْلِ. وهو شاذٌّ في القياس.

جموع القلة

لجمعِ القلّة أربعةُ أوزان، وهي:

(١) أَفْعُل: كـ (أنْفسٍ، وأَذْرُعٍ)، وهو جمعٌ لشيئين:

الأوَّلُ: اسمٌ ثلاثيٌّ، على وزن (فَعْلَ) صحيح الفاء والعين، غيرُ مُضاعَف، كـ (نَفسٍ وأنفُسٍ)، و (ظبيٍ وأظبٍ). وأصلُهُ (أظبيٌ) بوزن (أفعُل) وشَذَّ مَجيْئه من مُعْتَلِّ الفاء. كـ (وجه، وأَوجهٍ). ومن مُعْتَل العين. كـ (عينٍ، وأعيُنٍ). ومن المضاعف. كـ (صَكٍّ، وأصُكٍّ)، و (كَفٍّ، وأكُفٍّ).

الثاني: اسمٌ رُبَاعِيٌّ مُؤَنَّثٌ، قبلَ آخره حرفُ مَدٍّ كـ (ذراعٍ وأذرُعٍ، ويمينٍ وأيمنٍ)، وقلَّ مجيئهُ من المذكر، كـ (شهابٍ وأشهبٍ، وغُرابٍ وأغرُبٍ، وعَتادٍ وأعتُدٍ، وجَنينٍ وأجْننٍ).

فوائد:

(١) المرادُ بالاسم في باب جمع التكسير ما كان من الأسماء غير صفة - كما قدمنا - كاسم للفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، ونحوها. فمتى اختص وزن من أوزان الجموع المكسرة بالأسماء، فلا تُجمع عليه الصفات. وحيث اختص بالصفات، فلا تجمع عليه الأسماء، فليتنبه الطالب لذلك كيلا يلتبس علية الأمر.

(٢) إذا قيل إنَّ كَذَا - مِنْ أَوْزَانِ الجُمُوعِ - جمع لـ (كذا) من الأسماء أو الصفات، فالمُرادُ بِهِ أَنْ هَذَا هو قياس جمعه، وأنه لا يُجْمَعُ قياسًا على هذا الجمع إلا ما اجتمعت فيه شروط جمعه عليه، وأن مَا جُمِعَ عَلَيْهِ مِمَّا لم يَستَوْفِ الشروط، فهو شَاذ لا يُقاس عليه

غيره. وليس المراد أنَّ كُلَّ ما اجتمعت فيه الشروط يجوز أن يجمع على هذا الوزن. فَقَدْ تجتمع الشروط في اسمٍ أو صفةٍ، ولا يُجمعان على ما هو قياس جمعهما.

(٣) الصفة التي تَخْرَجُ عن معنى الوصفية إلى معنى الاسمية تُعامل في الجمع مُعاملة الأسماء لا الصفات ألا ترى أهم جمعوا (عبدًا) على (أعبد) لاستعمالهم إِيَّاهُ استعمال الأسماء. والعبد: الإنسان، حرًا كان أو رقيقًا. والعبد الرقيق خلاف الحر.

قال سيبويه: هو في الأصل صفة، لكنه استعمل استعمال الأسماء.

ثُمَّ ألا ترى أهم جمعوا (أسود) صفة على (سود) كَمَا هُو قِيَاسُ جمعه، ثم حين أرادوا به معنى (الحية) جمعوه على (أساود) كـ (أجدل) و (أجادل) وأهم جمعوا (خضراء) - مُؤَنث (أخضر) - على (خُضر) بضمٍ فسكون (كما هو قياس جمعها) ثُمَّ لما أرادوا بها معنى (الخُضَر) من البقول جمعوها على (خضراوات) كَمَا تُجْمَعُ الأسماء من نَوْعِها كـ (صحراء، وصحراوات). وفي الحديث: " لَيْسَ فِي الخُضْرَاوَاتِ صَدَقَةٌ " يعني الفاكهة والبقول. قال في النهاية قياس ما كان على هذا الوزن من الصفات أن لا يجمع هذا الجمع. وإنما يجمع به ما كان اسمًا لا صفةً نحو (صحراء، وخنفساء). وإنما جمعه هذا الجمع؛ لأنه قد صار اسمًا لهذه البقول بعد أن كان صفة. والعرب تقول لهذه البقول: (الخضراء). لا يريدون لَوْنَهَا.

(٢) أفعالٌ: كـ (أجداد، وأثواب)، وهو جمعٌ للأسماء الثلاثية، على أي وزنٍ كانت كـ (جَملٍ وأجمالٍ، وعَضُدٍ وأعضادٍ، وكَبِدٍ وأكبادٍ، وعُنُقٍ وأعناقٍ، وقُفْلٍ وأقفالٍ، وعِنَبٍ وأعنابٍ، وإبلٍ وآبالٍ، وحِمْلٍ وأحمالٍ، ووقتٍ وأوقاتٍ، وثوبٍ وأثوابٍ، وبَيْتٍ وأَبْيَاتٍ، وعمٍّ وأعمامٍ، وخالٍ وأخوالٍ).

ويُستثنى منها شيئان:

الأوَّلُ: مَا كان على وزن (فُعَلٍ)، بِضَم ففتحٍ. وشَذَّ جمع (رُطَبٍ) على (أرطابٍ).

الثاني: ما كان على وزن (فَعْلٍ)، بفتحٍ فسكون. وهو صحيحُ الفاء والعين، غيرُ مُضاعف، فلا يُجمَعُ على (أفعال) قياسًا. وإنما يُجمَعُ على (أفعُلٍ)، كَمَا تَقَدَّم. لكنه قَدْ شَذَّ جَمعُ (زَنْدٍ، وفَرْخٍ، ورَبْعٍ، وحَمْلٍ) على وَزْنِ (أزنادٍ، وأفراخٍ، وأرباعٍ، وأحمالٍ).

وَشَذَّ، مِنَ الصِّفَاتِ، جمعُ (شهيدٍ، وعَدُوٍّ، وجِلْفٍ) على (أشهادٍ، وأعداءٍ، وأجلافٍ).

(٣) أَفعلَة: كَـ (أَعْمِدَة، وأَنْصِبَة) وهو جَمْعٌ لاسمٍ رُباعيٍّ، مذكر، قبلَ آخرِه حرفُ مَدٍّ كـ (طعامٍ وأطعمةٍ، وحمارٍ وأحمرةٍ، وغُلامٍ وأغلمةٍ، ورَغيفٍ وأرغفةٍ، وعمودٍ وأعمدةٍ، ونِصابٍ ونَصيبٍ وأنصبةٍ، وزمامٍ وأزِمّةٍ) وأصلها: أزْمِمَة، بوزن أفعلة.

وشذَّ من الأسماء جمع (جَائِزٍ) على (أَجْوِزَة) و (قَفًا) على (أقفية). وشَذَّ من الصفات جمعُ شحيحٍ على (أَشِحَّةٍ)، و (عزيزٍ) على (أَعِزَّةٍ)، وذليلٍ على (أَذِلَّةٍ).

(٤) فِعْلَة كَـ (فِتية، وشِيَخَة): وهذا الجمعُ لم يُطَّرد في شيءٍ من الأوزان، وإنما هو سَماعيٌّ، يُحفظ ما ورَدَ منه، ولا يُقاسُ عليه. وسُمِعَ منه (شيخٌ وشيخةٌ، وفَتًى وفتْيةٌ، وغُلامٌ وغلْمةٌ، وصبيٌّ وصبْيةٌ، وثورٌ وثيرةٌ، وشُجاعٌ وشجْعةٌ، وغزالٌ وغزْلةٌ، وخَصيٌّ وخصْيةٌ وثِنًى وثِنْيةٌ، ووَلَدٌ وولْدةٌ وجليلٌ وجلّةٌ، وعليٌّ وعلْيةٌ، وسافلٌ وسفْلةٌ).

ولأنه لا قياسَ فيه ولا اطّراد، قال ابن السرَّاج: أنه اسم جمع، لا جمعٌ. وما قوله ببعيدٍ من الصواب.

جموع الكثرة

لجمعِ الكَثْرةِ – ما عدا صِيَغَ مُنتهى الجموع – ستَّةَ عشرَ وزنًا، وهي:

(١) فُعْلٌ: كَـ (حُمْرٍ، وعُورٍ) وهو جمعٌ لِمَا كَانَ صفةً مُشَبَّهَةً، على وزن (أفعلَ) أو (فَعْلاءَ) كـ (أحمر وحمراءَ وحُمْر، وأعورَ وعوراءَ وعُورٍ). وما كان منه كـ (أبيضَ) مِمَّا عينه ياءٌ، كُسرَ أوَّله في الجمع كـ (بِيض).

(٢) فُعُلٌ: كَـ (صُبُرٍ، وكُتُبٍ، وذُرُعٍ)

وهو جمعٌ لشيئين:

الأول: (فَعُول) بمعنى (فاعلٍ) كـ (صبور وصُبُر، وغَيورٍ وغُيُرٍ). وقد جمعوا، على خلاف القياس، (نَذيرًا، وخَشِنًا، ونجيبًا ونجيبةً) على (نُذُرٍ، وخُشُنٍ، ونُجُبٍ).

الثاني: اسمٌ رباعي، صحيحُ الآخر، مزيدٌ قبل آخره حرف مَدٍّ، ليس مختومًا بتاءِ التأنيث، كـ (كِتاب وكُتُب، وعَمُود وعُمُد، وقَضيب وقُضُب، وسرير وسرُرٍ)، ولا فرقَ أن يكونَ مُذَكَّرًا، كهذه الأمثلة أو مُؤَنَّثًا كـ (عناقٍ وعُنُقٍ، وذِراعٍ وذُرُعٍ).

وشَذَّ جمعُ (خشبَةٍ وخَشَبٍ، وصحيفةٍ) على (خُشُبٍ، وصُحُفٍ).

وما قالوه من أنَّه شَذَّ جمعُ سقْفٍ ورَهْنٍ وسِتْرٍ على (سُقُفٍ، ورُهُنٍ، وسُتُرٍ) فهو غيرُ واقع؛ لأن هذه الجموع ليست لهذه المفردات. فالسقُفُ جمع (سَقيفٍ). والرهُنُ جَمعُ (رِهانٍ)، وهذا جمع (رَهنٍ) فهي جمع الجمع، و (السترُ) جمع (ستار) وكل ذلك على القياس. وأمّا (السَقْفُ، والرَّهنُ، والسَّتْرُ)، فجمعها (سُقوفٌ، ورِهانٌ ورُهونٌ، وسُتُورٌ) قياسًا، لا (سُقُفٌ، ورُهنٌ، وسُتُرٌ) شذوذًا.

(٣) فُعَلٌ: كَـ (غُرَفٍ، وحُجَجٍ، وكُبَرٍ).

وهو جمعٌ لشيئين:

الأول: اسمٌ على وزن (فُعْلة) كـ (غُرْفة وغُرَف، وحُجّة وحُجَجٍ، ومُدْية ومُدى). وأما جمعُ (رُؤْيا، وَنوْبة، وَقرْيةٍ) على (رُؤَىً، ونُوَبٍ، وقُرىً)، فَهُو مُخَالِفٌ للقياس. وَأَمَّا جمعُ (النُوبة) - بضم النون - على (نُوَب) فهو على القياس.

الثاني: صفةٌ على وزن (فُعْلى) مُؤَنث (أَفْعلَ) كـ (كُبْرى، وكُبَرٍ)، و (صُغرَى وصُغَرٍ).

(٤) فِعَلٌ كَـ (قِطَعٍ، وحِجَجٍ).

وهو جمعٌ لاسمٍ على وزن (فِعْلة) كـ (قِطْعةٍ وقِطَعٍ، وحِجَّةٍ وحِجَجٍ، ولِحْيةٍ ولِحًى) وقد جمعوا (قَصعةً) على (قِصَع)، شُذوذًا.

(٥) فُعَلة: كَـ (هُداة) وأصلُها: (هُدَيَةٌ).

وهو جمعٌ لصفةٍ، مُعتلَة اللامِ، لمذكرٍ عاقلٍ، على وزن (فاعل)، كـ (هَادٍ وهُداة، وقاضٍ وقضاة، وغازٍ وغُزاة) وجاءَ شُذوذًا، جمعُ (كَمِيٍّ، وسَرِيٍّ، وبازٍ، وهادرٍ) على (كُماةٍ، وسُراةٍ، وبُزاةٍ، وهُدَرَة).

(٦) فَعَلة: كَـ (سحَرَة، وَبَرَرَة، وباعَة).

وهو جمعٌ لِصفَةٍ، صحيحةِ اللامِ، لِمُذَكَّرٍ عَاقلٍ: على وزن (فاعل) كـ (ساحرٍ وسحَرةٍ، وكاملٍ وكمَلة، وسافرٍ وسَفرَة، وبارٍّ وبَررَة، وبائعٍ وباعة، وخائن وخانة) وشذَّ جمع سَرِيٍّ على (سَراةٍ)، كما شذَّ جمعه على (سُراةٍ). وقياسُ جمعه (أسرِياء)، كـ (نبيٍّ، وأنبياء).

(٧) فَعْلى: كَـ (مَرْضى، وقَتْلى):

وهو جمعٌ لصفةٍ على وزن (فَعيلٍ)، تَدُلُّ على هُلْكٍ أو تَوجُّعٍ أو بليَّةٍ أو آفة كـ (مريضٍ ومَرْضى، وقتيلٍ وقَتْلى، وجريحٍ وجرحى، وأَسيرٍ وأَسرى، وشَتيتٍ وشَتَّى، وزَمِينٍ وزَمْنى).

وقد يكون هذا الجمعُ لغير (فَعيلٍ) مِمّا يَدُلُّ على شيءٍ مِمَّا تَقَدَّم كـ (هَلْكى، ومَوْتى، وحَمقى، وسَكْرى)، جمع (هالك، ومَيِّتٍ، وأحمقَ، وسكرانَ).

(٨) فِعَلَة: كَـ (دِرَجَة، ودِبَبَةٍ).

وهو جمع لاسمٍ ثلاثيٍّ، صحيحِ اللام، على وزن (فُعْل) كـ (دُرْج، ودِرِجةً، ودُبٌّ ودِبَبَة). وقد جمعوا (قِرْدًا) على (قِرَدَةٍ)، و (هَادِرًا) على (هِدَرَةٍ) عَلَى غَيْرِ قِيَاس.

(٩) فُعَّلٌ: كَـ (رُكَّعٍ، وصُوَّمٍ)

وهو جمعٌ لصفة، صحيحة اللام، على وزن (فَاعِلٍ) أَو (فَاعِلَة) كـ (راكعٍ ورُكَّعٍ، وصَائِمٍ وصُوَّمٍ، ونَائِمٍ ونُوَّم). وقد يكون نَادرًا، من مُعْتَلِّ اللام كـ (غَازٍ وغُزَّى) وشذَّ جمعُ (نُفَساءَ، وخَرِيدة، وأَعزل) على (نُفَّسٍ، وخُرَّدٍ، وعُزَّلٍ).

(١٠) فُعَّالٌ: كَـ (كُتَّابٍ، وقوَّامٍ)

وهو جمعٌ لصفة، صحيحة اللام، على وزن (فَاعِلٍ) كـ (كاتب وكتَّابٍ، وقائمٍ وقُوَّامٍ، وصائمٍ وصُوَّام). ونَدَرَ مَجيئُهُ من مُعْتَلِّ اللام، كـ (غازٍ وغُزَّاءٍ).

(١١) فِعالٌ: كَـ (جِبَالٍ، وصِعاب).

وهو جمعٌ لستة أَنواع:

الأول: اسمٌ أَو صفة، لَيْسَتْ عينهما ياءً، على وزن (فَعْلٍ) أَو (فَعْلَةٍ). فالاسمُ كـ (كعبٍ وكعابٍ، وثوبٍ وثيابٍ، ونارٍ ونيارٍ، وقصعةٍ وقصاعٍ، وجنَّة وجنان). والصفةُ كـ (صعبٍ وصعبة وصِعاب، وضخمٍ وضخمةٍ وضِخام). وندرَ مجيئُهُ من معتلِّ العين كـ (ضيعة وضياعٍ، وضيفٍ وضياف).

الثاني: اسمٌ صحيحُ اللام غير مُضاعف، على وزن (فَعَلٍ) أَو (فَعَلة) كـ (جَمَلٍ وجِمال، وجَبَلٍ وجِبال، ورَقَبَة ورِقاب، وثَمَرة وثِمار).

الثالث: اسمٌ على وزن (فِعْل) كـ (ذِئب وذئاب، وبِئْر وبئار، وظِلٍّ وظِلال).

الرابع: اسمٌ على وزن (فُعْل)، ليست عينه واوًا، ولا لامه ياءً، كـ (رُمح ورِماح، وريح ورياح، ودُهن ودِهان).

الخامس: صفةٌ صحيحةُ اللامِ، على وزن (فَعيل) أَو (فعيلة) كـ (كريم وكريمة وكرام، ومريض ومريضة ومِراض، وطويل وطويلة وطِوال).

السادس: صفةٌ على وزن (فَعْلان) أَو (فَعْلى) أَو (فَعْلانة) أَو (فُعْلانة) كـ (عطشانَ وعَطْشى وعطشانة وعِطاش، وريّان وريّا ورواءٍ، ونَدمانَ ونَدمى ونِدام، ونَدمان وندمانة ونِدامٍ، وخُمصان وخُمصانة وخِماص).

وما جُمع على (فِعال). من غير ما ذُكر، فهو على غير القياس. وذلك كـ (راعٍ وراعية ورِعاءٍ، وقائمٍ وقائمة وقيام، وصائم وصائمة وصِيام، وأَعجف وعجفاءَ وعِجاف، وخَيِّر وخِيار، وجَيد وجِياد، وجَواد وجِياد، وأَبطحَ وبَطحاءَ وبِطاح، وقَلُوص وقِلاص، وأنثى وإناث، ونُطْفة ونِطاف، وفصيل وفِصال، وسَبُع وسِباع، وضَبع وضِباع، ونُفساءَ ونِفاس، وعَشراءَ وعِشار).

(١٢) فُعولٌ: كـ (قُلوبٍ، وكُبود).

وهو جمعٌ لأربعة أَشياءَ:

الأول: اسمٌ على وزن (فَعِل) كـ (كَبِد وكُبُود، ووَعِل ووُعُول، ونَمِر ونُمُور). وقد جاءَ في الشعر جمعُ نمرٍ على (نُمُر) - بضمتين - للضرورة، كأنه اختصر (نُمُورًا).

الثاني: اسمٌ على وزن (فَعْل)، ليست عينه واوًا كـ (قلب وقُلوب، وليث وليوث).

الثالث: اسمٌ على وزن (فِعْلٍ) كـ (حِمْل وحُمُول، وفيل وفُيول، وظِلٍّ وظُلول).

الرابع: اسمٌ على وزن (فُعْلٍ) ليس معتلَّ العين ولا اللام، ولا مُضاعفًا كـ (بُرْد وبُرود، وجُند وجُنود). وشذّ جمعُ (حُصٍّ) على (حُصوص)؛ لأنه مضاعف.

وما كان على وزن (فَعَل) - بفتح الفاء والعين - لا يُجمع على (فُعُول)، لأنه ليس قياسَ جمعه. إلا ألفاظًا منْهُ جمعوها عليه كـ (أُسْدٍ وأُسود، وشجَنٍ وشُجُونٍ، ونَدْبٍ ونُدُوبٍ، وذكر وذُكور، وطَلَل وطُلول).

(١٣) فِعْلان: كَـ (غِلْمان وغِرْبان).

وهو جمعٌ لأربعة أَشياءَ:

الأول: اسمٌ على وزن (فُعالٍ) كـ (غُلام وغِلْمان، وغراب وغرْبان، وصُؤابٍ وصِئْبان).

الثاني: اسمٌ على وزن (فُعَل) كـ (جُرَذ وجِرذان، صُرَد وصِرْدان).

الثالث: اسمٌ عينه واو، على وزن (فُعْلٍ) كـ (حوتٍ وحيتانٍ، وعُودٍ وعِيدان، ونُور ونِيران، وكُوزٍ وكِيْزان).

الرابع: اسمٌ على وزن (فَعْلٍ)، ثانيه ألفٌ أَصْلُهَا الواو، كـ (تاجٍ وتيجان، وجارٍ وجيران، وقاعٍ وقِيعان، ونار ونِيران، وبابٍ وبيبان) والألف في المفرد مُنقلبة عن الواو والأصل (تَوَجٌ، وجَوَرٌ، وقَوَعٌ، ونَوَرٌ، وبَوَبٌ).

وَمَا جُمِعَ، غير هذه الأربعة، على (فِعْلان)، فهو على خلاف القياس، كـ (صِنْوٍ وصِنْوانٍ، وغزالٍ وغِزلانٍ، وصِوارٍ وصِيران، وظليمٍ وظِلمان، وخروفٍ وخِرفان، وقِنْوٍ وقِنوان، وحائطٍ وحيطان، وحِسْلٍ وحِسْلانٍ، وخِرصٍ وخِرصان، وخيطٍ وخيطان، وشيحٍ وشيحان، وضَيْف وضِيفان، وشيخ وشيخان، وفَصيلٍ وفِصلان، وصبيٍّ وصِبيان، وشُجاع وشُجْعان).

(١٤) فُعْلان: كَـ (قُضْبانٍ، وحُمْلانٍ)

وهو جمعٌ لثلاثة أَشياء:

الأوَّل: اسم على وزن (فَعيل) كـ (قَضيبٍ وقُضبان، ورغيفٍ ورُغفان، وكثيب وكُثْبان، وفَصيلٍ وفُصلان، وقَفيرٍ وقُفران وبعير وبُعران، وقَفير وقُفزان).

الثاني: اسمٌ صحيح العين، على وزن (فَعَلٍ) كـ (حَمَلٍ وحُمْلان، وذكر وذُكران، وخَشَبٍ وخُشْبان، وجَذَع وجُذعان).

الثالث: اسمٌ صحيحُ العينِ، على وزن (فَعْل) كـ (ظَهْر وظهران، وبطن وبُطنان، وعبْدٍ وعُبدان، ورَكْب ورُكبان. ورَجْلٍ ورجْلان).

وما وَرَدَ، من غير هذه الثلاثة، مَجْمُوعًا على (فُعلان)، فَهُو على غير القياس كَـ (وَاحِدٍ ووُحْدان، وأَوْحدَ وأُحدان، وجدار وجُدران، وذِئبٍ وذُؤبان، وراعٍ ورعُيان، وشابٌّ وشُبَّان، وخرص وخُرصان، وزُقاق وزُقّان، وزِقٌّ وزقّان، وحائر وحُوران، وحُوار

وحُوران، وشُجاعٌ وشُجعان، وأسودَ وسُودان، وأحمَر وحُمْران، وأبيضَ وبيضان، وأعمى وعُميان، وأعورَ وعُوران).

والذي نراه أن (السُّودان) وما بعدها، إنما هي جمع (سُود، وحُمر، وبِيض، وعُمْي، وعُور)، وأن هذه هي جمع (أَسْوَد، وأَحْمَر، وأَبْيَض، وأَعْمَى، وأَعْوَر). ومع هذا، فجمعها على (فعلان) مُخالفٌ للقياس.

(١٥) فُعَلاءُ: كَـ (نُبهاءَ، وكُرَماء).

وهو جمعٌ لشيئين:

الأول: صفةٌ لمذكر عاقل على وزن (فَعيل)، بمعنى (فاعل)، صحيح اللامِ، غيرُ مَضاعفه، دالة على سجية مدح أو ذمٍّ. كـ (نبيهٍ ونُبهاءِ، وكريم وكُرماءَ، وعليم وعُلمَاءَ، وعظيمٍ وعُظَمَاءَ، وظريفٍ وظُرفاءَ، وسميحٍ وسُمَحاءَ، وشجيعٍ وشُجعاءَ، ولئيم ولُؤَماءَ، وبخيل وبُخلاءَ، وخشين وخشَناءَ، وسميجٍ وسُمَجاءَ، وجبينٍ وجُبناءَ). أو تَدُلُّ على مُشاركة كـ (شريك وشُركاءَ، وجليس وجُلساءَ، وخليط وخُلطاءَ، ورفيقٍ ورُفقاءَ، وعَشير وعشراءَ، ونديمٍ ونُدماءَ) وهي بمعنى: (مُشاركٍ، ومُجالِسٍ، ومُخالطٍ، ومُرافقٍ، ومُعاشِرٍ، ومُنادم).

الثاني: صفةٌ لمذكر عاقلٍ، على وزن (فاعلٍ)، دالةٌ على سجيّة مدحٍ أو ذَمٍّ كـ (عالم وعُلماءَ، وجاهل وجُهلاءَ، وصالح وصُلحَاءَ، وشاعر وشُعراءَ). وشذَّ جمع جبانٍ على (جُبَناء).

(١٦) أفعِلاءُ: كَـ (أَنبياءَ، وأشدَّاءَ).

وهو جمع لصفةٍ على وزن (فَعيلٍ) مُعتلَّة اللام. أو مُضاعفةٍ. فالمعتلة اللام كـ (نبي وأنبياءَ، وصفيٍّ وأصفياءَ، ووصيٌّ وأوصياءَ، وولي وأولياءَ). والمضاعفة كـ (شديدٍ وأشِدَّاءَ، وعزيز وأعزَّاءَ، وذَلِيْل وأذِلاء).

صيغ مُنْتَهى الجُمُوع

مِنْ جُمُوع الكثرةِ جمعٌ يُقَالُ لَهُ (مُنْتَهَى الجموع).

وصيغة منتهى الجموع: وهو كلُّ جمعٍ كان بَعْدَ ألف تكسيره حرفان، أو ثلاثةُ أحرف وسطُها ساكنٌ، كـ (دراهمَ ودنانيرَ).

وله تسعةَ عَشَر وزْنًا: وهي كلها لمزيدات الثلاثيّ، وليس للرُّباعي الأصول وخماسيّة إلا (فعالِلُ وفعاليلُ) ويشاركهما فيهما بعضُ المزيد فيه من الثلاثي، كما سترى.

(١ و ٢): فعالِلُ وفَعاليلُ: كَـ (دَراهِمَ، ودَنانيرَ).

ويُجمعُ على (فَعَالِلَ) كلُّ اسم رباعيّ الأصول مجرَّد، كـ (دِرْهم ودراهمَ)، والمزيدُ فيه منه كـ (غِضَنْفَر وغَضافِرَ)، والأسماءُ الخماسيّةُ الأصولِ المجرَّدةُ كـ (سفرجل وسفارج)، والزيدُ فيه منه كـ (عَندليب وعَنادلَ).

ويُجمعُ على (فَعاليلَ) ما كان من ذلك مزيدًا قبل آخره حرفُ علّةٍ ساكنٌ كـ (قرطاس وقراطيسَ، وفرْدوْس وفراديسَ، وقنديل وقناديل، ودينار ودَنانير).

ويلحقُ بالرباعيِّ المجرَّد، ومزيده من حيث جمْعُهُ على (فعاللَ أو فعاليلَ) ما يُشبههما من الثلاثي المزيدِ في حشوه، أو في آخره، حرفٌ صحيح. فالمزيدُ في حشوه كـ (سُنْبُل وسنابل، وقُمَّسٍ وقَمَامِسَ، وسكين وسكاكين، وسَفود وسَفافيد، وفَرُّوخ وفراريخ). والمزيدُ في آخره كـ (شَدقم وشَداقم، وفَسْحُم وفَساحم، وقُعْدُد وقعاددَ، وسرحانٍ وسراحين، وشِمْلال وَشماليل).

أمَّا الثلاثي الأصول، الذى زيادته في أوله كـ (إصبع)، المزيد فيه حرف عِلّة في حشوه كـ (خاتم، وكودن، وصيرف، وصحيفة، وعجوز)، أو في آخره كـ (حبلى، وكرسي)، فله غير (فعالل وفعاليل) من صيغ مُنتهى الجموع الآتي بيانُها.

(٣ و ٤): أَفاعِلَ وأفاعيلُ، كـ (أَنامِلَ، وأضابيرَ).

ويجمع على (أفاعلَ) شيئان:

الأوَّل: ما كان على وزن (أَفعل)، صِفَةٌ للتَّفْضيل كـ (أفضَل، وأفاضلَ). فإن كان صفة لغير التفضيل، كـ (أحمر، وأزرق، وأسود، وأعرج، وأعمى)، لم يُجمع عليها وإنما يُجمع على (فُعْل) كـ (حمر، وزُرق) - كما تقدم - إلا إذا خرجَ عن معنى الوصفيَّة إلى

معنى الاسميَّة، فيجمع هذا الجمع كـ (أسود - للحيَّة - وأساوِدَ، وأجدل - للصقر - وأجادل، وأدهم - للقيد - وأداهمَ). ومثل: (أحمر، وأزرق، وأعرجَ، وأعمشَ) -أعلامًا- فتجمعُ على (أحامرَ، وأزراقَ، وأعارجَ، وأعامشَ).

الثاني: اسمٌ على أربعة أحرف، أوَّله همزةٌ زائدة كـ (إصبع وأصابعَ، وأُنمُلة وأناملُ). ولا يُعْتَدُّ بعلامة التأنيث التي تلحقه، كما رأيتَ. وكذا لا يُعْتَدُّ بها في كل الصِّيَغ التي ستُذكر.

ويُجمع على (أَفَاعِيْل) ما كان من ذلك مزيدًا قبل آخره حَرفُ مَدٍّ كـ (أسلوب وأساليبَ)، و (إضبارة وأضابيرَ).

ومثل (آدم) وزنه (فاعل)؛ لأن أصله (أأدم)، قلبت همزته الثانية (مَدَّة) ويجمع على (أَوَادِم) على وزن (أَفَاعِل) لا على وزن (فَوَاعِل) كما قالوا. وذلك؛ لأن الهمزة في أوله هي زائدة، وهي همزة (أفعل) الصفة المنقول عنها الاسم. فهي كهمزة (أَجْدَل) نثبتها في الجمع كما نثبتها في (جَادل).

وتقول في جمع أول: (أوائل) بوزن (أفاعل)؛ لأن (أول) أصله (أوأل) أو (أأول) وكلاهما وزنه (أفعل).

وهكذا تقول في كل ما كان على وزن (أفعل) من الأسماء أو الصفات التي تشبه ما ذكرنا.

(٥ و ٦): تَفَاعلُ وتفاعيلُ كـ (تَجاربَ، وتسابيحَ).

ويُجمع على (تَفاعلَ) اسمٌ على أربعة أحرف، أوَّله تاء زائدة. كـ (تنبل وتنابِلَ، وتجربةٍ وتجاربَ).

ويجمع على (تفاعيل) ما كان منه مزيدًا قبل آخره حرفُ مَدّ كـ (تقسيمٍ وتقاسيمَ، وتسبيحة وتسابيح، وتنبالٍ وتُنبولٍ وتنْبالة وتنابيل، وتفراج وتفاريج).

(٧ و ٨) مفاعل ومفاعيل كـ (مساجد، ومصابيح).

ويجمع على (مفاعل) ما كان على أربعة أحرف، أوله ميم زائدة كـ (مسجد، ومساجد)، و (مِكْنَسَة، ومَكَانس).

وما كان منه ثالثه حرف مد، والحرف هُنا لا يكون إلا أصليًا، أو مُنقلبًا عن أصل، فإن كان ياء أبقيتها على حالها، كـ (مصيف ومصايف، ومعيشة ومعايش، ومعيبة ومعايب). وإن كان مُنقلبًا عن أصلٍ رددته إلى أصله كـ (مفازة ومفاوز) واشتقاقها من (الفوز) ولا يجوز قلب حرف المد هنا همزة؛ لأنه ليس بزائد، كما هو في (صحيفة وصحائف، ومدينة ومدائن، وسحابة وسحائب) وكلها بوزن (فعائل) إلا ما شَذَّ من قولهم (مصيبة ومصائب). وحقها أن تجمع على (مَصَاوِب) لكن العرب قد أجمعت على همز (المصائب) وقد قيل همز (المصائب) من (المِصائب) على أنها قد أجمعت أيضًا على (مَصَاوِب)، كما هو القياس. وكذا قالوا في جمع (منارة) (مناور) على القياس، و (منائر) على الشذوذ.

ويجمع على (مَفَاعِيْل) ما كان من ذلك مزيدًا قبل آخره حرف مدٍّ كـ (مِصباحٍ ومصابيحَ، ومطمورة ومطامير، وميثاق ومواثيق).

(٩ و ١٠): يَفاعِلُ، ويفاعيلُ كـ (يَحامِدَ، ويحاميمْ).

يُجمع على (يفاعل) اسم على أربعة أحرف، أوله ياءٌ زائدة كـ (يحمد ويحامدَ، ويُعملة ويَعاملَ).

ويُجمع على (يفاعيل) ما كان منه مزيدًا قبل آخره حرفُ مدٍّ كـ (يحموم ويحاميمَ، ويَنبوعٍ وينابيع).

(١١ و ١٢) فواعلُ وفواعيلُ كـ (خَاتِمَ، وطواحينَ).

يُجمع على (فواعل) ثلاثة أشياء:

الأوَّل: اسمٌ على أربعة أحرف، ثانيه واو أو ألف زائدتان كـ (كوثر وكواثر، وخاتم وخواتم، وجائز وجوائز، وخالفة وخوالف، وناصية ونواصٍ، ونافقاءَ ونوافق) إلا ما كان مِنْهُ مُعْتَل العين واللام، فيجمع على مثال (فَعَالَى) بفتح الفاء واللام (كزاوية وزوايا، وراوية وروايا، وحاوية وحاوياء وحوايا).

الثاني: ما كان من الصفات على وزن (فَاعِل)، للمؤنث كـ (حائض وحوائض، وطالق وطوالق، وناهد ونواهد). أو للمذكر غير العاقل كـ (صاهل وصواهل، وشاهق

وشواهق). وَشَذَّ جمعهم (هالكًا، وناكسًا، وفارسًا) من المذكر العاقل، (هواجس، ونواكس، وفوارس).

الثالث: ما كان من الصفات على وزن (فاعلة) كـ (كاتبة وكواتب، وشاعرة وشواعر، وخاطئة وخواطئ، وخاطية وخواط) وما كان منه يُوصف به المذكر والمؤنث، فيجمع على (فواعل) أيضًا كـ (خالفة وخوالف).

ويُجْمَعُ عَلَى (فواعيل) مَا كَانَ مِنْ ذلك مَزِيْدًا قبل آخره حرفُ مد كـ (طاحونة وطواحين، وطومار وطوامير).

واعلم أن: الجواهر، والجوارب، والكواغد، والطواجن، ونحوها، من الجموع التي مفرداتها معربة، ليس وزنها (فواعل)، كما قالوا، وإنما هو (فعالل)، وكذلك: اليواقيت، والشواهين، والجواميس، والخواتين، ونحوها، ليس وزنها (فواعيل). وإنما هو (فعاليل)؛ لأن وزن (فواعل) و (فواعيل) لما كان ثانيه ألفًا أو واوًا زائدتين. وهذه الكلمات أعجمية معربة، ولا يجوز أن يحكم بزيادة حرف في كلمة غير عربية، إذ لا وجه للحكم بزيادة حرف في كلمة غير عربية، إذ لا وجه للحكم بالزيادة. فالألف والواو فيها أصليتان، كالدَّال في دِرهم والرَّاء في قِرْطَاس. هذا هو الحق عند التحقيق.

(١٣ و ١٤) فياعل وفياعيل: كـ (صَيارف، ودياجير).

ويجمع على (فياعل) ما كان على أربعة أحرف، ثانيه ياء زائدة كـ (صيرف، وصيارف، وهيزعة، وهيازع).

ويجمع على (يفاعيل) مَا كَانَ منه مَزِيْدًا قبل آخره حرفُ مدٍّ كـ (ديجور ودياجير، وصيخود وصياخيد، وصيداح وصياديح).

(١٥) فعائل: كـ (صَحائف، وسحائب، وكرائم).

ويُجمعُ عليها شيئان:

الأول: اسمٌ مُؤنثٌ، على أربعة أحرف، قبل آخره حرف مَدٌّ زائدٍ، سواء أكان تأنيثه بالعلامة كـ (سحابة وسحائب، ورسالة ورسائل، وذؤابة وذوائب، وحمولة وحمائل وصحيفة وصحائف، وخليفة وخلائف، وحلوبة وحلائب، وركوبة وركائب، ونطيحة ونطائح، وذبيحة وذبائح) أم كان مؤنثًا بلا علامة (كشَمال - بفتح الشين - وشِمالٍ -

بكسرها - وشمائل، وعُقاب وعقائب، وعجوز وعجائز، وسعيد - علم امرأة - وسعائد). تقلب حرف المد في كل ذلك همزة.

وأما نحو (عروب، ونوار، وجبان، وفروقة)، فلا يجمع على (فعائل)؛ لأن هذه الصفات لم تخرج عن معنى الوصفية إلى معنى الاسميّة. فإن سميت بها جمعتها عليها.

وَشَذَّ مِنْ المؤنث جمع ضَرَّة وَحُرَّة على (ضرائر، وحرائر)؛ لأنه لم يزد قبل آخرها حرفُ مَدٍّ. وشَذَّ من المذكر جمع (صحيح، ووصيد) على (صحائح، ووصائد).

الثاني: صِفَة على وزن (فعيلة) بمعنى (فاعلة) كـ (كرمية وكرائم، وظريفة وظرائف، ولطيفة ولطائف، وبديعة وبدائع).

وأما (فعيلة) بمعنى (مَفْعُولَة)، باقية على الوصفية، فلا تكون؛ لأنه يَجبُ تَرْكُ التَّأْنِيْث اللفظي فيها، فيقال امْرَأَةٌ (قَتِيْلٌ، وجَرِيْحٌ) فإن أَنَّثْتَ عند اللبس، لِعَدْمِ ذِكْرِ الموصوف كـ (رأيت قتيلة وجريحة)، فهي لا تجمع أيضًا على (فعائل)؛ لأن التاء عَارِضة. وأما قولهم (نطيحة وذبيحة) فَهُمَا اسْمَان لِما ينطح ويُذْبَحُ من الحيوان، مُذَكَّرًا كان أو مُؤَنَّثًا. ولَيْسَتَا صفتين؛ لأنهما خَرَجَتَا عن الوصفيّة إلى الاسمية. لذلك جمعوها على (نَطَائِح وذَبَائِح).

(١٦) فَعَالَى: - بفتح الفاء، واللام - كـ (عَذَارَى، وغَضَابَى).

(١٧) فُعَالِي: - بضم الفاء، وكسر اللام، كـ (تراق، وموام).

(١٨) فُعَالَى: - بضم الفاء، وفتح اللام - كـ (سُكَارَى، وغُضَابَى).

ويجمعُ على (الفَعَالَى) و (الفَعَالِي) أربعة أشياء:

الأول: اسمٌ على وزن (فَعْلَى) بفتح فسكون (كفَتْوَى، وفَتَاوَى، وفَتَاوٍ).

الثاني: اسمٌ على وزن (فِعْلَى) بكسرٍ فسكون كـ (ذفرى، وذَفارى، وذفار).

الثالث: ما كان على وزن (فَعْلَاء) اسمًا كـ (صَحْرَاء، وصَحَارَى، وصَحَارٍ)، أو صِفَةً لأنثى ليس لها مُذَكَّر كـ (عذراء، وعذارى، وعذار).

الرابع: ما كان على وزن (فُعلى) - بضمٍ فسكون - صِفَةً لأنثى ليس لها مُذَكَّر كـ (حُبْلَى، وحبالى، وحَبالٍ). و (الفَعَالَى)، في ذلك كله، هي الأصلُ. وقد فتحوا لامها تخفيفًا.

يُجمع على (الفَعالى، والفُعَالى) صِفَةً على وزن (فَعلانَ) أو (فَعْلَى) كـ (غَضْبَان وغَضْبَى وغَضَابَى وغُضَابَى، وسكران وسكرى وسَكارى وسُكارى، وعطشان وعَطشى وعَطاشى وعُطاشى، وكسلانَ وكسلى وكَسالى وكُسالى، وغَيرَان وغَيرَى وغَيارى وغُيارَى). والأفضلُ ضمُّ أولها في الجمع. وقد جمعوا، على غير قياس (أسيرًا) على (أُسَارَى)، و (قديمًا) على (قُدامى).

ويُجمع على (الفَعَالَى)، وحدها، ثلاثةُ أشياء:

الأول: اسمٌ مُعْتَل اللام على وزن (فَعيلة) كـ (هديَّة وَهَدَايا).

الثاني: اسمٌ معتلُّ اللام على وزن (فَعالة) بفتح الفاء، أوْ (فِعالة)، بكسرها أو (فُعالة) بضمها كـ (جداية وجدايا، وهِراوة وهَراوى. ونُقاية ونَقاية).

الثالث: اسم معتل العين واللام، على وزن (فاعلة) كـ (زاوية وزوايا).

وقد جمعوا على قياس، (يَتِيْمًا، وَأَيِّمًا، وطاهرًا) على (يتامى، وأيامى، وطَهارَى).

و(زوايا) في الحقيقة، وزنه (فواعل) كـ (كاتبة، وكواتب) والأصل (زوايي) فاستثقلوه، فقلبوه إلى (زوايا) بضرب مِنْ الإبدال، كَمَا ستعلم في بابه، مُشابهًا لـ (فَعَالِي)، مِنْ حَيْثُ زِنَتِهَا اللفظية. وَقَدْ أَهْمَلَ النُّحَاة ذِكر هذه الأنواع الثلاثة، المتقدمة في باب مُنْتَهَى الجُمُوع، اعتمادًا على ما ذكروه في باب الإبدال.

ويُجمع على (الفَعَالِي)، وحدها شيئان:

الأول: اسمٌ ثُلاثِيٌّ مَختُومٌ بتاء التأنيث، مزيد في آخره حرفُ علة كـ (المؤماة والمَوامي، والسعلاة والسَّعالي، والهبرية والهباري، والتَّرْقوَة والتراقي).

الثاني: مَا كان ثُلاثيًا مزيدًا فيه حرفان، أحدهما في حشوه، والآخر حرف علة في آخره كـ (حبنطي). ومثلُ هذا يجبُ أن يُحذف أحد زائديه. فإن حذفت أولهما، جمعته على (الفعالي) كـ (الحباطي). وإنْ حذفت حرف العلة، جمعته (فعالل) كـ (حبانط).

وقد جمعوا (الأهل، والأرض، والليلة) على (الأَهَالي، والأراضي، والليالي) شُذُوذًا. وهي ليست من هذا الباب.

وما كان على وزن (الفَعالي) إذا تجرد من (أل) والإضافة، حذفتَ يَاءَه، ونونته تنوين العِوض كـ (حبالٍ، وسعالٍ، وتراقٍ).

(١٩) فَعاليٌّ - بتشديد الياء — كـ (كراسيٌّ، وقماري).

ويجمع عليه شيئان:

الأول: اسم على ثلاثة أحرف مزيد في آخره ياء مُشَدَّدة لا يرادُ بها النسبُ كـ (كُرْسِي وكَرَاسي، وأُمْنية وأماني، وقُمريّ وقماري، وزربيّ وزرابيٌّ وانسيٌّ وأناسي).

الثاني: اسم مزيد في آخره ألف الإلحاق الممدودة كـ (عَلْبَاء وعلابيٍّ، وحَرْبَاء وحرابيٍّ).

وقَدْ جَمَعُوا إِنْسَانًا وظِرْبَانًا على (أناسيٍّ، وظرابيٍّ) شُذُوذًا.

وَمَا كان على وزن (فعالي) يجوز تخفيفه، فيجيء على (فعال). وتشديد يائه أكثر في الاستعمال.

صوغ مُنْتَهَى الجموع

يجمعُ هذا الجمع كلَّ اسم رُباعيَ الأصول كـ (درهم) أو خماسيها كـ (سفرجل)، والمزيد فيه منهما كـ (غضنفر، وعندليب)، وبعض الأسماء الثلاثية الأصول المزيد فيها كـ (إِصبع، وتجربة، ومسجد، ويحمدَ، وخاتمٍ، وكوثَرٍ، وصَيرَف، وسحابةٍ، وتنوفة، وموْماةٍ، وسعلاةٍ، وهبريةٍ، وعنصوةٍ، وكرسي، وحرباء، ونشوانٍ، وحبلى، وعلقى، وعذراء).

فما كان على أربعة أحرف، مِمَّا تَقَدَّم بنيته على لَفْظَه، سواء أكان رُبَاعي الأصول أم ثلاثيها، فنقول في جمع ما ذكر (دراهم، وأصابع، وتجاربُ، ومساجدُ، ويحامدُ، وخواتمُ، وكواثرُ، وصيارف، وسحائب، وتَنافُ، وموامٍ، وسَعال، وهبار، وعناص، وكراسي، وحرابيٍّ، ونشاوى، وحبالى وحبال، وعلاقي وعلاق، وعذَارى وعذار).

وما زاد على أربعة أحرف، مما يُرادُ تكسيره على صيغة مُنتهى الجموع يحذف منه مَا تَخْتَلُّ معه صيغة هذا الجمع.

فإن كان الاسم رُباعي الأصول حذفتَ زائده كـ (سبطْرى وسباطر، وغضنفر وغضافر، واحرنجام وحراجم، واقشعرار وقشاعر).

وإن كان ثلاثيها، فإن كان مزيدًا فيه حرفان، حذفتَ واحدًا كـ (مُنْطَلِقٌ ومطالقَ، ومُقْتَحَمٍ ومَقَاحِمَ، ومُتَصَبِّرٌ ومَصَابِر). وإن كان مزيدًا فيه ثلاثةَ أحرف حذفتَ اثنين كـ (مستدع ومداع، ومخشوشن ومخاشِنَ، ومجلوِّذٍ ومجالذ).

ويتعين حذف مَا هُو أَوْلَى بالحذف من غيره.

والميم الزائدةِ في أول الكلمة أَوْلَى الزوائد بالبقاء من غيرها على كل حال.

وتاء الافتعال والاستفعال، ونون الأفعال، أولى بالبقاء من غيرها، وتفضلها الميم الزائدة.

والهمزة والياء المصدَّرتان تَفْضُلان في البقاء عن غيرَهما كـ (ألَنْدَدْ وألادّ، ويَلَنْدَدٍ ويَلادّ)، إلا نُون الانفعال، وتاءَي الإفتعال والاستفعال، فيفضلنها في البقاء كـ (انطلاقٍ ونطاليق، واجتماع وتجاميع، واستخراج وتخاريج).

وإن كان في الكلمة زيادتان مُتكافئتان، لا تَفْضُلُ إحداهما الأخرى، فاحذف أيهما شِئْتَ، فتقولُ (سَرَانِدُ وعَلانِدُ، وسرادٍ وعَلادٍ) في جمع (سرَنْدَى، وعلنْدىْ). وذلك؛ لأن النون والألف المقصورة، إنما زِيْدَتَا ليلحقِ الوزن بـ (سَفَرْجَل). ولا مِزْيَةَ لإحداهما على الأُخرى. وهذا شأنُ كل زيادتين زِيْدَتَا للإلحاق.

ويُستثنى، ممَّا تَقَدَّم كله، أن يكون الزائدُ حرفَ عِلَّة سَاكنًا قبل الآخر فينقلبُ - إن كان ألفًا أو واوًا أو ياءً. وإن كان ياءً يبقَ على حاله، فتقولُ في جمع (قِرْطَاسٍ، وفِرْدَوْسٍ، وقنديلٍ) (قراطيس، وقراديس، وقناديل)، وتقول في جمع (مصباح، وإضمامة، وتهويل، ومقدورٍ، ويعبوب، وساجور، وطُومار، وصَيْدَاح) (مصابيحَ، وأضاميم، وتهاويل، ومقادير، ويعابيب، وسواجير، وطوامير، وصياديح).

وما كان مثل (مُختارٍ، ومُهتاج، ومنقاد، ومحتاج)، من الثلاثي المزيد فيه المعتل العين، تُحْذَفُ منه التاء والنون، وتردّ ألفه إلى أصلها، من واو أو ياء، فيقال في الأولين (مَخَايِرُ، ومَهَايِجُ)، وفي الآخرين (مَقَاوِدُ، ومَحَاوِجُ).

ولك أن تُعوض من المحذوف ياء قبل الآخر فتقول (مَخايير، ومهاييجُ، ومَقاويدُ، ومحاويجُ) ومثل ذلك (مُنطاد)، فتقول في جمعه (مَطاود، ومطاويد).

غيرَ أنَّ باب الصفات، المزيد في أولها مِيمٌ، تُجمع جمعَ المذكر السالم، إن كانت للمُذْكَّر العَاقِل، وجمع المؤنث السالم إن كانت لغيره، وجمعها جمع تكسير مُسْتَكْرَهٌ.

وإن كان مَا يُرادُ تكسيرهُ على صيغة مُنتهى الجموع خُماسي الأصول، حذفتَ خامسهُ، وبنيتهُ على (فَعَالِلَ) كـــ (سَفَرْجَل، وسَفَارِج) فإن زاد على الخمسة طرحتَ مع خامسه ما زاد كـــ (عندليب وعنادِل، وقبعْثرَى وقباعث).

وما حذف منه لبنائه على (فعالل)، أو ما يشبهها في الوزن، يجوز أن يُعَوَض من المحذوف بياء قبل الآخر، فيبنى على (فعاليل) أو شبهها، فكما تقول في جمع (سفرجل، ومنطلق، وعندليب) (سفارج، ومطالق، وعنادل) بوزن (فعالل)، تقول في جمعها أيضًا (سفاريج، ومطاليق، وعناديل)، على وزن (فعاليل). وكذلك يجوزُ على قلة إثبات هذه الياء قبل آخر ما لم يحذف منه شيء. فكما تقول في جمع (معذرةٍ، وخاتم) (معاذر، وخواتم)، تقول في جمعهما أيضًا (معاذير، وخواتيم).

وقد تلحق التاء بعض أوزان مُنْتَهَى الجموع، فيكون جمعًا لما فوق الثلاثي، مِمَّا لحقته ياء النسبة، فتقول في جمع (دمشقيٍّ، ومغربيٍّ، وأزرقيٍّ، وجوهريّ، وصيرفيّ، وصحفيّ) (دماشقةٌ، ومغاربةٌ، وأزارقةٌ، وجواهرةٌ، وصيارفةٌ، وصحائفةٌ).

وقد يكونُ مَا لحقته هذه التاء، من مُنتهى الجموع، جمعًا لغير المنسوب، مما كان قبل آخره حرف مدٍّ زائد، وحرف المد هذا يجب حذفه، إذا لحقت التاء هذا الجمع، مثل (جحاجحة، وغطارفة)، في جَمع (جحجاحٍ، وغطريف) فالتاءُ عِوضٌ مَن حرف المد المحذوف.

وقد جاء ما لحقته هذه التاء أيضًا جمعًا للأسماء الأعجمية غير الثلاثية، سواء أكان قبل آخرها حرف مد أمْ لَمْ يَكُن كـــ (الجواربة، والزَّنادِقة، والأساورِة) في جمع (جَوْرَب، وزِنْدِيقٍ، وأُسوارٍ).

وما لحقته التَّاء من هذه الجموع، فَهُو مِنْهَا، إلا أنَّه ينصرف، فيُنوَّن ويجرُّ بالكسرة.

اسم الجمع

اسمُ الجمع: هُو ما تَضَمَّنَ معنى الجمع، غَيْرَ أَنَّهُ لا واحِدَ لهُ من لفظه، وإنما واحده من مَعْنَاهُ. وذلك كـ (جيشٍ)، وواحدُه (جُنْدِي) و (شعب، وقبيلة، وقومٌ، ورهطٌ، ومعشر، وثلة) وواحدها (رجل، أو امرأة) ونساء وواحدها (امرأة)، وخيْل وواحدُها (فَرَسٌ)، وإبل ونعمٍ والواحدُ (جَمَلٌ أو ناقةٌ) وغَنَمٍ وضأنٍ والواحدِ (شاة) للذكرِ والأنثى.

ولك أن تُعامِلَهُ معاملةَ المفرد، باعتبار لفظه، ومعاملة الجمعِ، باعتبار معناهُ، فتقولُ: القومُ سارَ أو ساروا. وشَعْبٌ ذكيٌّ أو أذكياءُ.

وباعتبار أنه مفردٌ، يجوزُ جمعُهُ كما يُجمعُ المُفردُ مثل (أقوام، وشعوب، وقبائلَ، وأرْهط، وآبال). وتجوزُ تثنيتُهُ، مثل (قَومانِ، وشَعبانِ، وقبيلتانِ، ورَهطان، وإبلان).

اسم الجنس الجمعي والإفرادي

اسمُ الجنسِ الجمعيُّ ما تَضمَّنَ معنى الجمع دالًّا على الجنس. وله مفردٌ مُمَيَّزٌ عنه بالتاء أو ياء النسبة كـ (تُفَّاحٍ، وسفرجلٍ، وبطِّيخٍ، وتَمرٍ، وحَنْظلٍ)، ومفردُها (تفاحةٌ، وسفرجلةٌ، وبطِّيخةٌ، وتمرةٌ، وحنظلةٌ)، ومثل (عَرَبٍ، وتُركٍ، ورُومٍ، ويَهودٍ). وفردُها (عربيٌّ، وتركيٌّ، وروميٌّ، ويهوديٌّ). ويَكثُرُ ما يُميَّزُ عنه مُفردُهُ بالتاءِ في الأشياءِ المخلوقة، دُوْنَ المصنوعة كـ (نَخْلٍ ونخلةٍ، وبطِّيخ وبطِّيخة، وحَمامٍ وحمامه، ونعامٍ ونَعامة). ويَقلُّ في الأشياءِ المصنوعة كـ (سَفينٍ وسفينة، وطينٍ وطينة).

وما دَلَّ على الجنس صَالحًا للقليلِ منه والكثيرِ كـ (مَاءٍ، ولَبَنٍ، وعَسَلٍ)، فهو اسمُ الجنسِ الإفراديُّ.

فوائد:

(١) تكسير ما جرى على الفعل من الصفات:

ما جرى على الفعل من الصفات كـ (مُكرِمٍ، ومُنطلِقٍ، ومستخرِجٍ) أسماءً للفاعلين و (مُكرَم، ومُلتقَطَ، ومُستخرجَ) أسماءً للمفعولين، فبابُهُ أن يُجمعَ جمعَ تصحيحٍ، فالمذكرُ العاقلُ بالواو والنون، والمؤنث والمذكرُ غيرُ العاقلِ بالألف والتاءِ. إلا مَا كَان خاصًّا بالمؤنث كـ (مُرضِعٍ، ومُطْفِلٍ)، فيجوز تكسيرُهُ قياسًا كـ (مَراضِعَ، ومَطافِلَ). وسُمع (مَحاويج) في جمع (مُحتاج)، و (مفاطير) في جمع (مُفْطر)، و (مَياسير) في جمع (مُوسِر)، و (مَلاقِح) في جمع مُلْقح، و (مَناكير) في جمع مُنْكَر - بفتح الكاف - وهو الداهي العاقل الفَطِن.

أما اسمُ الفاعل من الثلاثي المجرَّد كـ (كاتب، وشاعر، وكاملٍ، وهاد)، فهذا يُكَسَّرُ قياسًا كـ (كُتَّابٍ، وشُعَراءَ، وكملَةٍ، وهُداةٍ)؛ لأنه لم يجرِ على لفظ الفعل في حركاته وسكناته.

وأما اسمُ المفعول منه كـ (مكتوب، ومعلوم، ومبذول)، فمجرى الكلام الأكثر ألّا يُكَسَّر. وإنما يُجمع، للمُذَكَّر العَاقِل، بالواو والنون، وللمُؤَنَّث والمذكر غير العاقل بالألف والتاءِ. وقد سُمع تكسيرُ مفعولٍ على (مَفَاعِيْل) في ألفاظ، وهي (مَلايين، ومَجَاهيْل، ومَلاقِيْح، ومَضَامين، ومَماليك، ومشائيم، ومَيامين، ومكاسير، ومساليخ، ومجانين، ومناكير، ومراجيع). وقد جمع (مشهورًا) على (مشاهير) صاحب القاموس في (قاموسه)، والفيوميٌّ في (مصباحه)، والميدانيٌّ في (شرح أمثاله).

وقد عَدَّ النحاةُ ما ورد من ذلك سماعيًا. وأطلقوا المنعَ في تكسير غير ما سُمع. ولكن في هذا المنع تحجيرًا على الناس. ومن رجع إلى كلام مُتَقَدِّمِي النُّحَاة، كسيبويه وغيره، لا يجد كلَّ هذا التضييق.

(٢) جمع الجمع:

قد يُجمعُ الجمعُ. وذلك مثل (بُيُوتات، ورِجَالات، وكِلاَبَاتٍ، وقُطُراتٍ) -بضمتين-، ونحو (أكالبَ، وأضابعَ، وأظافيرَ، وأزاهيرَ، وغَرابينَ).

ويُجمع ما كان على صيغة مُنتهى الجموع جمعَ المذكر السالم، إن كان للمذكر العاقل (كأفاضلين، ونواكسين) وجمع المؤنث السالم، إن كان للمؤنث، أو للمذكر غير العاقل نحو (صَواحبات وَواهِلات) وفي الحديث: "إِنَّكُنَّ لأَنْتُنَّ صَوَاحِبَاتُ يُوْسُفَ".

وجمعُ الجمعِ سماعيٌّ، فما ورد منه يُحفظ ولا يُقَاس عليه.

(٣) الجمع لا مفرد له:

من الأسماءِ ما لا يُستعمل إلا بصيغة الجمع؛ لأن مُفْرَدَه قد أُهمل قديمًا، فنسي، وذلك كـ (التعاشيب): وهي القطع المتفرقة من العُشب أو هِي ألوان العشب وَضُروبه. و(التعاجيب): وهي العَجَائب. و (التباشير): وهي البشائر. و (التَّجاويد): وهي الأمطار الجيدة النافعة، و (الأبابيل): وهي الفِرَق.

(٤) الجمع على غير مفرده:

من الجموع ما يجري على غير مفرده.

وذلك كـ (المَحاسن، والمَلامح، والمَخاطر، والمَشابه، والمسامّ، والحوائج، والطوائح، واللواقح) وواحدُها (حُسْنٌ - بضم فسكون -، ولَمحة - بفتح فسكون - وخَطَرٌ، وشَبَهٌ - بفتحتين فيهما -، وسَم - بفتح السين -، وحاجة، ومُطوِّحةٌ، ومُلْقحة - بصيغة اسم الفاعل فيهما -). وكـ (الأباطيل، والأحاديث، والأعاريض). وواحدها (باطلٌ، وعروضٌ، وحديثٌ). ومفردها الحقيقي، لو سُمع، لكان (محسنًا، وملْمحًا، ومَشبهًا، ومَسَمًّا، وحائجة - وهذه سُمعت سماعًا نادرًا - وطائحة، ولاقحة، وأبطولة، وأعروضة، وأحدوثة) وهذه مسموعةٌ مفردًا للأحاديث، وقد جاءَت على القياس. لكن (الحديث) ليس له جمع إلا (الأحاديث)، فـ (الأحاديث) جمعًا لـ (الحديث)، جاءت على غير قياس، وجمعًا لـ (أُحدوثة) وَرَدَتْ عَلَى القياس.

(٥) ما كان جمعًا وواحدًا:

من الأسماءِ ما يكون جمعًا ومُفردًا بلفظ واحد، وذلك كـ (الفُلْك)، قال تعالى: ﴿فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ﴾ [الشعراء: ١١٩]، فلما جمعه قال ﴿الْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ﴾ [البقرة: ١٦٤]. ومن ذلك قولهم: رجلٌ جُنُبٌ، ورجالٌ جُنُبٌ. بضمتين، قال تعالى: ﴿وَإِنْ كُنتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾ [المائدة: ٦]. ومنه (العدُوّ) قال تعالى: ﴿فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِي إِلا رَبَّ الْعَالَمِينَ﴾ [الشعراء: ٧٧]، وقال: ﴿فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ﴾ [النساء: ٩٢]. ومنه (الضَّيف)، قال عزَّ وجل: ﴿هَؤُلاءِ ضَيْفِي﴾ [الحجر: ٦٨]. ومنه (الدَّلاص) و (الهِجان) و (الوَلَد) بفتحتين، وبضم فسكون، وبكسر فسكون، وبفتح فسكون، تقول: هذا ولدُ فلان، وهؤلاء ولدُهُ. وَيَجُوْزُ جَمْعُه، فتقولُ (أَوْلاد). فكلٌّ ذلك يَستوي فيه الواحدُ والجمعُ، وكذا المذكرُ والمؤنث.

(٦) جمع المركبات:

إذا أردت جمعَ مُركَّبٍ إضافيٍّ مصدَّر بابنٍ أو ذي، فإن كان للعاقل جمعتَ (ابنًا) جمعَ المذكر السالَم أو جمع التكسير، وجمعتَ (ذُو) جمعَ المذكر السالَم لا غيرُ، فتقول في جمع ابن عباس: بنو عباس، أو أبناءُ عباس. وتقول في جمع ذو علمٍ: ذَوُو علمٍ. وإن كان لغير العاقل كـ (ابنِ آوى) و (ابنِ عرس) و (ابنِ لَبونٍ) و (ذي القَعدة) و (ذي الحجَّة)، جمعت (ابنًا) على (بنات) و (ذو) على (ذوات) كـ (بنات آوى، وذوات القَعدة، وذوات الحجَّة).

وإن كان غيرَ مُصَدَّرٍ بـ (ابنٍ، ولا ذي). تجمعْ صدرهُ كما تجمع الأسماءِ مِنْ حده، فتقولُ في جمع (قلم الرجل): أقلام الرجل.

فإن كان المركَّبُ مَزْجيًا، أو إسناديًا، توصلتَ إلى الدلالة على الجمع بزيادة (ذوو) قبله إن كان مُذَكَّرًا عَاقلا، و (ذوات)، إن كان مؤنثًا، أو مذكرًا غير عاقل كذوي (معْدِ يكرب، وسيبَويه، وبَرَقِ نحرُهُ، وتأبط شرًا) ومفرداها أعلام رجال. والمعنى أصحاب هذا الاسم. وتقول في جمع (شابَ قرناها - علم امرأة - وبعلبكَّ): (ذات شابَ قرناها، وذَوات بعلبكَّ).

(٧) جمع الأعلام:

إذا جُمعَ العلمُ صار نكرةً. ولهذا تدخلُه (أل) بعد الجمع لتُعرّفه كـ (مُحَمَّدٍ، والمحمَّدينَ).

وإذا جمعتَ اسمَ رجلٍ فأنتَ بالخيار، إن شئتَ جمعته جمع المذكر السالمَ -وهو الأولى- وإن شئتَ جمعته جمع التكسير على حَدِّ ما تجمع عليه نظيرَه من الأسماء، فتقول في جمع (زَيْد، وعمرو، وبِشْر، وأحمد): (زيدون وأزياد وزيُود، وعَمْرون وأعمُرٌ وعُمور، وبشْرون وأبشارٌ وبُشور، وأحمدون وأحامد).

وإن جمعتَ اسمَ امرأة، فإن شئْتَ جمعته بالألف والتاء - وَهُو الأولى — وإن شئْتَ كسَّرته تكسيرَ نظيرِه من الأسماء، فتقولُ في جمع (دَعْد، وجُمْل -بضم الجيم وسكون الميم- وزينبَ، وسعاد): (دَعَدْاتٌ وأدعُد، وجُمُلات وأجمالٌ وجُمُول، وزينباتٌ وزَيانبُ، وسُعَادَات وأسعُدٌ وسُعُدٌ — بضمتين — وسَعائد).

وإن سميتَ بالجمع السالم كـ (عابدينَ، وفاطمات) - عَلَمَين - قلتَ: (ذوو عابدينَ، وذواتُ فاطمات).

فإن سميت بالجمع المكسَّر، غير صيغة مُنْتَهَى الجُمُوع، فأنتَ بالخيار، إن شئتَ جمعته جمع سلامة - وَهُو الأولى - فتقول في جمع (أعبُد وأنمار) إن سميتَ بهما الرجل: (أعبدون وأنمارون، وأعابدُ وأنامير). فإن سميتَ بهما المرأةَ قلت: (أعبداتٌ وأنماراتٌ، وأعابدُ وأنامير)، فإن كان المُسَمَّى بِهِ عَلَى صيغة مُنتهى الجُمُوع، أو على وزنِ غيرِ صالحٍ لهذه الصيغة، فلا يُجمعُ إلا جمع السلامة. فمثلُ (مَساجدَ، ونُبَهاءَ) إن سميتَ بهما، ولا يُجمع إلا على (مَساجدون، ونُبهاوون) للمذكر، و (مَساجداتٌ، ونُبَهاواتٌ) للمُؤَنَّث.

وإن جمعتَ (عبد الله) ونحوَهُ، من الأعلام المركبة تركيبًا إضافيًا، قلتَ (عبدو الله، وعبيدُ الله) تُجري صيغةَ السلامةِ أوِ التكسيرِ على الجزء الأول، ليس إلا.

ترجمة المؤلف

اسمه ونسبه:

هو محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك، العلامة جمال الدين، أبو عبد الله، الطائي، الجياني، الشافعي، النحوي، نزيل دمشق، إمام النحاة، وحافظ اللغة.

مولده وتلقيه العلم:

قال الذهبي: ولد سنة ستمائة، أو إحدى وستمائة، وسمع بدمشق من السخاوي والحسن بن الصباح وجماعة. وأخذ العربية عن غير واحد، وجالس بحلب ابن عمرون وغيره، وتصدر بها لإقراء العربية، وصرف همته إلى إتقان لسان العرب؛ حتى بلغ فيه الغاية، وحاز قصب السبق، وأربى على المتقدمين.

علمه:

كان إماماً في القراءات وعللها.

وأما اللغة فكان إليه المنتهى في الإكثار من نقل غريبها، والاطلاع على وحشيها.

وأما النحو والتصريف فكان فيهما بحراً لا يجارى، وحبراً لا يبارى.

وأما أشعار العرب التي يستشهد بها على اللغة والنحو فكانت الأئمة الأعلام يتحيرون فيه، ويتعجبون من أين يأتي بها ! وكان نظم الشعر سهلاً عليه طويله وبسيطه وغير ذلك؛ هذا مع ما هو عليه من الدين المتين، وصدق اللهجة، وكثرة النوافل، وحسن السمت، ورقة القلب، وكمال العقل، والوقار والتؤدة.

أقام بدمشق مدة يصنف ويشتغل، وتصدر بالتربة العادلية وبالجامع المعمور، وتخرج به جماعة كثيرة، وصنف تصانيف مشهورة، وروى عنه ابنه الإمام بدر الدين والشمس بن أبي الفتح البعلي، والبدر بن جماعة، والعلاء بن العطار. وخلق.

شيوخه:

وقال أبو حيان: بحثت عن شيوخه فلم أجد له شيخاً مشهوراً يعتمد عليه، ويرجع في حل المشكلات إليه؛ إلا أن بعض تلامذته ذكر أنه قال: قرأت على ثابت بن حيان بجيان،

وجلست في حلقة أبي علي الشلو بين نحواً من ثلاثة عشر يوماً؛ ولم يكن ثابت بن حيان من الأئمة النحويين، وإنما كان من أئمة المقرئين.

قال: وكان ابن مالك لا يحتمل المباحثة، ولا يثبت للمناقشة، لأنه إنما أخذ هذا العلم بالنظر فيه بخاصة نفسه، هذا مع كثرة ما اجتناه من ثمرة غرسه. انتهى.

وله شيخ جليل وهو ابن يعيش الحلبي ذكر ابن إياز في أوائل شرح التصريف أنه أخذ عنه.

مؤلفاته:

أما تصانيفه فرأيت في تذكرة الشيخ تاج الدين بن مكتوم أن بعضهم نظمها في أبيات، قال الشيخ تاج الدين: وقد أهمل أشياء أخر من مؤلفاته، فذيلت عليها. وها أنا أورد نظمها مبيناً:

سقى الله رب العرش قبر ابن مالك ... سحائب غفران تغاديه هطلا
فقد ضم شمل النحو من بعد شته ... وبين أقوال النحاة وفصلا
بألفية تسمى الخلاصة قد حوت ... خلاصة علم النحو والصرف مكملا
وكافيةٍ مشروحةٍ أصبحت تفي ... لعمري بالعلمين فيها تسهلا
ومختصر سماه عمدة لافظ ... يضم أصول النحو لا غير مجملا
وبين معناه بشرحٍ منقحٍ ... أفاد به ما كان لولاه مهملا
وآخر سماه بإكمال عمدة ... فزاد عليها في البحوث وعللا
وصنف للإكمال شرحاً مبيناً ... معانيه حتى غدت ربة أنجلا
ولا سيما التسهيل لو تم شرحه ... لكان كبحر ماج عذباً وسلسلا
ونظم في الأفعال أيضاً قصيدةً ... فسهل منها كل وعر وذللا
وأرجوزة تحوي المثلث بيناً ... مربعة المصراع غراء تجتلي
وصنف في المقصور أيضاً قصيدةً ... وضمنها الممدود أيضاً فكملا
وأتبعها شرحاً لها متضمناً ... بيان معانيها بها متكفلا
وأعرب توضيحاً أحاديث ضمنت ... صحيح البخاري الإمام وسهلاً
ويكفيه ذا بين الخلائق رفعةً ... وعند النبي المصطفى متوسلا

فيا رب عنا جازه الآن خير ما جزيت ولياً لم يزل متفضلا
وفي الضاد والظا قد أتى بقصيدة وأتبعها أخرى بوزنين أصلا
وبين في شرحيهما كل ما غدا على الذهن معتاصاً فأصبح مجتلى
ونظم أخرى في الذي يهمزونه وما ليس مهموزاً بشرح لها تلا
وجاء بنظم للمفصل بارعٍ رفيع على المنظوم يدعى المؤصلا
وعرف بالتعريف في الصرف أنه إمام غدا في كل فضلٍ مفضلا
وفي شرح ذا التعريف فصل كل ما أتى مجملاً فيه وبين مشكلاً
وصنف فيما جا بأفعل مع فعل كتاباً لطيفاً للمهم محصلاً
وألف في الإبدال مختصراً له دعاه الوفاق فاق تصنيف من خلا
ونظم في علم القراءات موجزاً قصيداً يسمى المالكي مبجلا
وأرجوزةً في الظاء والضاد قد حوى بها لهما معنى لطيفاً وحصلا
وآخر لم أدر اسمه غير أنه على نحو نظم الحوز منظومة انجلا
فجملتها عشرون تتلو ثمانيا فدونكها نسخاً وحفظاً لتنبلا

وقد رأيت له غير ما ذكر في هذه الأبيات كتابا سماه نظم الفوائد، وهو ضوابط فوائد منظومة، ليست على روي واحد.

ورأيت في بعض المجاميع الموقوفة بخزانة محمود فتاوى له في العربية، جمعها له بعض تلامذته. وله مجموع يسمى الفوائد في النحو، وهو الذي لخص منه التسهيل؛ ذكره شيخنا قاضي القضاة محيي الدين عبد القادر بن أبي القاسم المالكي نحوي مكة في أول شرح التسهيل له قال: الألف واللام في تسهيل الفوائد للعهد، أشار بها إلى الكتاب المذكور. قال: إياه عني سعد الدين بن العربي بقوله:

إن الإمام جمال الدين فضله إلاهه ولنشر العلم أهله
أملي كتابا له يسمى الفوائد لم يزل مفيداً لذي لب تأمله
فكل مسألة في النحو يجمعها إن الفوائد جمع لا نظير له

قال: وقد ظن الصلاح الصفدي أن الأبيات في التسهيل فقال في قوله:

إن الفوائد جمع لا نظير له

تورية، لولا أن الكتاب تسهيل الفوائد لا الفوائد، وليس كذلك وإنما أراد ما ذكرناه.

ورأيت بخط الذهبي في "مختصر طبقات النحاة" للقفطي في ترجمة الجزولي: أن ابن مالك شرح الجزولية. ومن أغرب ما رأيته في شرح الشواهد لقاضي القضاة العلامة بدر الدين محمود العيني، قال في شواهد المبتدأ:

ولولا بنـــــــوها حولها لخطبتها

كذا وقع في كتاب ابن الناظم، وكذا في شرح الكافية والخلاصة لأبيه، وهو تصحيف، وما ذكره من أن والده شرح الخلاصة ليس بمعروف، والظاهر أنه سهو.

ثم رأيت في "تاريخ الإسلام" للذهبي أيضاً قال في ترجمته: وله الخلاصة، وشرحها، والله أعلم.

قال: وله سبك المنظوم وفك المختوم، وقد وقفت عليه.

وقال الصلاح الصفدي: له المقدمة الأسدية، وضعها باسم ولده تقي الدين الأسدي.

وأما شرح التسهيل فقد وصل فيه إلى باب مصادر الفعل الثلاثي وكمل عليه ولده إلى باب... وذكر الصلاح الصفدي أنه كمله. وكان كاملاً عند شهاب الدين أبي بكر بن يعقوب الشافعي تلميذه، فلما مات المصنف ظن أنهم يجلسونه مكانه، فلما خرجت عنه الوظيفة تألم لذلك، فأخذ الشرح معه، وتوجه لليمن غضباً على أهل دمشق، وبقي الشرح مخروما بين أظهر الناس في هذه البلاد.

وقال الصلاح الصفدي: وأخبرني الشهاب محمود أن ابن مالك جلس يوماً، وذكر ما انفرد به صاحب المحكم عن الأزهري في اللغة، قال: هذا أمر معجز لأنه يريد ينقل الكتابين.

قال: وأخبرني أنه كان إذا صلى في العادلية - وكان إمامها - يشيعه قاضي القضاة شمس الدين ابن خلكان إلى بيته تعظيما له.

وكان أمة في الاطلاع على الحديث، فكان أكثر ما يستشهد بالقرآن، فإن لم يكن فيه شاهد عدل إلى الحديث، فإن لم يكن فيه شاهد عدل إلى أشعار العرب. وكان كثير العبادة، كثير النوافل، حسن السمت، كامل العقل، وانفرد عن المغاربة بشيئين: الكرم ومذهب الإمام الشافعي.

وكان يقول عن الشيخ جمال الدين ابن الحاجب: إنه أخذ نحوه من صاحب المفصل، وصاحب المفصل نحوي صغير.

قال: وناهيك بمن يقول هذا في حق الزمخشري! وكان الشيخ ركن الدين بن القويع يقول: إن ابن مالك ما خلى للنحو حرمة.

وفاته:

توفي ابن مالك ثاني عشر شعبان سنة اثنتين وسبعين وستمائة، ورثاه شرف الدين الحصني بقوله:

يا شتات الأسماء والأفعال ... بعد موت ابن مالك المفضال
وانحراف الحروف من بعد ضبط ... منه في الانفصال والاتصال
مصدراً كان للعلوم بإذن ... الله من غير شبهة ومحال
عدم النعت والتعطف والتو ... كيد مستبدلا من الأبدال
ألم قد عراه أسكن منه ... حركات كانت بغير اعتلال
يا لها سكتة بهمز قضاء ... أورثت طول مدة الانفصال
رفعوه في نعشه فانتصبنا ... نصب تمييز كيف سير الجبال!
فحموه عند الصلاة بدل ... فأميلت أسراره بالدلال
صرفوه يا عظم ما فعلوه ... وهو عدل معرف بالجمال
أدغموه في الترب من غير مثل ... سالماً من تغير الانتقال
وقفوا عند قبره ساعة الدفـ ... ـن وقوفاً ضرورة الامتثال
ومددنا الأكف تطلب قصراً ... مسكنا للنزيل من ذي الجلال
آخر الآي من سبا حظنا من ... ه حظه جاء أول الأنفال
يا لسان العرب يا جامع الإعـ ... ـراب يا مفهماً لكل مقال
يا فريد الزمان في النظم والنثـ ... ـر وفي نقل مسندات العوالي
كم علوم بثثتها في أناس ... علموا ما بثثت عند الزوال

قال الصلاح الصفدي: ما رأيت مرثية في نحوي أحسن من هذه المرثية.

وقال أيضا في تاريخه: أنشدني أبو حيان، قال أنشدني علي بن منصور ابن زيد بن أبي القاسم الهمذاني التميمي، قال: أنشدنا الشيخ جمال الدين بن مالك لنفسه:

إل ابن الخير عن ضرراً خشيتا ... فحسن الحزم رأياً أن دهيتا
وهذا مذهبٍ وعرٍ مداه ... مواصل غرةٍ قد حان صيتا
إذا الملهوف ذا صدقٍ عطاءً ... تنل حسن المحامد ما حييتا

ومن نظم الشيخ جمال الدين بن مالك:

تثليث يا إصبع مع شكل همزته ... بغير قيد مع الأصبوع قد نقلا
وأعط أنملة ما نال الإصبع إلا ... المد فالمد للبا وحدها بذلا
أرْزٌ أرُزٌ أُرُزٌّ صح مع أرُزٍ ... والرز والرنز قل ما شئت لا عذلا
لدُنْ بتثليث دالٍ لَدْنِ لُدْنْ لدن ... ولد ولُد لد لُدُن أوليت فعلا
فأُفٍّ ثلِّث ونوّن إن أردت وأُفْ ... أَفي ورفعا ونصبا إنه قُبلا
حيَّهلُ حَيَّهَلَ احفظ ثم حيَّهلاً ... أو نوِّن أو حيهل قل ثم حي علي
هيا وهيك هيا هَيْك هَيت وهي ... ت كلها اسم لأمر يقتضى عجلا
أيهات بالهمز أو بالها وآخره ... ثلث وأيهات والتنوين ما حظلا
أيهان إيهاك إيهاً قط قُطّ وقُطْ ... وقَطٍّ مع قُطُ وقتاً ماضياً شَمَلاَ
ها هاء جردهما أو أولينهما ... كاف الخطاب على الأحوال مشتملا
وما لذي الكاف نول همز هاء كها ... ء هاؤما هاؤم هاءون فامتثلا
واحكم بفعلية للها وهاء وصل ... هما بما حف وناد آمرا وصلا
ورب ربت رُبت رب رُب رُبَ مع ... تخفيف الأربع تقليل بها حصلا
همز ايم وأيمن فافتح واكسر أو أم قل ... أو قل مُ أو مُنُ بالتثليث قد شكلا
وأيمن إختم به والله كلا أضف ... إليه في قَسَم تبلغ به الأملا

وقال البهاء بن النخاس يرثيه:

قل لابن مالك إن جرت بك أدمعي ... حمراء يحكيها النجيع القاني
فلقد جرحت القلب حين نعيت لي ... فتدفقت بدمائه أجفاني
لكن يهون ما أجن من الأسى ... علمي بنقلته إلى رضوان

وصف النسخة الخطية

اعتمدنا على تحقيقنا في هذا الكتاب على نسخة محفوظة في الأسكوريال، ولها نسخة بمعهد المخطوطات العربية، عدد لوحاتها (١٠٨)، كتبت بخط واضح، وعدد الأسطر في الصفحة (١٨) سطرًا.

عملنا في الكتاب

سار عملنا في الكتاب وفق المنهج التالي:

١- نسخ نص الكتاب من النسخة الخطية.

٢- مطابقة النص مرتين ومراجعته.

٣- تخريج الآيات القرآنية وفق مواضعها من المصحف الشريف.

٤- تخريج الأحاديث النبوية الشريفة وفق مواضعها من كتب السنة النبوية المطهرة.

٥- التعليق على المواضع التي تحتاج زيادة إيضاح، أو بسط مسألة، أو بيان مشكل.

٦- ترقيم النص حسب قواعد الترقيم الحديثة.

٧- صنع مقدمة في علم التصريف.

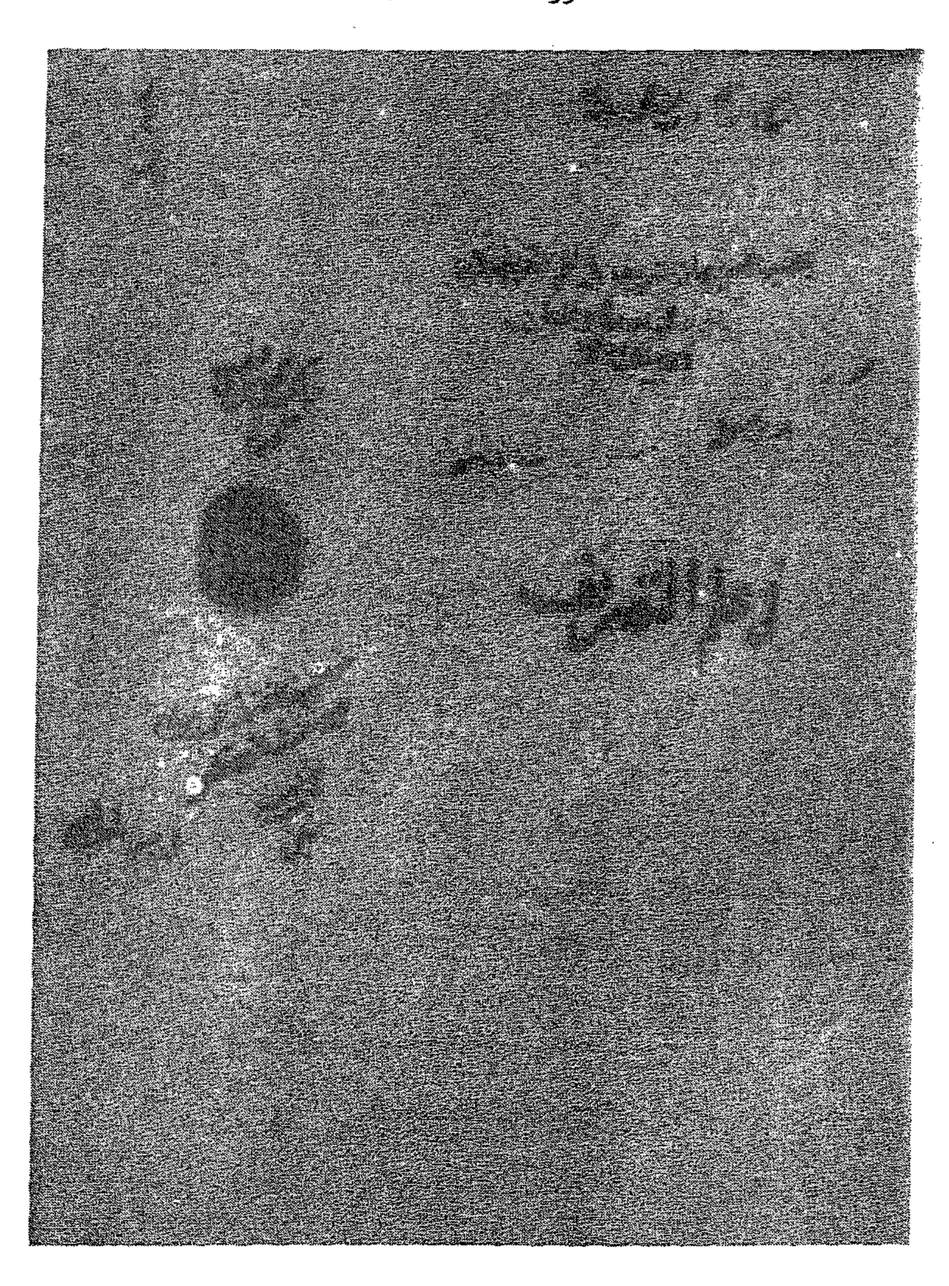
٨- عمل فهارس تفصيلية لأبواب الكتاب.

وأخيرًا فهذا هو جهد المقل، والمرجو ممن يطلع على كتابنا فيجد فيه عيبًا أن يبادرنا بالنصيحة، والتصويب، فكل معرض للخطأ، ولا كمال إلا لله سبحانه وتعالى.

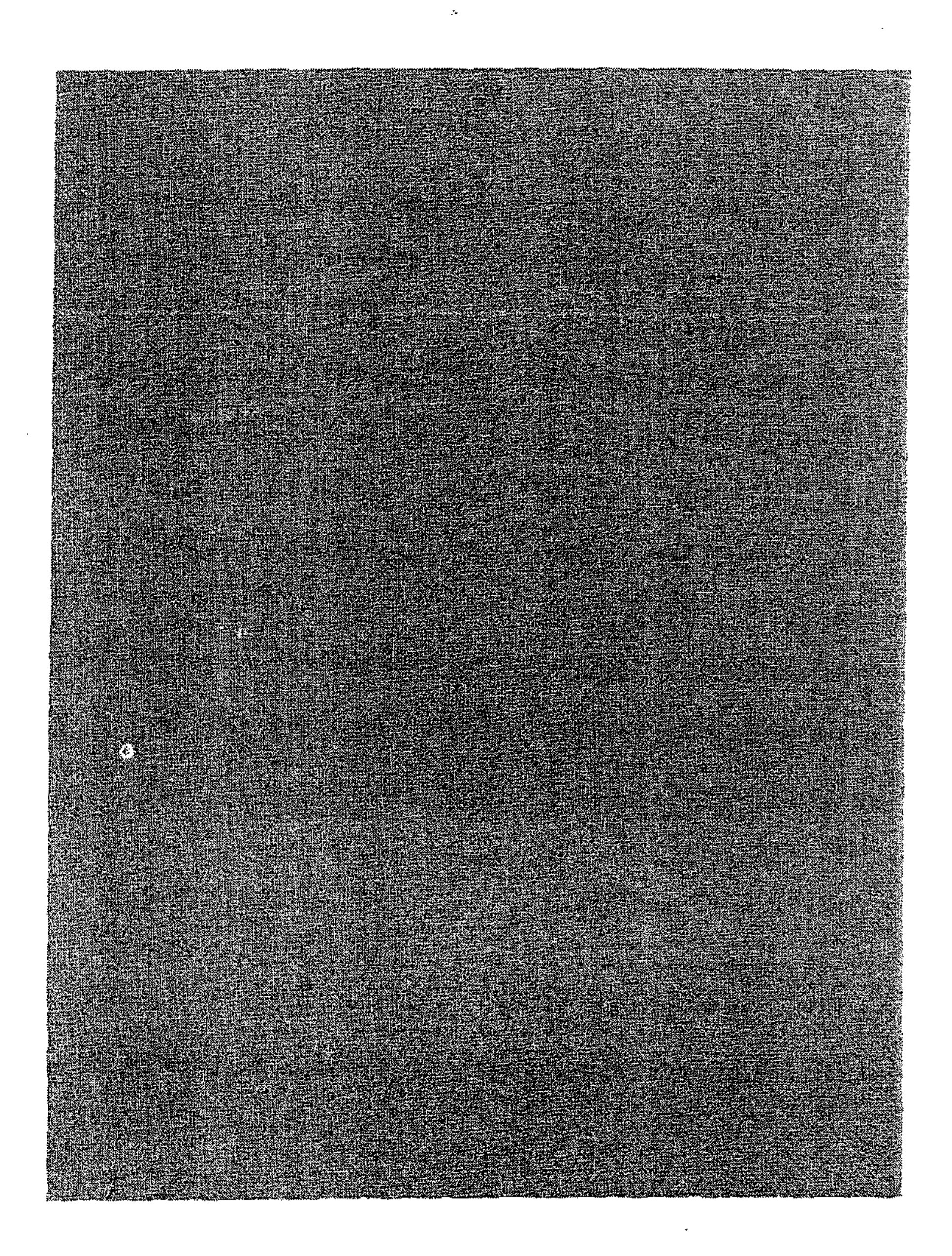
وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم.

المحقق

صور النسخة الخطية



صور النسخة الخطية



صور النسخة الخطية

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلَّى الله على سَيِّدنا محمَّدٍ وآله وصحبه وسلم

[مقدّمة المؤلف]

قال الفقير إلى رحمة ربه، المستوهب مغفرة ذنبه: محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي الجياني، رحمه الله:

أمَّا بعد حَمْدِ اللهِ الذي لا رَدَّ لكلمته، ولا حَدَّ لعظمته، والصَّلاةِ على صَفْوَة العَالَم وخيرته، وناسخ الشرائع بشريعته، وعلى آله وأصحابه وأسرته؛ فإنَّ التَّصريف علمٌ تتشوَّفُ إليه الهِمَم العليَّة، ويتوقَّف عليه وضوح الحِكَم العربية، ويفتح من أبواب النَّحو ما كان مُقْفَلاً، ويُفَصِّل مِنْ أصوله ما كان مُجْمَلاً، وقد مُكِّنْتُ فيه بتوفيقٍ إلهيٍّ، وسعدٍ ناصريٍّ من انقياد الشوارد، وازدياد الفوائد، وتحصيل القواعد، وتفصيل المقاصد، بعبارات تُسْتَعْذَب وإشارات لا تُسْتَصْعَب، فألَّفْتُ ذلك في مجموعٍ سَمَّيْتُهُ: "**إيجاز التعريف في علم التصريف**".

والباعث على ثَني عنان العناية إليه، وشحذ سنان العزم عليه: التشرُّف بخدمة مولانا السلطان الملك الناصر صلاح الدين، أعزَّ الله ببقائه الدين والعباد، وأدام مزيد ارتقائه ما استمرَّت الآباد، فلقد اختصَّ من السجايا الكريمة بأجملها، ومن المزايا العميمة بأكملها؛ فلذلك لم يشغله تدبير مملكته الواسعة، وأقطارها الشاسعة، عن الإعياء في الفضائل، والإرباء على الأوائل، حتى استقَلَّ الفضلاءُ حَاصِلَهمْ فيما لديه، واضمحلَّ طائلهُم إذا نظروا إليه، فأعداؤه من سَطْوَتِه وَجِلُون، وأولياؤه عند رؤيَته خَجِلُون، علماً بأنَّ الأزمنة تضيق عن حصر معاليه، والألسنة لا تطيق شكر أياديه، لكن المحبة إلى إنفاذ الوسع داعية،

والنفوس بحسب الإمكان في مراضيه ساعية؛ فلهذا سَهُلَ إقدامي على ما أنا فيه وإن فقت الدّارين كحامل المسك إلى دارين[1].

وفي تقبُّل الله تعالى تقرب أوليائه بأعمال هي من جملة آلائه، تمهيد المعذرة للأنفس الحذرة والله تعالى سعف بحصول المنويّ وقبول المحفوظ والمروي بِمَنِّه ويُمْنِه.

(١) دارِينُ: فُرْضة بالبحرين يجلب إليها المسك من الهند والنسبة إليها داري.[معجم البلدان:٢/٢٠٩].

فصل [في التصريف]

التصريف(١): علم يتعلَّق بِبِنْيَةِ الكلمة وما لحروفها من زيادة وأصالة، وصحة واعتلال وشبه ذلك.

ومتعلَّقه من الكلمات: الأسماء التي لا تشبه الحروف، والأفعال.

وكُلُّ ما ليس بعض حروفه زائداً من القبيلين يُسَمَّى مجرَّداً.

ولا يتجاوز المجرَّد خمسة أحرف إن كان اسماً، ولا أربعة أحرف إنْ كان فعلاً ولا ينقصان في الوضع عن ثلاثة أحرف: حرف مبدوء به، وحرف موقوف عليه، وحرف مفصول به بينهما.

[الثلاثي المجرد]

فالاسم المجرَّد الثلاثي: مفتوح الأول أو مكسوره أو مضمومه.

والمفتوح الأول إمَّا ساكن الثاني نحو: كَعْب، وصَعْب.

وإمَّا مفتوح الثاني نحو: رَسَن، و حَسَن.

وإمَّا مكسور الثاني نحو: نَمِر، وحَذِر.

وإمَّا مضموم الثاني نحو: سَبُع، وطَمُع.

---

(١) قال الجرجاني: اعلمْ أنَّ التصريفَ "تَفْعيلٌ" مِنَ الصَّرْفِ، وهو أنْ تُصرِّفَ الكلمةَ المُفْرَدَةَ، فَتَتَوَلَّد منها أَلْفَاظ مُخْتَلِفَةٌ، ومعانٍ مُتَفَاوِتَة. [المفتاح في الصرف: ١/ ٢٧]

وعَدَّ الفارسي التغيير الذي يلحق ذوات الكلم وأنفسها - يعني التغيّر في أبنية الكلمة أو التصريف - عدَّه من النحو.

وذكر ابن جني أنّ علم التصريف ميزان العربية، وبه تعرف أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليها، ولا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به. وذكر في موضع لاحق أن التصريف إنما هو أنْ تجيء إلى الكلمة الواحدة فتصرفها على وجوه شتى. [المنصف: ١/٣].

وذكر ابن الحاجب أن التصريف علم بأصول تُعْرَف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب. [شرح الشافية: ١/ ١]. وذكر ابن عصفور أنه كان ينبغي أن يقَدَّم علم التصريف على غيره من علوم العربية، إذ هو معرفة ذوات الكلم في أنفسها من غير تركيب. [الممتع ١ / ٣٠، والتصريف الملوكي ١٨ - ١٩]

والمكسور الأول: إمَّا ساكن الثاني نحو: (ظِلْف وجِلْف). وإمَّا مفتوح الثاني نحو: (إِرَم وزِيَم)، وإمَّا مكسور الثاني نحو: (إبِل وبِلِز).

والمضموم الأول: إمَّا ساكن الثاني نحو: (بُرٌّ ومُرٌّ). وإمَّا مفتوح الثاني نحو: (نُغَر وغُدَر) وإمَّا مضموم الثاني نحو: (طُنُب وجُنُب).

فهذه عشرة أبنية، أقلها استعمالاً المكسور الأول والثاني.

وأهملوا مكسور الأول مضموم الثاني؛ لأنَّ الكسرة ثقيلة، والضمة أثقل منها، فكرهوا الانتقال من مستثقل إلى أثقل منه، وليس كذلك الانتقال من ضمة إلى كسرة؛ لأنَّه تخلُّص من زيادة الثقل، ولذلك لم يهملوا (فُعِل)، بل خصوه بالفعل الذي لم يُسَمَّ فاعله. ثُمَّ نبَّهوا على أنَّ إطراحه في الأسماء ليس لمانع فيه بقولهم: (دُئِل) لدويبة[1]، و(وُعِل) في الوَعِل[2]، و(رُئِم) للسه، إلاَّ أنَّ أكثر النحويين لم يَعْتَدُّوا بهذا البناء في الأسماء؛ لعلمهم أنَّه في الأصل مقصود به اختصاص الفعل الذي لم يُسَمَّ فاعله.

واعتَدُّوا بموازن (فِعِل) على قِلَّته؛ لأنَّه لم يوجد في غير الأسماء، ولأنَّه لا مانع له من نفسه؛ إذ الكسرتان أقلّ ثقلاً من الضمَّتَيْن، وذو الضَّمَّتَيْن في الكلام كثير، فذو الكسرتين حقيق بكثرة النظائر، إلاَّ أنَّه قلَّت نظائره اتفاقاً، فلم يَسَع إلاَّ التسليم.

فصل [في الرباعي المجرد]

الرباعي المجرَّد من الأسماء إن كان مفتوح الأول فله وزن واحد: (فَعْلَل) كـ(جَعْفَر، و قَرْهَب) وهو الثور المسن.

وإن كان مكسور الأول فله ثلاثة أوزان:

(فِعْلَل) كـ(دِرْهَم، وهِجْرَع).

و(فِعْلِل) كـ(هِجْرِس[3]، وخِرْمِل[4]).

---

(١) الدُّئِل: دويبة صغيرة كالثعلب شبيهة بابن عرس، أو اسم حيٍّ من كنانة. (اللسان / دأل).

(٢) الوَعِل بكسر العين: الأَرْوَى، وجمعه: وُعُولٌ وأَوْعَالٌ. والوَعْلُ بسكون العين: المَلْجَأُ قاله الأصمعي.

(٣) الهِجْرِسُ، بالكسر: ولد الثعلب، وعَمَّ بعضهم به نَوْعَ الثعالب. [اللسان:٦/٢٤٦]

(٤) الخِرْمِل بالكسر: المرأة الرَّعْناء، وقيل: العجوز المُتَهَدِّمة الحَمْقاء. [اللسان: ١١/٢٠٣]

و(فِعَلّ) كـ(فِطَحْلٍ[1]، وقِمَطْرٍ[2]).

وإن كان مضموم الأول فله وزنان: (فُعْلُل) كـ(بُرْثُنٍ[3]، وجُرْشُعٍ[4]). و(فُعْلَل) كـ(بُرْقَع، وجُرْشَع).

ولم يروه سيبويه. لكن رواه الأخفش من أئمة البصرة، والفرَّاء من أئمة الكوفة، وزيادة الثقة مقبولة. وزعم الفراء أنَّ الفتح في جُرشع أكثر من الضم. وممَّا يؤيد رواية هذين الإمامين قول العرب: (ما لي من ذلك عُنْدَد) أي: بُدٌّ، فجاءوا به مفكوكاً غير مدغم، ولا يفعلون ذلك بذي مثلين متحركين لا يوازن: فَعَلاً ولا فعَلاً ولا فُعَلاً، إلاّ إذا كان أحدهما مزيداً للإلحاق كـ(قُرْدَد) [5]. أو كان ما قبلهما مزيداً للإلحاق نحو: (أَلَنْدَد) بمعنى الألَدّ.

ومعلوم أنَّ (عُنْدَداً) ليس موازناً لفَعَل وأخواته فيتعين كونه ملحقاً بفُعْلَل، إمَّا بزيادة إحدى الدالين فيكون من العُنُود. وإمَّا بزيادة النون قبلها فيكون من الأعداد، وأيضاً إذا ثبت فُعْلَل كان للضمة ثلاثة مواقع في الرباعي، وللكسرة أربعة، وللفتحة خمسة، فتثبت المزية للفتحة بموضع خامس، فلو لم يكن فُعْلَل مثبتاً كان للفتحة أربعة مواقع: فاء فَعْلَل ولامه، وعين فِعَلّ، ولام فِعْلَل الأولى على عدد مواقع الكسرة وهن فاء فِعْلِل، ولامها الأولى، وفاء فِعْلَلٍ وفِعَلّ. فكان يفوت التنبيه على كون الفتحة أخف في الاستعمال وأحق بسعة المجال.

---

(١) الفِطَحْل، علـى وزن الهِزَبْر: دهر لـم يخـلَق الناس فـيه بَعْدُ، وزمنُ الفِطَحْل: زمن نوح النبـي؛ وسئل رؤبة عن قوله: (زمن الفِطَحْل) فقال: أيام كانت الـحجارة فـيه رطاباً. [اللسان:١١/٥٢٧]

(٢) القِمَطْرُ: الـجمل القويّ السريع، وقـيل: الـجمل الضَّخْمُ القويّ. [اللسان:٥/١١٦].

(٣) البُرْثُنُ: مِخْـلَبُ الأَسَد، وقـيل: هو للسبُع كالإِصْبَع للإِنسان، وقـيل: البُرْثُنُ الكَفُّ بكمالها مع الأَصابع. [اللسان:١٣/٥٠]

(٤) الـجُرْشُعُ: العظيم الصدر، وقـيل: الطويل، وقال الـجوهري من الإِبل فخَصَّص، وزاد: الـمنتفخُ الـجَنْبـين. [اللسان:٨/٤٧]

(٥) القُردَد: ما ارتفع من الأرض، وقـيل: وغلُظَ.

[فصل في الخماسي المجرد]

وقد نبَّه على ذلك أيضاً في الخماسي المجرَّد، وله أربعة أوزان:

(فَعَلَّلٌ) بفتح الأول والثاني والرابع كـ(سَفَرْجَل، وهَمَرْجَلٍ[1]).

و(فَعْلَلِل) بفتح الأول والثالث كـ(قَهْبَلِس[2]، وجَحْمَرِش[3]).

و(فِعْلَلٌ) بكسر الأول وفتح الثالث كـ(قِرْطَعب، وجِرْدَحْلٍ[4]).

و(فُعَلِلٌ) بضم الأول وفتح الثاني وكسر الرابع، كـ(قُذَعْمِلٍ[5]، وخُبَعْثِن[6]). فهذه عشرون مثالاً للمجرَّد من الأسماء.

وقد يُنتصر لسيبويه - رحمه الله - في إلغائه (فُعْلَلاً) بأن يقال: سَلَّمنا صحة نقله عن العرب، إلاَّ أنَّه فرع على (فُعْلُلٍ)؛ لأنَّ كل ما نُقل فيه الفتح نُقل فيه الضم، ولا ينعكس.

فلو كان (فُعْلَلٌ) أصلاً كغيره من الرباعي، لجاز أن ينفرد عن فُعْلُلٍ. فعلم بذلك أنَّ فتح ما فتح لم يكن إلاَّ فراراً من توالي الضمَّتين ليس بينهما إلاَّ ساكن، وهو حاجز غير منيع، فكان عدولهم عن (فُعْلُلٍ) إلى (فُعْلَلٍ) شبيهاً بعدولهم في جمع (جديد) ونحوه من (فُعُلٍ) إلى (فُعَلٍ) تخلُّصاً من توالي الضمَّتين. وكان مقتضى الدليل أن يفروا إلى السكون، إلاَّ أنَّه منع منه في (فُعْلُل) خوف التقاء الساكنين.

وفي (جُدُدٍ) ونحوه خوف إدغام اسم لا يشبه الفعل فلجئ إلى شبيه السكون في الخفة وهو الفتح.

---

(١) الهَمَرْجَل: الجمل الضخم.

(٢) القَهْبَلِس: الضخمة من النساء.

(٣) الجَحْمَرِش: الثقيلةُ السمِجَة، والعجوز الكبيرة، وقيل: العجوز الكبيرة الغليظة، ومن الإبل: الكبيرةُ السنّ، والجمع: جَحامِرُ، والتصغير: جُحَيْمِر. [اللسان:٦/٢٧٢]

(٤) الجردحل: الضخم.

(٥) القُذَعْمل: القصير من الإبل.

(٦) الخُبَعْثِن: القوي الشديد.

فصل [المجرَّد من الأفعال]

وأمَّا المجرَّد من الأفعال فللثلاثي منه ثلاثة أوزان: (فَعَلَ) مفتوح العين كَضَرَبَ، و(فَعِل) مكسور العين كشَرِب، و(فَعُل) مضموم العين كَقَرُبَ.

فمضارع الأول مكسور العين أو مضمومها نحو: يَضْرِب، ويَكْتُب، ولا تفتح إلاَّ وهي أو لامه حرف حلق. نحو: يَسْأَل، وَيَقْرَأ، وقد لا تفتح مع كونها أو كون اللام حرف حلق، نحو: يَنْحِت ويَمْنَح، ويلغب، ويَبْلُغ.

وشذ الفتح في مضارع (أَبى) وليس حرف الحلق إلاَّ فاؤه، ومضارع (فَعِل) مفتوح العين نحو: شَرِبَ يَشْرَبُ، وجاء بفتح وكسر مضارعُ: (حَسِبَ)، و(نَعِمَ)، و(بَئِسَ)، و(يَئِسَ)، و(يَبِسَ)، و(وَغِرَ) [(١)]، و(وَحِرَ) [(٢)]، و(وَلِهَ)، و(وَهِلَ).

وبكَسْرٍ وَحْدَهُ مضارع: (وَرِثَ)، و(وَلِيَ)، و(وَرِعَ)، و(وَثِقَ)، و(وَمِقَ) [(٣)]، و(وَفِقَ)، و(وَرِمَ)، و(وَرِيَ المخ)، أي: اكتنز.

و(وَحِمَت المرأةُ تَوْحَمْ وتَوْحِم وَحماً) [(٤)] إذا حبلت واشتدت شهوتها لبعض المآكل.

و(وَزِعَ يَوْزَعُ وَيوْزِعُ) [(٥)] بالفتح والكسر ومعناه كَفّ ومنع.

---

(١) الوَغَرُ: احتراع الغَيْظ. وَغِرَ صدري عليه يَوْغَرُ وهو أن يحترق القلب مِنْ شِدّةِ الغَيظ. [العين:٣٦٢]

(٢) الوَحَرُ: وَغْرٌ في الصّدر من الغَيْظ والحِقْد. تقول: وَحِرَ صدره وَحَراً، وإنَّه لَوَحِرِ الصّدر. والوَحَرُ: وَزَغَةٌ تكون في الصَّحارَى أصغر من العِظاية، وهي إلف سوامٍّ أبرص خِلْقَةً. وامرأة وَحِرة: أي: سوداء دميمة قصيرة. [العين:١/٢٣٢]

(٣) ومق: وِمقْتُ فلاناً: أحببته وأنا أَمِقُهُ مِقَةً، وأنا وامِقٌ، وهو مَوْمُوق. وإنه لك ذو مِقةٍ، وبك ذو ثقة. موق: المُوقان: ضرب من الخفاف، ويجمع على أمْواق. [العين:١/٤١٧]

(٤) وَحِمَت المرأة تَوْحَم وَحَماً إذا اشتهت شيئاً على حَبَلِها وهي تَحِمُ والاسم الوِحامُ والوَحام وليس الوِحَامُ إلا في شَهْوة الحَبَل خاصَّة وقد وَحَّمْناها تَوْحيماً أَطْعَمناها ما تَشْتهيه. [اللسان: ١٢/٣٦٠]

(٥) قال الليث: الوَزْع: كَفّ النفس عن هواها. يقال: وزعته أزَعه وَزْعا. وفي الحديث: لابدّ للناس من وَزَعه أي من سلطان يَزَع بعضهم من بعض. والوزع في الحرب: الموكلُ بالصفوف يزع من تقدّم منهم بغير أمره. [تهذيب اللغة:١/٣٤٠]

واسم الفاعل من (فَعَل) متعدياً كان أو لازِماً، ومن فَعِل المتعدى على وزن (فاعل)، نحو: ضَارِب، وذَاهِب، وشَارِب.

واسم الفعول منهما على وزن (مَفْعُول) نحو: مَضْرُوب ومَشْرُوب.

والمصدر المقيس من متعديهما على وزن فَعْل، كـــ (أَكَلَ أَكْلاً)، و (قَضَمَ قَضْماً).

ومن (فَعَل) اللازم غير المفهم صوتاً أو غير صوت، على وزن (فُعُول) نحو: جَلَسَ جُلُوساً.

ومن (فَعِل) اللازم على (فَعَل).

واسم الفاعل على (فَعِل) أو (أَفْعَل) أو (فَعْلاَن)، نحو: فَرِحَ فَرَحاً فهو فَرِح، وعَرِج عَرَجاً فهو أَعْرَج، وغَضِبَ غَضَباً فهو غَضْبان.

والمرَّة من الثلاثي كله على وزن (فَعْلَة).

والهيئة على وزن (فِعْلَة)، نحو: الجَلْسَةَ، والجِلْسَة، والأَمَّة، والإِمَّة.

وأمَّا (فَعُل) المضموم العين فمضارعه على وزن (يَفْعُل)، ومصدره المقيس على وزن فَعَالَة أو فُعُولَة، واسم فاعله على وزن فَعِيل، أو فَعْل، نحو: نَظُفَ يَنْظُفُ نَظَافَةً فهو نظيف، وسَهُلَ سُهُولَة فهو سَهْل، وإذا قصد باسم فاعل الفعل الثلاثيّ الحدوث جاء على فاعل: بكل حال كقولك: زيد شاجع اليوم فازع غداً. كما قال الشاعر[1]: [الطويل]

---

(١) البيت من شعر منصور النمري: (١٩٠ هـــ /٨٠٥ م): وهو منصور بن الزبرقان بن سلمة بن شريك النمري أبو القاسم.

من بني النمر بن قاسط شاعر من أهل الجزيرة الفراتية كان تلميذ كلثوم بن عمرو العتابي وقرظه العتابي عند الفضل بن يحيى فاستقدمه الفضل من الجزيرة واستصحبه.

ثم وصله بالخليفة هارون الرشيد فمدحه وتقدم عنده فاز بعطاياه ومت إليه بقرابته من أم العباس بن عبد المطلب وهي نمرية واسمها نُتيلة.

وجرت بعد ذلك وحشة بينه وبين العتابي حتى تهاجيا وسعى كل منهما على هلاك صاحبه وكان النمري يظهر للرشيد أنه عباسي منافر للشيعة العلوية.

وله شعر في ذلك فروى العتابي للرشيد أبياتاً من نظم النمري فيها تحريض عليه وتشيع للعلوية فغضب الرشيد وأرسل من يجيئه برأسه في بلدته رأس العين في الجزيرة.

وَما أَنا مِن رُزءٍ وَإِن جَلَّ جـــازِعٌ   وَلا بِسُرورٍ بَعــدَ مَوتِــكَ فــارِحُ

فصل [في حرف المضارعة]

حرف المضارعة(١) من غير الرباعي مفتوح ويكسره غير الحجازيين إنْ لم يكن ياءً، بشرط كون الماضي على وزن فَعِل نحو: يتَعَلَّم، أو ذا همزة وصل نحو: تِنْطَلِق، أو ذا تاء مزيدة في أوله نحو: تِتْعَلَّم، وقد تشارك (الياء) أخواها في الكسر إنْ كان الفعل على وزن (فَعِل) وأوله واو نحو: وَجِل يِيْجَل.

وفعلوا ذلك أيضاً بمضارع (أبى) فقالوا: يِيْبَى ويِئْبَى.

=

فوصل الرسول في اليوم الذي مات فيه النمري وقد دفن.

فقال الرشيد هممت أن أنبشه ثم أحرقه!!

وهو القائل من أبيات:

ما كنـــت أوفي شـــبابي كنـــه غـــرتي   حتى انقضـــى فـــإذا الـــدنيا لـــه تبـــع

انتهى.

(١) حروف المضارعة هي: الهمزة، والنّون، والتّاء، والياء.

فإذا اتَّصل أَحَدُهَا بأَوّل فعلٍ ماضٍ سُمّيَ مُضارِعا وَعَادَ مَعَهَا..

فالهمزة تختصّ بالمتكلّم، ويستوي فيه المذكّر والمؤنّث، كـــ(أَنَا أَفْعَلُ).

والنّون إذا كان معه غيره، كـــ(نَحْنُ نَفْعَلُ)، أو يكون معظّماً نَفْسَهُ.

والتّاء للمذكّر الحاضر، كـــ(أَنْتَ تَفْعَلُ).

والياء للمذكّر الغائب، كـــ(هُوَ يَفْعَلُ).

ونون العظمة تختصّ باسم الله تعالى.

وأمّا قولُ الملوك: (نَحْنُ نَفْعَلُ)؛ قيل: لَمّا كانت تصاريف أقضية الله تعالى تجري على أيدي خَلْقِهِ نُزِّلَتْ أفعالهم منزلة فِعْله مجازًا؛ وعلى هذا الحكم يجوز أن يَنطق بالنّون مَن لا يباشر الأمر بنفسه.

وأمّا قولُ العَالِم: (نَحْنُ نبيِّنُ)؛ فهو مُخبِرٌ عن نفسه وأَهْلِ مقالته.

وَلَيْسَ فِي الأَفْعَالِ فِعْلٌ يُعْرَبُ سِوَاهُ وَالتِّمْثَالُ فِيهِ: يَضْرِبُ. هذا الفعل شابه الاسم. [شرح الملحة:١/٢٦٧]

فصل [الرباعي المجرد]

للفعل الرباعي المجرد من الأوزان (فَعْلَل) نحو: دَحْرَج، وأول مضارعه مضموم وما قبل آخره مكسور نحو: يُدَحْرِج، ومصدره على (فَعْلَلَة وفِعْلال)، نحو: دَحْرَجَةً ودِحْرَاجاً، ويشاركه في ضم الأول وكسر ما قبل الآخر مضارعُ الرباعي بزيادةٍ نحو: عَلَّمَ يُعَلِّم، وأنْعَمَ يُنْعِم، وسَالَمَ يُسَالِم.

وكذا يكسر ما قبل آخرِ مضارع الخماسي والسداسي، نحو: انطلق ينطَلِق، واسْتَخْرَجَ يَسْتَخْرِجُ.

والأصل فتح حرف المضارعة مطلقاً؛ لأنَّه حرف مبدوء به فلابدَّ من تحريكه والفتحة أخف الحركات فهي أولى، فاستعمل غير الرباعي على الأصل وتُرِكَ الفتح في الرباعي لئلا يلتبس مضارع أفعل بمضارع الثلاثي المكسور العين، ولئلا يلتبس ذو التاء من مضارع (فعلل وفاعل وفَعَّل) المعتلة اللامات بالمصدر، ألا ترى أنَّه لو قيل في مضارع اضرب عن الشيء يَضْرِب لكان كمضارع ضَرَبَ.

ولو قيل في مضارع قوقى: تقوقى، وفي مضارع والى: تَوَالى، وفي مضارع زكَّى تَزَكَّى لكان اللفظ (بها) كاللفظ بالمصدر فَعُدِل عن الفتح؛ لذلك.

فإنْ كان أول الماضي تاءً مزيدة فُتِحَ ما قبل آخر مضارعه نحو: تَعَلَّم يَتَعَلَّم؛ لأنَّه لو كسر كما فُعِلَ بغيره لزم من ذلك التباس المصدر حينئذٍ بالمضارع ذي التاء إذا حذف إحدى تاءيه تخفيفاً وكان معتل اللام، ألا ترى أن تتزكى لو كان ما قبل آخره مكسوراً ثُمَّ خُفِّفَ بحذف إحدى التاءين كما خفف تَتَنَزَّل فقيل: تَنَزَّل لقيل فيه تَزَكِّي فيكون بلفظ المصدر، فوجب ترك ما أدى إلى ذلك.

وتُجْعَل موضعَ حرف المضارعة من غير الثلاثي ميمٌ مضمومةٌ، فيكون اسم فاعل إنْ كُسِرَ ما قبل آخره، نحو: مُكْرِم، ومُسْتَخْرِج، وإن فتح ما قبل آخره كان اسم مفعول نحو: مُكْرَم، ومُسْتَخْرَج.

والمصدر من أَفْعَل على إفْعَال، نحو: أكْرَم إكْرَاماً، ومن (فَعَّل) على تَفْعِيل وتَفْعِلَة وفِعَّال، نحو: ذَكَّرَ تَذْكِيراً وتَذْكِرَة، وكَذَّبَ كِذَّاباً.

ومنْ (فَاعَل) على مُفَاعَلة، وفِعَال، وفِيْعَال، نحو: قَاتَلَ مُقَاتَلةً، وقِتَالاً، وقِيْتَالاً.

وممَّا أوله همزة وصل بكسر ثالثه وزيادة ألف قبل آخره نحو: اقْتَدَرَ اقْتِدَاراً، واسْتَخْرَجَ اسْتِخْرَاجاً.

وممَّا أوَّل ماضيه تاء مزيدة بضم رابعه نحو: تَدَحْرَجَ تَدَحْرُجاً، وتدَارَكَ تَدَارُكاً.

[ما خرج عن أوزان المجرَّد]

ما خرج عن الأوزان المذكورة للمجرَّد من الأسماء والأفعال فهو وزن شاذ، أو مزيد فيه، أو محذوف منه، أو شبه الحرف، أو أعجمي، أو فعل صيغ للمفعول، أو الأمر كـ(الدُّئِل)[1]، والطَّحرِبة - وهو الملبوس الحقير -. حكاه أبو عبيدة عن أبي الجراح. بفتح الطَّاء وكسر الراء، وهو نادر، والمشهور كسرهما وفتحهما وضمهما.

وحكى يعقوب: لَقيت منه الفُتَكْرِين، أي الدَّواهي. بضم الفاء وفتح التاء وسكون الكاف.

وحكى فيه أيضاً ابن السيد البطليوسي[2]: فتح الفاء والتاء وسكون الكاف. وهما نادران؛ لأنَّ تقدير الواحد منهما: (فُتَكْر) و (فَتَكْر) على وزن: (فُعَلْل) و (فَعَلْل)،

---

(١) الأخفش: الدُّئِل بضم الدال وكسر الواو المهموزة دُويبّة صغيرة شبيهةٌ بابن عرس قال ولم أسمع بفُعِل في الأسماء والصفات غيرَه وبه سميت قبيلة أبي الأسود الدُّؤَلي وإنما فُتحت الهمزة استثقالاً للكسرة مع ياءَي النسَب كالنَمَري في نَمِر.

(٢) البطليوسي (٤٤٤ - ٥٢١ هـ = ١٠٥٢ - ١١٢٧ م) عبد الله بن محمد بن السيد، أبو محمد: من العلماء باللغة والادب.

ولد ونشأ في بطليوس في الاندلس. وانتقل إلى بلنسية فسكنها، وتوفي بها.

من كتبه " الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، لابن قتيبة - ط " و " المسائل والاجوبة - خ " و " الانصاف في التنبيه على الاسباب التي أوجبت الاختلاف بين المسلمين في آرائهم - ط " و " الحدائق - خ " في أصول الدين، و " المثلث - خ " في اللغة، كمثلثات قطرب، و " شرح سقط الزند - ط " منه مخطوطة في جزأين، مرتبة على الحروف، حسب الاصطلاح المغربي، يبدأ الاول من الهمزة إلى الميم، والثاني من الميم إلى الآخر، في خزانة محمد الطاهر بن عاشور، بتونس. و" الحلل في شرح أبيات الجمل - خ " في جامعة طهران، كتب سنة ٥٢٦ وكانت في خزانة المتوكل أحمد بن سليمان، المتوفى سنة

والمشهور: (فِتَكْرُون) بكسر الفاء وفتح التاء وسكون الكاف فيكون واحدها في التقدير: فِتَكْر كفِطَحْل[١].

والمزيد فيه نحو: عَرْقُوة، وعُرْقُوب، وملكوت، ومسجد.

والمحذوف منه نحو: (يدٍ) هي في الأصل: (يَدْي) كَظَبْي.

ولذلك قيل في جمعهما: (أيدٍ) و (أظْبٍ)، والأصل: (أَيْدي، وأظْبي).

ويدخل أيضاً في المحذوف منه: (عُلَبِطٌ)[٢] بمعنى عُلاَبِط، وهو الضخم. و(جَنَدِل) وهو المكان ذو الجَنَادِل. أي: الحجارة، فحذفوا الموصوف وهو (المكان) والمضاف وهو (ذو) واقتصروا على المضاف إليه وهو جَنَادِل. ثُمَّ حذفوا الألف؛ لأنَّ الْعِلْمَ بِرَفْضِ أربعِ حركات متوالية في كلمة مُنَبِّهٌ على حذف ساكن؛ ولأجل رفضهم ذلك أسكنوا فاء الفعل مع حرف المضارعة وهمزة التعدية.

والاسم الذي يشبه الحرف[٣] نحو: مَنْ، وكَمْ. والعجمي كـ(نَرْجِس، وفِرَنْد[١]) والفعل المصوغ للمفعول نحو: ضُرِب.

= ٥٥٦ ومنه مخطوطة ثانية لعلها أندلسية، في خزانة الرباط (١٧٠١ ك) و " الحلل في أغاليط الجمل " و"شرح الموطأ " وغير ذلك. [الأعلام:٤/١٢٣]

(١) الفِطَحْلُ كهِزَبْر: دَهْرٌ لم يُخْلَقْ فيه الناسُ بعدُ أو زَمَنُ نوحٍ عليه السلامُ أو زَمَنٌ كانَتِ الحجارةُ فيه رِطاباً والسَّيْلُ والتارُّ العظيمُ والضَّخْمُ من الإبلِ. وكجَعْفَرٍ وقُنْفُذ: اسْمٌ.

(٢) (علبط) غَنَمٌ عُلَبِطةٌ أَوّلها الخَمسون والمائة إلى ما بلغت من العدّة وقيل هي الكثيرة وقال اللحياني عليه عُلَبِطةٌ من الضأْنِ أي قِطْعة فخَصّ به الضأْنَ ورجل عُلَبِطٌ وعُلابِطٌ ضَخْم عظيم وناقة عُلَبِطة عظيمة وصدْر عُلَبِطٌ عريض ولبن عُلَبِطٌ رائب مُتَكَبِّدٌ خاثِرٌ جدّاً وقيل كل غليظ عُلَبِطٌ وكل ذلك محذوف من فُعالِلٍ وليس بأَصل لأنه لا تتوالى أَربع حركات في كلمة واحدة والعُلَبِطُ والعُلابِطُ القَطِيعُ من الغنم وقال ما راعَني إلا خَيالٌ هابِطاً على البُيوت قَوْطَه العُلابِطا خيال اسم راعٍ [اللسان:٧/٣٥٥]

(٣) جوه شبه الاسم بالحرف في أربعة مواضع:

فالأول: شبهه له في الوضع كأن يكون الاسم موضوعا على حرف.

=

واحد كالتاء في ضربت أو على حرفين كنا في أكرمنا وإلى ذلك أشار بقوله في اسمي جئتنا فالتاء في جئتنا اسم لأنه فاعل وهو مبني لأنه أشبه الحرف في الوضع في كونه على حرف واحد وكذلك نا اسم لأنها مفعول وهو مبني لشبهه بالحرف في الوضع في كونه على حرفين.

الاصل في وضع الحرف أن يكون على حرف هجاء واحد كباء الجر ولامه وكافه وفاء العطف وواوه وألف الاستفهام وما شاكل ذلك، أو على حرفي هجاء ثانيهما لين كلا وما النافيتين، والاصل في وضع الاسم أن يكون على ثلاثة أحرف فصاعدا كما لا يحصى من الاسماء، فما زاد من حروف المعاني على حرفين من حروف الهجاء مثل إن وليت وإلا وثم ولعل ولكن فهو خارج عن الاصل في نوعه، وما نقص من الاسماء عن ثلاثة الاحرف كتاء الفاعل ونا وأكثر الضمائر فهو خارج عن الاصل في نوعه، وما خرج من الحروف عن الاصل في نوعه قد أشبه الاسماء، وما خرج من الاسماء عن الاصل في نوعه أشبه الحروف، وكلا الشبهين راجع إلى الوضع، وكان ذلك يقتضى أن يأخذ المشبه حكم المشبه به في الموضعين، إلا أنهم أعطوا الاسم الذي يشبه الحرف حكم الحرف وهو البناء، ولم يعطوا الحرف الذي أشبه الاسم حكم الاسم وهو الاعراب لسببين، أولهما أن الحرف حين أشبه الاسم قد أشبهه في شئ لا يخصه وحده، فإن الاصل في وضع الفعل أيضا أن يكون على ثلاثة أحرف، بخلاف الاسم الذي قد أشبه الحرف، فإنه قد أشبهه في شئ يخصه ولا يتجاوزه إلى نوع آخر من أنواع الكلمة، والسبب الثاني: أن الحرف لا يحتاج في حالة ما إلى الاعراب، لان الاعراب إنما يحتاج إليه من أنواع الكلمة ما يقع في مواقع متعددة من التراكيب بحيث لا يتميز بعضها عن بعض بغير الاعراب، والحرف لا يقع في هذه المواقع المتعددة، فلم يكن ثمة ما يدعو إلى أن يأخذ حكم الاسم حين يشبهه، ومعنى هذا الكلام أن في مشابهة الحرف للاسم قد وجد المقتضى ولكن لم ينتف المانع، فالمقتضى هو شبه الاسم، والمانع هو عدم توارد المعاني المختلفة عليه، وشرط تأثير المقتضى أن ينتفى المانع.

والثاني: شبه الاسم له في المعنى وهو قسمان أحدهما ما أشبه حرفا موجودا والثاني ما أشبه حرفا غير موجود فمثال الأول متى فإنها مبنية لشبهها الحرف في المعنى فإنها تستعمل للاستفهام نحو متى تقوم وللشرط نحو متى تقم أقم وفي الحالتين هي مشبهة لحرف موجود لأنها في الاستفهام كالهمزة وفي الشرط كإن ومثال الثاني هنا فإنها مبنية لشبهها حرفا كان ينبغي أن يوضع فلم يوضع وذلك لأن الإشارة معنى من المعاني فحقها أن يوضع لها حرف يدل عليها كما وضعوا للنفي ما وللنهي لا وللتمني ليت وللترجي لعل ونحو ذلك فبنيت أسماء الإشارة لشبهها في المعنى حرفا مقدرا.

نقل ابن فلاح عن أبي علي الفارسي أن أسماء الاشارة مبنية لانها من حيث المعنى أشبهت حرفا موجودا، وهو أل العهدية، فإنها تشير إلى معهود بين المتكلم والمخاطب، ولما كانت الاشارة في هنا

والمصوغ للأمر نحو: دَحْرِجْ، وهما أصلان بنص سيبويه؛ لأنَّهما لو كانا فرعين لما وُجِدَ فِعْلُ مفعول ليس له فِعْلُ فاعل كــ(نُفِست المرأة، ونُخِيَ الرجل، وسُقِطَ في يده).

فصل [صوغ الفعل للمفعول]

صوغ الفعل للمفعول – بضم أوله وفتح ما قبل آخره إن كان مضارعاً نحو: يضرب، ويستعتب. وبضم أوله وكسر ماقبل آخره إن كان ماضياً نحو: أكرم وعلم، فإن اعتل ماقبل الآخر نقلت الفتحة والكسرة إلى ما قبله نحو: قيل واختير، فإن اعتل ما قبل الآخر نقلت الفتحة والكسرة إلى ماقبله نحو:قيل واختير، فإن تساوى المعتل وما قبله في الحركة لم يحتج على نقل نحو: يختار ويختار ويشرك الأول إن كان تاء مزيدة الثاني نحو: تعلم.

وإن كان همزة وصل شاركه الثالث نحو: استخرج واقتدر.

فصل المصوغ للأمر

المصوغ للأمر موازن للمضارع بعد إسقاط حرف المضارعة، وجعل آخره المجزوم، ويقتصر على ذلك فيما ولي حروف مضارعته متحرك، وليس من أفعل، فإن كان منه جئ باهمزة رفعاً لتوهم كون الأمر من ثلاثي نحو علم وأقم في الأمر من يعلم ويقيم فإن وليه ساكن أعيدت إليه همزة أفعل إن كان الأمر منه وإلا جئ بهمزة الوصل مضمونة قبل ضمة لازمة خالصة أو مشمة نحو قولك في الامر من يخرج: أخرج، ومن يدعو: ادعى هند.

=

ونحوها حسية وفي أل العهدية ذهنية لم يرتض المحققون ذلك، وذهبوا إلى ما ذكره الشارح من أن أسماء الاشارة بنيت لشبهها في المعنى حرفا مقدرا.

ونظير " هنا " فيما ذكرناه " لدى " فإنها دالة على الملاصقة والقرب زيادة على الظرفية، والملاصقة والقرب من المعاني التي لم تضع العرب لها حرفا، وأيضا " ما " التعجبية، فإنها دالة على التعجب، و لم تضع العرب للتعجب حرفا، فيكون بناء كل واحد من هذين الاسمين لشبهه في المعنى حرفا مقدرا، فافهم ذلك.

والثالث: شبهه له في النيابة عن الفعل وعدم التأثر بالعامل وذلك كأسماء الأفعال نحو دراك زيدا فدراك مبنى لشبهه بالحرف في كونه يعمل ولا يعمل فيه غيره كما أن الحرف كذلك.

(١) فرند: دَخيل معرَّب، اسمٌ للثوب، وفِرِنْد السيف: وَشْيُه. [العين:٢/١٣٣]

كسورة قبل كسرة أو فتحة أو ضمة غير لازمة نحو:اضرب واذهب،وامشوا.

فصل [أصالة الحرف]

يعلم أنَّ الحرف أصل بأن لا يَكْمُلَ أقل الأصول إلاَّ به، كحروف (يوم)، فإنْ لم يكن كذلك فبمباينته لحروف الزيادة التي يجمعها أربع مرات (قولي شعر):

أمان وتسهيل تــلا أنــس يومــه نهايــة ســول أم هنــاء وتســليم

كحروف: جعفر.

وبتصديره قبل أكثر من ثلاثة أصول في غير فعل واسم يشبهه كياء: (يَسْتَعُور).

وبانتفاء أدلة الزيادة التي تذكر بَعْدُ كسين (سَفَرْجَل) ولامه.

وبثبوته في جميع التصاريف كنون (ضَيْفَن) فإنَّها أصل خلافاً للخليل. فإن العرب قالت: ضمن الرجال فهو ضافن وضيفن إذا تبع الأضياف تطفلاً، حكي ذلك أبو زيد.

فصل [وزن الكلمة]

وزن الكلمة[١] أن تقابل أول أصولها بفاء، وثانيها بعين، وثالثها ورابعها وخامسها بلامات، ويعطي المقابل به (ما) للمقابل من حركة وسكون ومصاحبة ومصاحبةمزيد غير

---

(١) كلمات العربية، ما بين جامد ومشتق، ومبني ومعرب، وعربي ومعرّب، ومجرد ومزيد... تبلغ الملايين؛ فإذا عالج الباحث كلمةً منها، أو كلمتين، أو بضع كلمات، فمن الهيّن عليه ذِكرُها وذكر حروفها، حرفاً حرفاً.

وذلك كأن يقول مثلاً: إن الحرف الأول من فِعْل [نصر] وهو النون، مفتوح في الماضي، والحرف الثاني منه، وهو الصاد مفتوح في الماضي، مضموم في المضارع والأمر... ثم ينتقل إلى المزيدات منه والمشتقات... فإذا تم له ذلك انتقل إلى مادة أخرى نحو: فرح - كسر... وهكذا.

كل ذلك، يُكرِّر حروف الكلمة في أحوالها المختلفة، ما امتد البحث. وقد لا يكون هذا مستحيلاً، ولكنه يدنو من المستحيل، حين يدور البحث حول عشر من الكلمات أو عشرات، أو حول مفردات اللغة كلها. وتلك - لعمري - مشقة لا تطاق!!

ولقد تخطّى أولئك الأئمة العظماء هذه العقبة الكأداء، بأن وضعوا لمفردات اللغة كلها ميزاناً واحداً، مؤلفاً من ثلاثة أحرف، هي الفاء والعين واللام: [ف ع ل].

فالحرف الأصلي الأول من كل كلمة في العربية - اسماً كانت أو فعلاً - يسمونه: فاء الكلمة. والحرف الثاني منها يسمونه: عين الكلمة. والحرف الثالث يسمونه: لام الكلمة.

ودونك من ذلك أمثلة تطبيقية ثلاثة للإيضاح، هي: [شرب ضحك سخر]. فإذا أرادوا أن يبحثوا في هذه الكلمات الثلاث مثلاً، لم يقولوا: الشين من شرب، والضاد من ضحك، والسين من سخر. ولا الراء من شرب، والحاء من ضحك، والخاء من سخر. ولا الباء من شرب، والكاف من ضحك، والراء من سخر. وإنما يقولون: فاء هذه الكلمات وعينها ولامها. هذا عن الثلاثي.

وأما الرباعي الأصليّ الحروف - اسماً كان أو فعلاً - نحو: [دَحْرَج، ودِرْهَم]، فقد زادوا في آخر ميزانه لاماً، أي: جعلوه: [ف ع ل ل] ليكون الميزان على قدّ الموزون. وعلى هذا، فـ [دَحْرَج] وزنه: [فَعْلَل]، و[دِرْهَم] وزنه: [فِعْلَل].

فإذا كان الموزون خماسيّاً أصليّ الحروف، زادوا في آخر ميزانه لامَيْن، أي: جعلوه: [فَ عَ لْ لَ ل = فعلّل]. وعلى هذا يكون وزن [سفرجل]: فَعَلَّل.

وهكذا نشأ في علوم العربية مصطلح (الوزن والموزون والميزان، وفاء الكلمة وعينها ولامها). [قواعد اللغة العربية: ١/١٤٥]

مغبر عن حاله ومحاله، كقولك في وزن جوهر، وقسور، وحيدر، وعثير: فوعل، وفعول، وفعيل، وفعيل.

فإن كان المزيد أصلاً مكرراً قوبل بما يقابل به الأصل كقولك في قردد: فعلل.

فلأجل هذه المقابلة سمي أول الأصول فاء، وثانيها عيناً، وثالثها ورابعها وخامسها لامات.

فصل [حروف الزيادة]

أحق الحروف بالزيادة[1] حروف اللين، وهي: الألف والياء والواو؛ لسهولة الإتيان بها عند إشباع الحركات الثلاث؛ ولأنَّ كُلَّ كلمة لا تخلو مِمَّا أخذ منها وهي الحركات الثلاث.

والألف أخفها فهي أحق بالزيادة من أختيها، لكن منع من زيادتها أولاً تعذر الابتداء بها؛ لملازمتها السكون، فزادوا الهمزة أولاً كالعوض منها؛ لاتحاد مخرجهما.

---

(١) حروف الزيادة عشرة، مجموعة في قولهم: "أمان وتسهيل" أو: في "سألتمونيها". ولكل واحد من العشرة أمارات ومواضع لزيادته، ولا يكون زائدا بغيرها، وله معان يؤديها. ومن الممكن الاستغناء عن الحرف الزائد، مع تأدية الكلمة معنى بعد حذفه "كل ذلك يجري طبقا للتفصيل المدون في الباب الخاص بذلك، وهو باب: "التصريف" ص٤٧٤ و٧٥٣".

أما الحرف الشبيه بالزائد فهو:

أ- الذي يكون لفظه لفظ الزائد، ولكنه ليس زائد، لعدم انطباق صفة الزائد وموضعه عليه.

ب- أو يكون لفظه مخالفا للزائد، ولكن موضعه في الحلق واللسان هو، وضع الزائد.

فمثال النوع الأول حرف النون من: خدرنق "بمعنى: عنكبوت" وخورنق "ومن معانيه: موضع الأكل، واسم قصر للنعمان بن المنذر" فهذه النون شبيهة بالحرف الزائد في مادتها، ولكنها ليست بزائدة؛ إذ يغلب على الزائدة أن تكون في آخر الكلمة، كغضبان وندمان، أو في الوسط مع السكون كغضنفر. ومثال النوع الثاني: حرف "الدال" في مثل: "فرزدق"؛ فإنها ليست من حروف الزيادة. ولكن موضع نطقها في الفم واللسان هو: طرف اللسان، كموضع "التاء" الزائدة؛ فأشبهها من هذه الناحية، فكلاهما من طرف اللسان.

ومنع من زيادة الواو أولاً استثقالها وتعرضها للإبدال الجائز إن لم يلها واو أخرى، والإبدال اللازم إن وليها واو أخرى كما فعل بالأصلية في نحو: (أُقِّتت)، (وأواق)، والأصل (وُقِّتت) و (وَواق) جمع (واقِيَة)، وسيأتي بيان ذلك.

فلما امتنعت زيادتها أولاً مع كونها من أُمَّهات الزوائد زيدت الميم أولاً كالعوض منها، ولذلك لم تزد الميم غير أول إلاَّ شذوذاً؛ لعدم الحاجة إلى التعويض، فإذا كان حرف اللين مع ثلاثة أصول أو أكثر فهو زائد نحو: غُراب و غَارِب، وشَيْهَم، وقَلِيب وكَوْثَر، وسَدُوس.

وكذلك المماثل أحد الأصول الثلاثة نحو: جلباب، فإن كان التماثل في أربعة أحرف لا أصل للكلمة غيرهن، ولا يفهم المعنى بسقوط بعضهنَّ كوسوس وسِمْسَم، فالجميع أصول.

فإن كان للكلمة أصل غيرهن كـ(صَمَحْمَح) (١)، و(مرمريس) (٢) فالمثلان زائدان.

فإن فُهِم المعنى بسقوط أحدهما فهو زائد نحو: كفكفت الشيء بمعنى كففته، كان في الأصل كفَّفت بثلاث فاءات، الأولى عين، والثانية زائدة، والثالثة لام، فاستثقل توالي

---

(١) رجلٌ صَمَحْمَحٌ وصَمَحْمَحيٌّ: أي مُجْتَمِعٌ ذو ألواحٍ، وفي السنِّ: ما بين الثَلاثينَ إلى الأربَعينَ. [العين: ١/١٩٥]

(٢) المَرْمَرِيْس: الدّاهِيَة، ووزنُه فَعْفَعِيْل - بتكرير الفاء والعين -، وذكره ابن دريد في باب فَعْلَليل. ويُقال: داهِيَة مَرْمَرِيس: أي شديدة. والمَرْمَرِيْس: الملس، قال الأفوَه:

والدَّهْرُ لا يَبْقَى على صَرْفِهِ ... مُغْفِرَةٌ في حَالِقٍ مَرْمَرِيْسْ

وعنقٌ مَرْمَرِيْس: أي طويل.

والمَرْمَرِيْس: الصُّلْب، قال رؤبة:

يَعْدِلُ عَنِّي الجَدِلَ الشَّخِيْسا ... والخَصْمَ ذا الأُبَّهَةِ الشَّطُوْسا

كَدُّ العدى أخْلَقَ مَرْمَرِيْسا.

واشْتِقاق والمَرْمَرِيْس من المَرَاسَةِ وهي الشِّدَّة.

وقال ابن عبّاد: والمَرْمَرِيْس من الأرض: التي لا يَنْبُتُ فيها شَيْء. [العباب الزاخر ١/١٩٥]

الأمثال فَرُدَّ إلى باب (سَمْسَم) بزيادة مثل الفاء بدل مثل العين تخفيفاً، وقد خففوا هذا النوع بإبدال أحد الأمثال ياء نحو: تَظَنَّيْت؛ لأنَّه من الظن.

وكلا التخفيفين مطرد في أقيسة الكوفيين.

والبصريون فيهما مع السماع، ويرون أنَّ (كفكف) وأمثاله بناء مرتجل رباعي كل حروفه أصول وليس من مادة الثلاثي في شيء وهذا تكلف، والمختار فيه ما قاله الكوفيون.

وأمَّا تَظَنَّيْتُ فالمختار فيه الاقتصار على السماع، فلو كانت الأمثال أربعة تعين إبدال الرابع ياءً إن لم يكن (هاء) نحو: (رُدَدِّيَة)، وهو مثال: (خُبَعْثَنَة) [١] من الرَّد.

ومن قال: (أُمَيِّيٌّ) فجمع في النسب أربع ياءات، قال في هذا المثال: (رُدَدَّدَةٌ). كذا قال أبو الحسن في تصريفه.

فإنْ كان المماثل الفاء وحدها فمماثلها أصل كـــ(قرقف)؛ لانتفاء دليل الزيادة باشتقاق وغيره، ولأنَّ استعمال مثل الأصل مزيداً متأخر في الرتبة عن استعماله أصلاً فيما أهملت أصالة مثله، فلا يصلح أن يستعمل بزيادته.

ومعلوم (أنَّ) وقوع مثل الفاء مهمل إلاَّ ما ندر من نحو: (ددن) فإهمال وقوعه زائد أحق.

على أنَّ لقائلٍ أن يقول في قاف (قِرْقِس) [٢] – وهو البعوض –: إنَّها زائدة لقولهم في معناه: (قِرْس)، ويعتذر عنه بالندور.

---

(١) الخُبَعْثِنُ: من كلّ شيءٍ التّارُّ البَدَن، الرّيّانُ المَفَاصِلِ، وتقول: اخبَعَّثَ في مشيه، وهو مَشْيٌ كَمَشْيِ الأسد، قال يصف الفيل: (خُبَعْثِنٌ مشيتُه عَثَمْثَمُ).

ويقالُ: أسَدٌ خُبَعْثِنةٌ. ويقالُ: فلان خُبَعثنةٌ. ويقال: للفيل خُبَعْثِنٌ وبَقَرةٌ خُبَعْثنةٌ، قال أعرابيٌ في صفة الفيل: (خُبَعْثِنٌ في مَشْيِه تَثْقيلُ) [العين:١/١٦٢]

(٢) الليث: القَرْقُوْس: القاع الصُّلْبُ. وقال الفَرّاء: أرضٌ قَرَقُوس: مَلْساءُ مُسْتَوِيَة، وقاعٌ قَرَقُوْسٌ: كذلك. وقال ابنُ شُمَيْل: القَرَقُوْس القاعُ الأمْلَس الغليظ الأجْرَد الذي ليس عليه شيء، وربَّما نبعٌ فيه ماء، ولكنَّه مُحْتَرِق خبيث، إنَّما هو مِثْلُ قطعة من النّار، ويكون مرتفعاً ومُطْمَئِنّاً.

والقِرْقِس: الجِرْجِس، وأنشد يعقوب:

فَلَيْــتَ الأفــاعِي يَعْضَضْــنَنا   مكــانَ البَراغِيْــثِ والقِــرْقِسِ

فصل [زيادة الهمزة والميم]

تعلم زيادة الهمزة والميم بتصديرهما ووجدان ثلاثة أصول بعدهما نحو: أُصْبَع، ومِخْلَب.

فإن كان مع الثلاثة التي بعدهما حرف لين فهو - أيضاً - زائد كـ(إسْكاف، وإبْرِيق، وأُسْلُوب).

فإن كان أحد الثلاثة حرف لين أو مكرراً فهو أصل والهمزة أو الميم زائدة نحو: أورق، وأيدع، وموئل، وميسر، وأشُدّ، ومِجَنّ، فإن انفك المثلان كـ(مَهْدَد) فأحدهما زائد إلاّ أن يوجب تقدير زيادته استعمال ما أهمل كـ(مَحْبَبٍ) فإنّه (مَفْعل)؛ لأن تقدير زيادة إحدى باءيه يوجب أن يكون الأصل (م. ح. ب).

وهو تركيب أهملت العرب جميع وجوهه، وكذلك إن سقط حرف اللين في بعض التصاريف فهو زائد، والهمزة أو الميم أصل كواو (أَولق)[1] - وهو الجنون - فإنّها زائدة لسقوطها في قولهم: أُلِق الرجل أَلْقا فهو مألوق أي جُنَّ، هذا هو الأشهر.

وبعض العرب يقول: وُلِق وَلْقاً فهو مولوق، بمعنى جُنَّ أيضاً. حكاه ابن القطاع.

فعلى هذا يكون وزن (أولق) أَفْعَل. وعلى الأول يكون وزنه فوعلا.

فإنْ كانت الأصول أكثر من ثلاثة بعد الهمزة أو الميم فهي أصل كـ(إصطبل)، و(مَرْزَجُوش)[2] وزنهما (فِعْلَل) كـ (جِرْدَحْل)[1] وفَعْلَلُول كـ (عَضْرَفُوط)[2].

=

وقال ابن عبّاد: القِرْقِس: طين يُخْتَم به، فارِسِيٌّ مُعَرَّب، يقال له: الجِرْخِشْت. [العباب الزاخر: ١/١٦٦]

(١) الأَوْلَقُ: المَمْسُوسُ ورجلٌ مألُوقٌ وبه أَوْلَقُ أي مَسٌّ من جنونٍ قال رؤبة في السَّفَرِ: (يوحي إلينا نَظَرَ المألوق...). [العين: ٥/٢١٣]

(٢) المَرْزَجُوشُ، بالفتح المَرْدَقُوشُ، مُعَرَّبُ مَرْزَنْكُوشْ، وعَرَبِيَّته السَّمْسَقُ، نافعٌ لعُسْرِ البَوْلِ، والمَغَصِ، ولَسْعَةِ العَقْرَب، والأَوْجاعِ العارِضَةِ من البَرْد، والمالَيْخُولْيا، والنَّفخِ، واللَّقْوَة، وسَيَلانِ اللُّعابِ من الفَمِ، مُدِرٌّ جداً، مُجَفِّفٌ رُطُوباتِ المَعِدَةِ والأَمْعاءِ. [القاموس المحيط: ٢/١٥٠]

والياء المصدرة كالهمزة والميم في جميع ما ذكر، حتى في أصالتها إنْ تصدَّرت في اسم خماسي جامد كـــ (يَسْتَعُور) [٣] وهو شجر، واسم أرض أيضاً.

فصل

يحكم أيضاً بزيادة الهمزة المتأخرة بعد ألف زائدة قبلها ثلاثة أصول أو أكثر كـــ(عِلْبَاء[٤] وقُرْفُصَاء).

وتشارك الهمزة فيما لها متأخرة النون نحو: (سِرْحَان، وزَعْفَرَان).

والاستدلال على زيادة الحرف بسقوطه في بعض التصاريف لغير عِلَّة، وعلى أصالته بلزومه في جميع التصاريف راجح على كل دليل كلزوم ميم (معد) في قولهم: تَمَعْدَدَ تَمَعْدُداً فهو مُتَمَعْدِدٌ إذا تشبَّه بمعد، مع انتفاء صيغة تقارب هذا المعنى عارية من الميم. بخلاف: (تَمَنْدَل)[٥] ونحوه، فإنَّهم قالوا في معناه: تَنَدَّل، فدلَّ على أنَّ الميم زائدة.

=

(١) الجِرْدَحْل من الإبل الضَّخْم ناقة جِرْدَحْل ضَخْمة غليظة وذكر عن المازني أن الجِرْدَحْل الوادي قال ابن سيده ولَسْتُ منه على ثِقَة الأزهري شمر رَجُل جِرْدَحْل وهو الغليظ الضَّخْم وامرأة جِرْدَحْلة كذلك وأنشد تَقْتَسِرُ الهَامَ ومَرًّا تُخْلي أَطباق صَرِّ العُنُق الجِرْدَحْل. [اللسان:١١/١٠٩]

(٢) العَضْرَفُوطُ دويبة بيضاء ناعمة ويقال العَضْرفوط ذكر العِظاء وتصغيره عُضَيرِفٌ وعُضَيْرِيف وقيل هو ضرب من العِظاء وقيل هي دويبة تسمى العِسْوَدَّة بيضاء ناعمة وجمعها عَضافِيطُ وعَضْرفُوطاتٌ قال وبعضهم يقول عُضْفُوط وأنشد ابن بري فأَجْحَرَها كرُّها فِيهِمُ كما يُجْحِرُ الحَيَّةُ العَضْرَفُوطا. [اللسان:٧/٣٥١]

(٣) اليَسْتَعُور شجر تصنع منه المساويك ومساويكه أَشَدُّ المساويك إِنْقاءً للثَّغْرِ وتبييضاً له ومَنابِتُه بالسَّراةِ وفيها شيء من مَرارة مع لِين قال عُرْوَةُ بنُ الوَرْدِ أَطَعْتُ الآمِرِينَ بِصَرْمِ سَلْمى فطارُوا في البلادِ اليَسْتَعُورِ الجوهري اليَستعور الذي في شعر عروة موضع ويقال شجر وهو فَعْلَلُولٌ قال سيبويه الياء في يَسْتَعُور بمنزلة عين عَضْرَفُوط لأن الحروف الزوائد لا تلحق بنات الأربعة أَوّلاً إلا الميم التي في الاسم المبني الذي يكون على فعله كمدحرج وشبهه فصار كفعل بنات الثلاثة المزيد. [اللسان:٥/٣٠١]

(٤) الْعِلْبَاءُ بِالْمَدِّ الْعَصَبَةُ الْمُمْتَدَّةُ فِي الْعُنُقِ وَالْمُخْتَارُ التَّأْنِيثُ فَيُقَالُ هِيَ الْعِلْبَاءُ وَالتَّثْنِيَةُ عِلْبَاوَانِ وَيَجُوزُ عَلْبَاءَانِ وَالْعُلْبَةُ مَعْرُوفَةٌ وَالْجَمْعُ عُلَبٌ وَعِلَابٌ.

(٥) تمندل: تمسح بالمنديل.

وكسقوط ياء (فينان) وهو الوافر الشعر من (الفنن) - وهو الغصن -، فوزنه: (فَيْعَال).

وكذلك (شَيْطَان)[١] فإنَّ اشتقاقه من الشطون - وهو البعد -؛ لأنَّ نونه لزمت في قولهم: تَشَيْطَنَ الرَّجُلُ إذا تشبَّه بالشياطين، ولو كان من الشيط - وهو الاحتراق - لقيل: تشَيَّط.

فصل

إن كان قبل الألف المتقدمة على الهمزة المتأخرة أو النون المتأخرة حرفان أحدهما مضاعف كحَمَّاء وقَبَّانَ فجائز أن يكون الزائد ما بعد الألف، ويكون ذو الهمزة (فعلاء) من الحمَّة - وهو السواد، وذو النون (فعلان) من القَبَب - وهو الضمور -، وجائز أن يكون الزائد أحد المثلين فيكون ذو الهمزة فَعَّالاً من الحَمِّ -. وهو تنقيته البئر من الحمأة -. ويكون الآخر (فَعَّالاً) من القُبون - وهو الذهاب في الأرض -.

وما لم يقم دليل على زيادته فهو أصل كهمزة (هناء)، أو بدل من أصل كهمزة (كساء) [إلأألف][٢] فإنها إن لم تكن زائدة فهي بدل من أصل كألفي: (رام، ورمى)، ولا تكون أصلاً إلا في حرف أو شبهه، كألف (ما) النافية والموصولة.

---

(١) والشيْطانُ: واحدُ الشياطينْ. واختلفواْ في اشتقاقه، فقال قومٌ: إنه من شاطَّ يشيطَ أي هلكَ؛ ووزنه فعلان؛ ويدلُّ على ذلكَ قراءةُ الحسنِ البصريِّ والأعْمش وسعيدَ بن جبيرْ وأبي البرهسمِ وطاووسٍ: "وما نزلتَ به الشياطينَ ". قال قومٌ: إنه من شطنَ أي بعدَ؛ ووزنهُ فيعالٌ وسيذْكرُ؟إنْ شاء الله تعالى - في حرفْ النونْ.

وقال الأزهري: الشيطان؟بتشديدَ الياء المكسورةَ -: قاعانِ بالصمانِ فيهما مساكات لماء السماءَ، قال النابغةُ الجعديّ - رضي الله عنه - يصفُ ناقةً:

كأنها بعدما طال النجاءُ بها ... بالشيَطْاينِ مهاةَ سرْولتْ رملا

ويروى: " سرُبلتْ "، ويروى: " بعدما أفضى النّجاد بها ": أرادَ خطُوْطاً سوْداً تكونُ على قوائمِ بقرِ الوحشْ. [العباب الزاخر: ٢٧٦/١]

(٢) وقعت هكذا في الأصل.

فصل [في مواضع الزيادة]

يحكم بزيادة النون في الفعل المضارع نحو: نضرب؛ لسقوطها في الضرب وغيره من التصاريف، وفي نحو: انصرف، واحرنجم؛ لأنَّهما طاوعا صَرَفَ وحَرْجَمَ الإبل - أي: رد بعضها على بعض - وفي التثنية والجمع؛ لخلو الواحد منها، وفي (غضنفر) وشبهه من كل خماسي ثالث حروفه نون ساكنة؛ لسقوطها في اشتقاق أكثر النظائر كـ(عقنقل) (١) - وهو الرمل المتراكم المتعقد - واشتقاقه من العقل - وهو: الإمساك -.

وكـ(الدلنظى) (٢) وهو الدافع من (الدلظ) - وهو الدفع -.

وكـ(الألَنْدَد) (٣) - وهو الشديد الخصومة - من اللدد، وكـ(العفنجج) (٤) - وهو الأحمق - من العفج - وهو كثرة الاضطراب في العمل - وأيضاً الضرب بالعصا.

وما لا اشتقاق له من هذا النوع قليل فيحمل على الكثير.

فصل

ويحكم بزيادة التاء في أول المضارع، وفي موازن: (تَفعَّل، وتَفَاعَل، وافتعل) نحو: تَضَرَّب، وتعَلَّم، وتَقَارَبَ، واقْتَرَب؛ لسقوطها مِمَّا هن مشتقات منه وهو الضرب، والعلم، والقُرْب.

---

(١) العَقَنْقَلُ: الكثيب العظيم المتداخل الرمل، والجمع عَقاقِل. وربَّما سمُّوا مصارين الضبّ عَقَنْقَلاً. [الصحاح:١/٤٨٨]

(٢) الأَصمعي: الدَّلَنْظى السمين من كل شيء، وقال شمر: رجل دَلَنْظى وبَلَنْزى إِذا كان ضَخْماً غليظ المَنْكِبَين وأَصله من الدَّلْظ وهو الدفْع.وادْلَنْظى إِذا سَمِن وغلُظ الجوهري الدَّلنظى الصلْب الشديد والأَلف للإِلحاق بسفرجل وناقة دَلَنْظاة قال ابن بري في ترجمة دلظ في الثلاثي ويقال دَلَظى مثل جَمَزَى وحَيَدَى قال.وهذه الأَحرف الثلاثة يوصف بها المؤنث والمذكر قال وقال الطماحي كيفَ رأَيتَ الحَمِقَ الدَلَنْظى يُعْطى الذي يَنْقُصُه فيَقْنَى؟ أَي فيَرْضَى. [اللسان:٧/٤٤٤]

(٣) رجل أَلَنْدَدُ ويَلَنْدَد: كثير الخصومات شَرِسُ المُعامَلةِ قال: (عقيلة شَيخٍ كالوَبيل أَلَنْدَدِ...) وهُذَيْل تقول: لَدَّه عن كذا أي حَبَسَه. [كتاب العين:٨/٩]

(٤) العَفَنْجَجُ: كل ضخم اللهازم من الرجال ذي وجنات وألواح أكول فَسْل بوزن فَعَنْلل ويُقال: هو الأخرق الجافي الذي لا يتّجه لعمل قَالَ: (مِنْهُم وذا الخِنَّابَةِ العَفَنْجَجا...). [العين:١/٢٣٤]

وكذلك ما أشبهه، وكذلك يحكم بزيادتها إذا قلبت في الوقف هاء، أو أن تَكْمُلَ الكلمة بها ثلاثة أحرف كـ(لثة)، و(ظُبَةٍ).

ويحكم بزيادتها وزيادة سين قبلها بعد همزة وصل أو حرف مضارعة، أو ميم زائدة نحو: استخرج، ويستخرج، ومستخرج.

ولم تزد السين وحدها إلا في (اسطاع ويسطيع) [(١)]، ولمدع أن يدعي زيادتها في (ضغبوس)- وهو الصغير من القثاء - ويستدل بقول العرب: (ضغبت[(٢)] المرأة) إذا اشتهت الضغابيس. فأسقطوا السين في الاشتقاق.

وأظهر من ذلك زيادتها في (قدموس) [(٣)] بمعنى قديم.

---

(١) طاع له يَطُوعُ ويَطاعُ انْقادَ كانْطاعَ، و له المَرْتَعُ أَمْكَنَهُ، كأَطاعَه. وهو طَوْعُ يَدَيْكَ مُنْقادٌ لكَ. وفرسٌ طَوْعُ العنانِ سَلِسٌ. والمِطْواعُ المُطيعُ. والطاعُ الطائعُ، كالطَّيِّعِ، ككَيِّسٍ، ج طُوَّعٌ، كرُكَّعٍ. وطَوْعَةُ، وطاعةُ من أَعْلامِهِنَّ، وحَميدُ بنُ طاعةَ شاعرٌ، وابنُ طَوْعةَ الفَزاريُّ، والشَّيْبانِيُّ شاعران، والطَّواعِيَةُ الطاعةُ. والشَّحُّ المُطاعُ هو أن يُطِيعَهُ صاحِبُه في مَنْعِ الحُقوقِ. وأطاعَ الشجرُ أدْرَكَ ثَمَرُهُ، وأمْكَنَ أن يُجتَنَى. وقولهُ تعالى " فَطَوَّعَتْ له نَفْسُه " تابَعَتْه وطاوَعَتْه، أو شَجَّعَتْه وأعانَتْه وأجابَته إليه. واستَطاعَ أطاقَ، ويقالُ اسْطاعَ، ويَحْذفونَ التاءَ اسْتِثْقالاً لها مع الطاءِ، ويَكْرَهونَ إدْغامَ التاءِ فيها فتُحَرَّكُ السينُ، وهي لا تُحَرَّكُ أبداً، وقَرَأَ حَمْزَةُ، غيرَ خَلاَّدٍ " فما اسْطَّاعوا "، بالإِدْغامِ، فَجَمَعَ بين الساكنَيْنِ، وبعضُ العَرَبِ يقولُ اسْتاعَ يَسْتيعُ، وبعضٌ يقولُ أَسْطاعَ يُسْطيعُ، بقَطْعِ الهَمْزَةِ، بمعنى أطاعَ يُطيعُ، ويقالُ تَطاوَعَ لهذا الأمرِ حتى يَسْتَطيعَهُ. وصَلاةُ التَّطَوُّعِ النافِلَةُ، وكلُّ مُتَنَفِّلٍ خيرٍ مُتَطَوِّعٌ. وطاوَعَ وافَقَ. [القاموس المحيط:٣٠٤/٢]

(٢) الضُغاب والضَغيب: صوت الأرنب. وقد ضَغَبَت تَضْغَبُ. وامرأة ضَغِبَة، أي مولعة بحي الضَغابيس، وهي صغار القثّاء. [الصحاح:٤١٠/١]

(٣) أبو عُبَيْد: القُدْمُوْس: القديم، يقال: حَسَبٌ قُدْمُوْسٌ: أي قديم، وقال جرير:

وابْنــــا نِـــزارٍ أحَـــلاَّني بِمَنْزِلَـــةٍ ... في رأْسِ أرْعَـــنَ عـــاديٍّ القَـــدَاميْسِ

وقال العجّاج يصف عَسْكَراً كثيراً:

عَنْ ذي قَـــداميسَ لُهَـــامٍ لـــو دَسَـــرْ ... بِرُكْنِـــهِ أرْكـــانَ دَمْـــخٍ لا نْقَعَـــرْ

وقال آخَر:

نحـــنُ ضَـــرَبْنا العـــارِضَ القُدْمُوْسَـــا ... ضَـــرْباً يُزِيْـــلُ الـــوَتَرَ المَخْموسَـــا

فصل

زيدت الهاء وقفا في نحو: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَهْ﴾ [القارعة:١٠] ﴿اقْرَأُوا كِتَابِيَهْ﴾ [الحاقة:١٩] ويختار ذلك في الوقف على (ما) الاستفهامية المجرورة بحرف نحو: (لِمَهْ)؟.

وعلى الفعل المعتل الآخر مجزوماً نحو: ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾ [البقرة:٢٥٩]. أو موقوفاً نحو: ﴿اقْتَدِهْ﴾ [الأنعام:٩٠]. ويتعين ذلك إن كانت (ما) الاستفهامية مضافاً إليها اسم نحو: (مجيءَ مَ جئت). أو كان الفعل المذكور لم يبق في اللفظ من حروفه الأصلية إلاَّ واحد، كقولك في جزم (يقي) والأمر منه: لم يَقِهْ وقِهْ. ولا يجوز الوقف عليهما وعلى ما أشبههما بدون الهاء(١).

=

وقال ابن عبّاد: القُدْمُوْس: العظيم من الإبل.

والقُدْمُوْس: المَلِك الضَّخْم.

والقُدْمُوْسَة: الصَّخرة العظيمة. [العباب الزاخر:١/١٦٤]

(١) اختلفوا في إثبات الهاء في الوصل من قوله عز وجل: (لم يتسنَّه) و(اقتده) و(ما أغنى عني ماليه) و(سلطانيه) و(ما أدراك ما هيه)، وإسقاطها في الوصل ولم يختلفوا في إثباتها في الوقف.

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر هذه الحروف كلها بإثبات الهاء في الوصل. وكان حمزة يحذفهن في الوصل. وكان الكسائي يحذف الهاء في الوصل من قوله: (يتسنه) و(اقتده) ويثبتها في الوصل في الباقي.

وكلهم يقف على الهاء، ولم يختلفوا في (كتابيه) و(حسابيه) أنها بالهاء في الوقف.

قال أبو علي: السنة تستعمل على ضربين: أحدهما: يراد به الحول والعام، والآخر: يراد به الجدب، خلاف الخصب. [الحجة للقراء السبعة:٢/٣٧٠]

وقال الزركشي في البرهان في علوم القرآن: إنك في غير القرآن تثبت الهاء إذا وقفت وتحذفها إذا وصلت ، فتقول: قه وعه ، وتقول: ق زيدا ، وع كلامي ، فأما في القرآن من قوله تعالى: (كتابيه) ، و(حسابيه)، و(سلطانيه)، و(ما هيه)، و(لم يتسنه)، و(اقتده) وغير ذلك ، فالواجب أن يوقف عليه بالهاء؛ لأنه مكتوب في المصحف بالهاء ، ولا يوصل لأنه يلزم في حكم العربية إسقاط الهاء في الوصل ، فإن أثبتها خالف العربية ، وإن حذفها خالف مراد المصحف ووافق كلام العرب ، وإذا هو وقف عليه خرج من الخلافين ، واتبع المصحف وكلام العرب.

وكذلك لا يجوز أن يقال في الوقف: (مَجِيء مْ) بل الواجب أن يقال: مجيء مَهْ.

فصل

كون اللام في (ذلك، وتلك، وهنالك، وألا لك) زائدة واضح لسقوطها في (ذاك، وتيك، وهناك، وألاك).

ومن ادَّعى زيادة الهمزة أو الميم أو النون أو التاء أو الهاء أو اللام مع خلوهن من القيود التي شرطت في زيادهن فهو محجوج إلاَّ أن يسقط ما ادعى زيادته منهن في اشتقاق واضح، أو بتصريف، أو صيغة ترادف ما هو فيه، أو يلزم بتقدير أصالته وزن مهمل في الأصول.

فهمزتا (شَمْأَل، واحْبَنْطَأَ (١) البطن – أي: عظم- زائدتان؛ لقولهم: شَمَلَت الريح تشمل شمولاً، وحَبِطَ بطنه حَبَطاً، أي: انتفخ.

وميما (دُلاَمِص(١) وزُرْقُم(٢)) زائدتان؛ لأنَّهما من الدلاصة - وهو البريق- ومن الزرقة.

=

فإن قيل: فقد جوزوا الوصل في ذلك.

قلنا: أتوا به على نية الوقف ، غير أنهم قصروا زمن الفصل بين النطقين ، فظن من لا خبرة له أنهم وصلوا وصلا محضا ، وليس كذلك. [٣٤٤/١].

(١) احْبَنْطَأَ الرَّجل: انْتَفَخَ جَوفُه، قال أبو محمد بن بري: صواب هذا أن يذكر في ترجمة حبط لأنّ الهمزة زائدة ليست أصلية ولهذا قيل حَبِطَ بَطْنُه إذا انتفَخَ وكذلك الْمُحْبَنْطِئُ هو الْمُنْتَفِخُ جَوْفُه قال المازني سمعت أبا زيد يقول احْبَنْطأْتُ بالهمز أَي امْتَلأَ بَطْني واحْبَنْطَيْتُ بغير همز أَي فَسَدَ بَطْني قال المبرد والذي نعرفه وعليه جملة الرُّواة حَبِطَ بَطْنُ الرَّجل إذا انْتَفَخَ وحَبِجَ واحْبَنْطَأَ إذا انْتَفَخَ بَطْنُه لطعام أَو غيره ويقال احْبَنْطَأَ الرَّجل إذا امتنع وكان أبو عبيدة يجيز فيه ترك الهمز وأنشد:

إِنِّـــي إذا اسْتُنْشِـــدْتُ لا أَحْبَنْطِـــي ولا أُحِـــــبُّ كَثْـــــرةَ التَّمَطِّـــــي

الليث الحَبَنْطَأُ بالهمز العَظِيمُ البَطْنِ المُنْتَفِخ وقد احْبَنْطَأْتُ واحْبَنْطَيْتُ لغتان وفي الحديث يَظَلُّ السِّقْطُ مُحْبَنْطِئاً على بابِ الجنةِ قال قال أَبو عبيدة هو الْمُتَغَضِّبُ الْمُسْتَبْطِئُ للشيء وقال الْمُحْبَنْطِئُ العَظِيمُ البَطْنِ الْمُنْتَفِخُ قال الكسائي يهمز ولا يهمز وقيل في الطِّفْل مُحْبَنْطِئٌ أَي مُمْتَنِعٌ.[اللسان:٥٧/١]

ونونا[٣] (رَعْشَن[٤])، و (سُحَفْنِية)[٥] زائدتان؛ لأنَّهما من الرعش والسَّحْف - وهو الخلق، والسُّحَفْنِية المحلوق الرأس -.

وهاء أمهات زائدة؛ لسقوطها في (أم) بَيِّنة الأمومة.

وهاء (سَلْهَب[١]) زائدة لسقوطها في (سَلَب)- (وكلاهما) بمعنى طويل -.

=

(١) الدُّلَمِصُ والدُّلامِصُ البَرّاقُ الذي يَبْرقُ لونُه وامرأَة دُلَمِصةٌ بَرّاقةٌ وأَنشد ثعلب قد أَغْتَدي بالأَعْوَجِيِّ التَّارِصِ مثل مُدُقّ البَصَلِ الدُّلامِصِ يريد أَنه أَشْهَبُ نَهْدٌ ودَلْمَصَ الشيءَ بَرّقَه والدُّلامِصُ البرّاقُ والدُّلَمِصُ مقصور منه والميم زائدة قال وكذلك الدُّمالِصُ والدُّمارِصُ وأَنشد ابن بري لأَبي دواد ككِنانَة العُذْرِيِّ زَيّنَ ها من الذَّهَبِ الدُّمالِصْ. [اللسان:٣٨/٧]

(٢) إذا اشتدّت الزُّرْقة في العين قيل إنّها لَزرقاءُ زُرْقُمٌ.

قال بعض العرب: زرقاءُ زُرْقم بيديها تَرْقُم تحتَ القُمْقُم. [العين:٢٥٥/٥]

(٣) النون تزاد أولى وثانية وثالثة ورابعة وخامسة وسادسة: فالأولى في نعثل، والثانية في قولهم: ناقة عنسل. والثالثة في قلنسوة، والرابعة في رعشن، والخامسة في صلتان، والسادسة في زعفران. وتكون في أول الفعل للجمع، نحو: نخرج، وفي آخر الفعل للجمع المذكر، والمؤنث، نحو: يخرجون ويخرجن، وللمثنى في نحو: يخرجان، وتكون النون علامة لارفع. وتقع في المثنى، نحو: الرجلان، وتقع في الجمع، نحو مسلمون. وتكون في فعل المطاوعة، نحو: كسرته فانكسر وقلبته فانقلب. وتكون للتأكيد مخففة ومثقلة في قولك: اضربن واضربن. وتكون للمؤنث، نحو: تفعلين. [فقه اللغة:٨٢/١]

(٤) الرَّعْشَنُ المُرْتَعِشُ وجمل رَعْشَنٌ سريعٌ لاهتزازِه في السير نونُهما زائدةٌ وناقة رَعْشَنَة ورَعْشاء كذلك وقيل الرَّعْشاء الطويلة العنق والرَّعْشاءُ من النعام الطويلةُ وقيل السريعة وظَلِيم رَعِشٌ كذلك وهو على تقدير فَعِل بدلٌ من أَفْعَل خالَفوا بصيغة المذكر عن صيغة المؤنث ومثله كثير وكذلك الناقة الرَّعْشاءُ والجمل أَرْعَشُ وهو الرَّعْشَنُ والرَّعْشَنَةُ. [اللسان:٣٠٤/٦]

(٥) السُّحَفْنِيةُ ما حَلَقْت.ورجل سُحَفْنِيةٌ أَي مَحْلوقُ الرأْسِ فهو مرة اسم ومرَّة صفة والنون في كل ذلك زائدة والسَّحْفُ كَشْطُكَ الشعَر عن الجلد حتى لا يبقى منه شيء وسَحَفَ الجِلْدَ يَسْحَفُه سَحْفاً كشط عنه الشعر وسَحَفَ الشيءَ قَشَرَه والسَّحِيفةُ من المَطر التي تَجْرُفُ كلّ ما مَرَّت به أَي تَقْشُره الأَصمعي السَّحِيفَةُ بالفاء المَطْرَةُ الحَديدةُ التي تَجْرُفُ كل شيء والسَّحِيقةُ بالقاف المطرة العظيمةُ القَطْرِ الشديدةُ الوَقْعِ القليلةُ العَرْضِ وجمعُهما السحائفُ والسحائقُ وأَنشد ابن بري لجِران العَوْدِ يَصِفُ مَطَراً ومنه على قَصْرَيْ عُمانَ سَحِيفةٌ وبالخَطِّ نضَّاخُ العَثانين واسعُ. [اللسان:١٤٤/٩]

وتاء (سَنْبَتَة[٢]) زائدة لسقوطها في (سَنْبة) - وكلاهما بمعنى المدَّة من الدَّهر -.

ويمكن أن يقال: بل التاء أصل والنون زائدة؛ لقولهم: في المدة سبت، ويُرجح هذا بكون (فَعْلَتَة) لا نظير له، و (فَنْعَلَة) معلومة النظير نحو: حَنْظَلَة، فنونها زائدة بقولهم: حَظِلَ البعير إذا مرض من أكل الحنظل.

ويقال أيضاً: (سنبل الزرع سنبلةً) بمعنى: أسبل إسبالاً، إذا أخرج سُنْبُلَة، فَسُنْبُلة: فُنْعُلَة أيضاً.

ولاما (فَحْجَل، وهِدْمِل[٣]) زائدتان؛ لأنَّهما بمعنى (افحج) — أي: متباعد الفخذين-، وبمعنى (هِدْمٍ) - وهو الثوب الخلق -.

ونون (نرجس)، وتاء (تنضب) زائدتان، لأن تقدير أصالتهما يوجب أن يكون وزنهما: فعللا، وفعللاً، وهما وزنان مهملان، إذ قد تقدم أن الرباعي المجرد إذا كان مفتوح الأول لا يأتي إلا على مثال جعفر.

وكذلك نونا (كنهبل[١]) و(هندلع[٢]) زائدتان، لأن تقدير أصالتهما يوجب أن يكون وزنهما فعللا وفعللاً، وهما وزنان مهملان، إذا قد تقدم أن الخماسي المجرد إذا كان مفتوح الأول لا يأتي إلاّ على مثال سفرجل أو جحمرش.

=

(١) السَّلْهَبُ الطَّويلُ، أو مِنَ الرِّجالِ، ج سَلاهِبَةٌ، وكَلْبٌ، ومنَ الخَيْلِ ماعَظُمَ وطالَ عِظامُهُ، كالسَّلْهَبَة: وهي الجَسيمَةُ. والسِّلْهابَةُ: الجَرِيئَةُ، كالسِّلْهاب، بكسرِهما. [القاموس المحيط:١/٧٧]

(٢) السَّنْبةُ الدَّهْرُ وعِشْنا بذلك سَنْبةً وسَنْبَتةً أي حِقْبةً التاءُ في سَنْبَتة مُلْحَقةٌ على قول سيبويه قال يدُلُّ على زِيادة التاءِ أَنك تقول سَنْبةٌ وهذه التاءُ تَثبُتُ في التصغير تقول سُنَيْبِتَةٌ لقولهم في الجمع سَنابتُ ويقال مَضَى سَنْبٌ مِنَ الدَّهْر أَو سَنْبةٌ أَي بُرْهةٌ وأَنشد شرِ ماءَ الشَّباب عُنْفُوانَ سَنْبَته والسَّنْباتُ والسَّنْبةُ سُوءُ الخُلُقِ وسُرْعةُ الغَضَبِ عن ابن الأَعرابي وأَنشد قد شِبْتُ قَبْلَ الشَّيْبِ مِنْ لِداتي وذاكَ ما أَلْقَى من الأَذاة من زَوْجة كثيرةِ السَّنْباتِ أَراد السَّنَبات فخفَّف للضرورة. [اللسان:١/٤٧٥]

(٣) الهِدْمِلُ، كزِبْرِجٍ الثَّوْبُ الخَلَقُ، كالهِدَمْلِ، كسِبَحْلٍ، والقديمُ المُزْمِنُ، والكثيرُ الشَّعَرِ الأَشْعَثُ. وكسِبَحْلٍ الثقيلُ، والتَّلُّ المجتَمِعُ العالي، وبهاءٍ الرَّمْلَةُ الكثيرةُ الشجرِ، والدَّهْرُ القديمُ، وع، والجماعةُ من الناسِ. وهدْمَلَ خَرَّقَ ثيابَه. [القاموس المحيط:١١/٦٩٣]

وإذا كان مضموم الأول لا يأتي إلا على مثال: (قذعمل[٣])، وهذان بخلاف ذلك. وأيضاً فإن الهنائي حكى في (الهندلع) كسر الهاء، فلو كانت النون أصلاً لزم كون الخماسي على ستة أمثلة.

فكان يفوت بذلك تفضيل الرباعي عليه وهو مطلوب.

فإنْ قيل: ما تجنبتموه من عدم النظير بتقدير أصالة نوني كَنَهْبُلُ وهُنْدَلِع لازم بتقدير زيادتهما فلم أوثر الحكم بالزيادة على الحكم بالأصالة؟

فالجواب: أنَّ باب ذوات الزوائد أوسع مجالاً من باب ذوات التجريد فهو أحمل لنادر يستعمل.

وأيضاً فإنَّ كَنَهْبُلاً وإن لم يوجد في الرباعي المزيد فيه ما يوافقه في موازنة (فَنَعْلُل) فقد وُجد ما يوافقه في زنة مستندرة كـ(خَنْضَرِف[١])- وهي العجوز التي خضرف جلدها - أي استرخى- و (شَفَنْتَرى) - اسم رجل - من اشفتر الشيء، أي: تفرَّق.

=

(١) الكَنَهْبَل بفتح الباء وضمِّها شجر عِظام وهو من العضاه قال سيبويه أَما كَنَهْبُل فالنون فيه زائدة لأَنه ليس في الكلام على مثال سَفَرْجُل فهذا بمنزلة ما يشتقُّ مما ليس فيه نون فكَنَهْبُل بمنزلة عَرَنْتُنٍ بنَوْهُ بناءَه حين زادوا النون ولو كانت من نفس الحرف لم يفعلوا ذلك قال امرؤ القيس يصف مطراً وسَيلاً فأَضْحَى يَسُحُّ الماءَ من كُلِّ فِيقة يَكُبُّ على الأَذْقانِ دَوْحَ الكَنَهْبُلِ والكَنَهْبَل لغة فيه قال أَبو حنيفة أَخبرني أَعرابي من أَهل السَّراة قال الكَنَهْبَلُ صِنْف من الطَّلْح جفر قِصار الشوك الأَزهري في الخماسي الكَنَهْبَل واحدها كَنَهْبَلة قال ابن الأَعرابي هي شجر عِظام معروفة وأَنشد بيت امرئ القيس قال ولا أَعرف في الأَسماء مثل كَنَهْبُل وقال فيه الكَنَهْبُل من الشَّعِير أَضْخَمُه سُنْبُلةً قال وهي شعيرة يمانية حمراء السنبلة صغيرة الحَبِّ. [اللسان:١١/٦٠٣]

(٢) الهُنْدَلِعُ بقلة قيل إِنها عربية فإِذا صح أَنه من كلامهم وجب أَن تكون نونه زائدة لأَنه لا أَصل بإِزائها فيقابلها ومثال الكلمة على هذا فُنْعَلِلٌ وهو بناء فائت. [اللسان:٨/٣٦٩]

(٣) القُذَعْمِل والقُذَعْمِلة القصير الضخم من الإِبل مرخَّم بترك الياءين والقُذَعْمِلة الناقة القصيرة وما في السماء قُذَعْمِلة أَي شيء من السحاب وهو الشيء اليسير مما كان وما أَصبت منه قُذَعْمِيلاً أَي ما أَصبت منه شيئاً والقُذَعْمِلة المرأَة القصيرة الخسيسة وتصغيرها قُذَيْعِمٌ الأَزهري ما عنده قُذَعْمِلة ولا قِرْطَعْبة أَي ليس له شيء وشيخ قُذَعْمِيل كبير. [اللسان:١١/٥٥٤]

وسُلْحُفَاء، وشَمَنْصير(٢) - وهو مكان - فهذه على وزن: (فَنْعَلِل، وفَعَنْلَلى، وفُعْلُلاَء، وفَعَنْلِيل) ولا نظير لواحد منهن، فَلِكَنَهْبُل وهُنْدَلِع فيهن أسوة.

=

(١) الخَضْرَفةُ العَجوز وفي المحكم الخَضْرَفةُ هرِمُ العَجُوزِ وفُضُولُ جِلْدها وامرأَة خَنْضَرِفٌ نَصَفٌ وهي مع ذلك تَشَبَّبُ وقيل هي الضَّخْمةُ الكثيرةُ اللحم الكبيرة الثديين وحكى ابن برّي عن ابن خالويه امرأة خَنْضَرِفٌ وخَنْضَفير إذا كانت ضخمة لها خَواصِرُ وبُطونٌ وغُضُونٌ وأَنشد خَنْضَرِفٌ مثْلُ جُماء القُنَّهْ لَيْسَتْ من البِيضِ ولا في الجَنَّهْ. [اللسان:٩/٧٥]

(٢) الشَّمْصرَةَ الضِّيق يقال شَمْصَرْتُ عليه أَي ضَيَّقتِ عليه وشَمَنْصِيرُ موضع قال ساعدة بن جؤيّة مُسْتَأْرِضاً بين بَطْنِ اللَّيْث أَيْسَرُهُ إِلى شَمَنْصيرَ غَيْثاً مُرْسلاً مَعَجا فلم يصرفه عَنى به الأَرض أَو البُقعة قال ابن جِنّي يجوز أَن يكون محرَّفاً من شَمَنْصِيرٍ لضرورة الشعر لأَن شَمَنْصِيراً بناء لم يحكه سيبويه وقيل شَمَنْصِير جبل من جبال هذيل معروف وقيل شَمَنْصِير جبَل بِسايَةَ وسايَةُ وادٍ عظيم بها أَكثر من سبعين عَيْناً وقالوا شَماصِير أَيضاً. [اللسان:٤/٣٤٠]

فصل [إبدال الهمزة]

يجب إبدال الهمزة من كل ياء أو واو تطرفت لفظاً أو تقديراً وقبلها ألف زائدة[1].

فإبدالها من الياء كـــ(قَضَاء)؛ لأنَّه مصدر (قَضَيْت).

---

(١) تُبْدَلُ الهمزة من الواو والياء في أربع مسائل:

إحداها: أن تتطرف إحداهما بعد ألف زائدة نحو كِساء وسماء ودُعَاء ونحو بناء وَظِبَاء وَفِنَاءَ بخلاف نحو قاوَلَ وَبَايَعَ وَإِدَاوَة وَهِدَاية ونحو غَزْو وَظَبْي ونحو واو وآي

وتشاركهما في ذلك الألف في نحو حمراء فإن أصلها حَمْرَا كَسَكْرَى فزيدت ألف قبل الآخر للمد كألف كتاب وغلام فأبدلت الثانية همزة

الثانية: أن تقع إحداهما عيناً لاسم فاعلِ فعلٍ أُعِلَّتْ فيه نحو قائل وبائع بخلاف نحو عَيِنَ فهو عاين وعَوِرَ فهو عَاوِرٌ

الثالثة: أن تقع إحداهما بعد ألف مَفَاعل وقد كانت مدة زائدة في الواحد نحو عجائز وصحائف بخلاف قَسْوَرة وَقَسَاوِر وَمَعِيشة وَمَعَايش وشذ مصُيبة ومَصَائب ومَنارة ومَنائر

ويشارك الواوَ والياء في هذه المسالة الألفُ نحو قِلَادة وقلائد ورسالة ورسائل

الرابعة: أن تقع إحداهما ثاني حرفين لَيِّنَيْن بينهما ألف مفاعل سواءً كان الليِنان ياءَين كنَيَائف جمع نَيِّف أو واوين كأوائل جمعَ أوَّل أو مختلفين كسيائد جمع سَيِّد إذ أصله سَيْوِد وأما قوله: (وَكَحِّلَ العَيْنَيْنِ بالعَوَاوِرِ...)

فأصله بالعواوير لأنه جمع عُوَّار وهو الرَّمَد فهو مفاعيل كطواويس لا مفاعل فلذلك صُحِّح وعكسه قول الآخر: (فِيهَا عَيَائِلُ أُسُودٍ وَنُمرْ...)

بأبدل الهمزة من ياء مَفَاعِل لأن أصله مفاعل لأن عيائيل جمع عَيِّل - بكسر الياء - واحد العيال والياء زائدة للإشباع مثلها في قوله: (......... تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ فلذلك أُعِلّ...)

وهنا مسألةٌ خاصة بالواو أعلم أنه إذا اجتمع وَاوَان وكانت الأولى مُصَدَّرة والثانية إما متحركة أو ساكنة متأصلة في الواوِيَّة أبدلت الواو الأولى همزة فالأولى نحو جمع وَاصِلَة ووَاقِيَةَ تقول: أَوَاصِل وأَوَا قٍ وأصلهما ووَاصِلُ ووَوَاقٍ والثانية نحو الأولى أنثى الأول أصلها وُولى بواوين أولاهما فاء مضمومة والثانية عين ساكنةبخلاف نحو وُوفِيَ ووُورِيَ فإن الثانية ساكنة منقلبة عن ألف فَاعَلَ وبخلاف نحو الوُوُلَى بواوين مُخَفَّفاً من الْوُؤْلَى بواو مضمومة فهمزة وهي أنثى الأَوْأَلُ أَفْعَلَ من وأل إذا لجأ وخرج باشتراط التصدير نحو هَوَوِيّ ونَوَوِيّ المنسوب إلى هَوَى ونَوَى. [أوضح المسالك:٣٧٨/٤]

وإبدالها من الواو كـ(دُعَاء)؛ لأنَّه مصدر (دَعَوْت). فإنْ لم تكن الألف زائدة فلا إبدال نحو زاي، وواو، وكذلك لو لم يتطرف ما وليها من ياء أو واو كـ(هداية، وشقاوة)، فإنَّهما موضوعان على التأنيث لا يفارقهما، كالعبادة والزهادة، ولو وضعا على التذكير ثُمَّ عرض لهما التأنيث لاستصحب إعلال الياء والواو لتطرفهما تقديراً؛ إذ إلحاق التاء بهما عارض فلا اعتداد به كَسَقَّاءَة وعَدَّاءة في تأنيث سَقَّاء وعَدَّاء، والأصل: سَقَّايٌ وعَدَّاوٌ؛ لأنَّهما من السقي والعَدو، وفي المثل: (اُسْقِ رَقَاشِ فإنَّها سَقَّايَة[1]) فصححوا الياء؛ لأنَّ المثل لا يغير، فأُمن سقوط التاء منه فأشبه ما وضع على التأنيث كهداية فجرى مجراه. ومنهم مَنْ يقول: (فإنها سقاءة)، فيجرى الكلمة على ما كان لها قبل أن تقع مثلاً.

وإنَّما اشتُرِط كون الألف زائدة؛ لأنَّها إذا كانت زائدة نوى سقوطها وقدر اتصال الفتحة التي قبلها بالياء أو الواو؛ فتنقلب ألفاً كما هو لازم لكل ياء أو واو تحرَّكت وانفتح ما قبلها، ثُمَّ يلتقي في اللفظ ألفان إحداهما الزائدة والأخرى المنقلبة فتحرك الثانية منهما فتنقلب همزة، كما انقلبت في بعض اللغات ألف (دابَّه)، ونحوها حين حركت فقيل: (دَأبه).

واشترط كون المبدل طرفا؛ لأنَّ الواقع في الطرف قد يتأثر بسبب لا يتأثر به لو كان حشواً وذلك لضعف الطرف وتعرضه لعوارض الوقف والوصل.

فإنْ لم تكن الألف زائدة لم يحسن أن ينوى سقوطها؛ لأنَّها بدل من أصل، وإذا لم ينو سقوطها انفصل سبب الإبدال لفظاً (ونية) وهو الفتح فوجب التصحيح، وأيضاً فلو استعمل الإبدال مع كون الألف مبدلة من أصل لتوالي إعلالان وذلك ممتنع في الغالب.

---

(١) أي أحسن إليها كإحسانها إليك؛ قالوا: وسقاية اسم موضوع، وليست الهاء فيها هاء التأنيث؛ فأما تأنيث سقاء فسقاءة، والوجه أن تكون الهاء فيها هاء التأنيث؛ لان رقاش اسم من أسماء النساء، مثل قطام وحذام، وقال: سقاية لان أصل الهمز فيها ياء؛ ألا ترى أنك تقول: سقيت، فجعل " سقاءة " سقاية رداً له على الأصل.

ومعناه: إنما يجزي على الإحسان بالإحسان من هو حر وكريم، فأما من هو بمنزلة الحمل في لؤمه وموقه فإنه لا يوصل إلى النفع من جهته إلا إذا اقتسر وقهر. [جمهرة الأمثال:١/ ٥٠].

فصل

وتبدل الهمزة أيضاً من عين[١] اسم الفاعل الموازن فاعلاً إن اعتُلّت عين فعله نحو: بائع، وطائع. أصلهما: بَايِع، وطَاوِع، فتحرّكت الياء والواو مع ضعفهما بمجاورة الطرف، وتقدم إعلالهما في الفعْل، وكان قبل كل واحدة منهما فتحة مفصولة بألف زائدة فنَوى سقوطَها واتصال الفتحة فانقلبت ألفاً فالتقت ألفان في اللفظ فحركت الثانية وانقلبت همزة.

وكان ذلك أولى من حذف إحدى الألفين؛ لأنّ الحذف يوقع في الإلباس. وربما أوثر حذف إحدى الألفين نحو قولهم في شائك: (شاكٍ).

فلو صحَّت العين في الفعل كَـ(حَيِيَ، وقَوِيَ) صححت في اسم الفاعل كـ(حايٍ وقاوٍ).

فصل

تبدل الهمزة أيضاً من أول واوين وقعتا أول كلمة وليست الثانية مَدَّة مزيدة أو مبدلة. والمراد بالمدَّة كونها ساكنة بعد ضمة (كأُوَيْصِل) تصغير: واصل، أصله: وُوَيْصِل، الواو الأولى فاء الكلمة، والثانية بدل من ألف فاعل، فاستثقل تصدير واوين فأبدل من أولاهما همزة؛ لأنّ الهمزة وإن لم تواخ الواو فهي مواخية لأختها وهي الألف من حيث إنها من مخرجها ونائبة عنها في الزيادة أوّلاً كما سبق ذكره، وكانت الأولى أحق بالإبدال؛ لأنّ

---

(١) إبدال الهمزة من العين قد جاء ذلك في بعض الاستعمال فالوجه فيه أن الهمزة والعين متجاورتان في المنخرج فمن ذلك قولهم في عباب أباب ويجوز أن تكون الهمزة أصلا من قولهم أب للشيء إذا تهيأ له وعباب البحر معظمه ومعنى التهيؤ موجود فيه وقالوا عفرة الحر وأفرته والهمزة بدل من العين ويجوز أن تكون أصلا من قولهم أفر يأفر أفرا إذا إدا وأصل الكلمة من الشدة والمعنيان يجتمعان فيها ويؤنس بإبدال العين همزة إبدال الهمزة عينا في مثل قول الشاعر من الطويل:

أعـــن ترسمـــت مـــن خرقـــاء مترلـــة ماء الصـــبابة مـــن عينيـــك مســـجوم

والوجه فيه أن العين تقرب من مخرج الهمزة وهي أبين من الهمزة ففروا إليها خصوصا عند اجتماع الهمزتين. [أصول النحو:٢/٢٠٣]

الهمزة لا تغير إذا كانت أول بخلافها إذا كانت غيْر أول. فلو كانت الثانية مَدَّة زائدة أو مَدَّة مبدلة من أصل أو من زائد لم يجب إبدال الأولى همزة؛ لأنَّ الثانية عارضة لضم ما قبلها أو شبيهة بما هو كذلك، فالعارضة في بناء (فُعَيل) من (ويس) وفاعل وفَيْعَل من (وُعِد) لِمَا لَمْ يُسَمَّ فاعله، وذلك: (وُوَيس، ووُوعِد).

فالثانية في: (وُويس) بدل من أصل، وفي: (ووعد) بدل من ألف فاعل أو ياء فيعل، فهي واو في اللفظ غير واو في التقدير، فلم يستثقل اجتماعهما.

والشبيهة بالعارضة كثانية (فُوعل) من الوعد مبنياً لما لم يسم فاعله، فإنَّك تقول فيه أيضاً: (وُوعد) دون إبدال؛ لأنَّ الثانية وإن كانت واواً في الحالين لكنها أشبهت المنقلبة عن ألف فاعل بزيادتها وعروض مدها، وكذلك لو كان مدها غير عارض مع زيادتها كبناء مثل: (طُومَار[1]) من الوعد، فإنَّك تقول فيه أيضاً: (وُوعَادٌ) دون إبدال؛ لأنَّ الواو الثانية وإن كان مدها غير متجدد لكنها على كُلِّ حال مَدَّة زائدة، فلم تخلُ من الشبه بالمنقلبة عن ألف فاعل بخلاف ما لو كانت غير زائدة كالعين من (أولى) وأصلها: (وولَى) على وزن (فُعْلَى) فأبدلت الواو الأولى همزة؛ لأنَّ الثانية غير عارضة ولا شبيهة بعارض.

ومَنْ لغته إبدال الهمزة من الواو المضمومة ضمة لازمة فيقول في (وُدٍّ): (أُدٌّ) قال أيضاً في (وُوعد): (أُوعد).

---

(١) ابن سيده الطامُورُ والطُّومارُ الصحيفةُ قيل هو دَخيل قال وأُراه عربيّاً محضاً لأَن سيبويه قد اعتدّ به في الأَبنية فقال هو ملحق بفُسْطاط وابن كانت الواو بعد الضمة فإنما كان ذلك لأَن موضع المدّ إنما هو قُبيل الطرَف مُجاوِراً له كأَلِفِ عِمادٍ وياء عَمِيد وواو عَمُود فأَما واوُ طُومار فليست للمدّ لأَنها لم تُجاوِر الطرَفَ فلما تقدمت الواو فيه ولم تجاور طرفه قال إنه مُلْحق فلو بَنَيْتَ على هذا من سأَلت مثلَ طُومارٍ وذِيماسٍ لَقُلْتَ سُؤآل وسِيآل فإِن خَفَّفْتَ الهمزة أَلقيت حركتها على الحرف الذي قبلها ولم تخش ذلك فقلت سُوَال وسِيَال ولم تُجْرِهما مُجْرى واو مَقْرُوءة وياء خَطِيئة في إِبدالك الهمزة بعدهما إِلى لفظهما وإِدغامك إِيَّاهما فيهما في نحو مَقْرُوّة وخَطِيّة فلذلك لم يُقَلْ سُوّال ولا سِيّال أَعْني لتقدُّمِها وبُعْدها على الطَّرفِ ومشابهةِ حرف المد والطُّمْرُورُ الشِّقْراق ومَطامِيرُ فرسُ القَعْقاع ابن شَوْرٍ. [اللسان:٤/٥٠٢]

وكذلك ما أشبهه فيهمز؛ لأجل الضمة لا لأجل اجتماع الواوين، فإنَّ اجتماعهما عارض.

ومن قال في (وُدٍّ) أُدّ مبدل الهمزة (من) الواو للزوم ضمها فله أن يفعل ذلك بواو (تصاول) ونحوه؛ للزوم الضمة، والغؤور بذلك أحق؛ لأنَّ التصحيح فيه أشق، ولا يفعل ذلك بواو (تَعَوَّد) ونحوه؛ لتحصين التضعيف ولا بنحو: ﴿اشْتَرُوا الضَّلالةَ﴾ [البقرة:١٦]، و ﴿قُلِ الْعَفْوُ﴾ [البقرة:١٧٥] لعدم لزوم الضمة.

فصل

إذا وقعت ألف التكسير بين حرفي علة وجب إبدال الهمزة من ثانيهما إن اتَّصَل بالطرف(١) نحو: (أوائل) جمع (أوَّل)، و(بَيَائن) جمع (بَين)، و(سَيَائد) جمع (سَيّد)،

---

(١) إبدال الياء والواو همزة إذا وقعت ألف التكسير بين حرفي علة وجب إبدال ثانيهما همزة بشرط ألا يفصل من الطرف، فاندرج في هذا الضابط ثلاث صور:

أحدها: أن يكونا واوين نحو: "أوَّل" فتقول في جمعه: أوائل، بإبدال الواو الثانية همزة، وهذا باتفاق.

والثانية: أن يكونا ياءين نحو: نيف فتقول في جمعه: نيائف بالهمز.

والثالثة: أن يكون أحدهما ياء والآخر واوا نحو: سيِّد وصائد، فتقول في جمعهما: سيائد وصوائد -بالهمز- والأصل: سياود وصوايد، هذا مذهب سيبويه والخليل ومن وافقهما، وذهب الأخفش إلى أن الهمزة في الواوين "فقط، ولا يهمز في الياءين، ولا في الواو مع الياء فيقول: نيايف وصوائد وسياود -على الأصل- وشبهته أن الإبدال في الواوين" إنما كان لثقلهما؛ ولأن لذلك نظيرا، وهو اجتماع الواوين أول كلمة، وأما إذا اجتمعت الياءان أو الياء والواو فلا إبدال، لأنه إذا التقت الياءان أو الياء والواو أول كلمة فلا همزة نحو: "يَيَن، ويَوم -اسم موضع".

واحتج أيضا بقول العرب في جمع "ضَيْوَن -وهو ذكر السنانير- ضَيَاوِن من غير همزة، والصحيح ما ذهب إليه سيبويه للقياس والسماع، أما القياس فلأن الإبدال في نحو: "أوائل" إنما هو بالحمل على كساء ورداء، لشبهه به من جهة قربه من الطرف "وفي رداء وكساء لا فرق بين الياء والواو فكذلك هنا".

وأما السماع فحكى أبو زيد في سيِّقة سيائق بالهمز -وهي فيعلة من ساق يسوق- وحكى الجوهري في تاج اللغة جيِّد وجيائد، وحكى أبو عثمان عن الأصمعي في جمع عيل عيائل -بالهمز.

وأما ضياون فشاذ مع أنه لما صح في واحده صح في الجمع فقالوا: ضياون كما قالوا ضَيْوِن، وكان قياسه ضَيِّن.

و(صَوَائِد) جمع (صَائدة) من الأصيد. فالأول مثال لذي واوين، والثاني مثال لذي ياءين، والثالث مثال لذي ياء بعدها واو، والرابع مثال لذي واو بعدها ياء.

فإن كان ثاني حرفي العلة مُبْدلاً كالياء الثانية في (جَيَايَا، سلم) و(جيايا) جمع (جيء) مثال: (عَيَل) من جئت أصله: (جيائي)، ثُمَّ عُومِلَ معاملة (عَيَائِل)، ثُمَّ معاملة خطايا فاستسهل أمر الياء في الحالة الثانية من (جيايا)؛ لأنَّها مفتوحة وبدل من همزة، (فكان) تصحيحها كتصحيح واو (بويع).

=

فإن قلت: فهل يقاس على ضياون ما شابهه في صحة واحده إذا وجد؟

قلت: قد ذهب إلى ذلك ناس، والصحيح أنه لا يقاس عليه.

تنبيهات:

الأول: شمل قوله: "لينين" الواوين والياءين والواو والياء، فعلم أنه موافق لسيبويه.

الثاني: فهم من قوله: "مد مفاعل" اشتراط اتصال المد بالطرف، فلو فصل بمدة ظاهرة نحو طواويس أو مقدرة كقول الراجز:

.... وكَحَّـــل العـــنين بـــالعوَاوِرِ

يريد: العواوير؛ لأنه جمع عُوَّار -وهو الرمد- فحذف الياء ضرورة، فهذا مفصول عن الطرف تقديرا ولو اضطر شاعر ففصل بمدة زائدة في مثال مفاعل لم يتعد بها ووجبت الهمزة كقوله:

.... فيهـــا عيائيـــلُ أُســـودٌ ونَمُـــرْ

وهو عكس عواور.

الثالث: لا يختص هذا الإبدال بتالي ألف الجمع، بل لو بنيت من القول مثل عُوَارض قلت: "قُوائل" بالهمز، هذا مذهب سيبويه والجمهور، وخالف الأخفش والزجاج فذهبا إلى منع الإبدال في المفرد لخفته بخلاف الجمع.

فإن قلت: فكان ينبغي للناظم أن ينبه على هذا.

قلت: قوله: "مد مفاعل" شامل له فإنه لم يقيده بالجمعية.

الرابع: زاد في التسهيل لإبدال ثاني اللينين في ذلك شطرا آخر، وهو ألا يكون بدلا من همزة، احترز من نحو زوايا، وذلك أن ثاني اللينين فيه كان همزة ثم أبدل ياء. [توضيح المقاصد: ٣/ ١٥٧٠].

ولم يُستسهل أمرها في الحالة الأولى؛ لأنَّها حينئذٍ مكسورة، وياء غير مبدلة من شيء، فلو انفصل ثانيهما من الطرف دون اضطرار وجب التصحيح نحو: (عَوَاوِير) جمع (عُوَّار) - وهو الرمد، والخفاش، والجبان أيضاً -.

فلو كان الانفصال للضرورة لم يمنع من الإبدال كما لو اضطر شاعر أن يقول في (أوائل): (أوائيل)، وكذلك لو اضطر إلى أن يقول في (عَوَاوير): (عواور) بغير فصل، فلا سبيل إلى الإبدال؛ لأنَّ (العارض) لا يعتد به.

ولو وقع في واحد حرفا عِلَّة بينهما ألف كما وقعا في أوايل وأخواته عُومِلَ معاملتهن؛ لشبهه بهنَّ، وذلك نحو (بناء) مثل: عوارض من (قول) فإنَّك تقول فيه: قوائل، والأصل: قَوَاوِل، بواوين أولاهما زائدة في مقابلة واو عوارض، والثانية عين بمنزلة ثانية واوي أواول فعُمِلَ بها ما عُمِلَ بها هناك لتساويهما، والأخفش يخص هذا الإعلال بجمع يكتنف ألفه واوان كأوائل.

ونقول في جمع بَيِّن وسَيِّد وصائده: بَيايِن، وسياود، وصوايد، وفي مثال عوارض من (القول): قَوَاوِل فلا يهمز.

فصل [إبْدالُ الهَمْزةِ مِمَّا وَلِيَ ألِفَ الجَمْعِ]

تبدل الهمزة أيضاً مِمَّا يلي ألف جمعٍ يُشاكل مفاعل من مدة زيدت في الواحد نحو: رِسَالة ورَسَائل، وصَحِيفَة وصَحَائِف، ورَكُوبَة ورَكَائب[1].

أمَّا إبدال الألف فلأنها التقت مع ألف التكسير وهي مثلها في الزيادة والإتيان لمجرد المد، فلم يكن بُدٌّ من حذف إحداهما أو تحريكها، امتنع الحذف؛ لإيجابه اللبس بالمفرد؛

---

(١) تُبدَل الهَمْزَةُ أيْضاً مما يَلي أَلِفَ الجمعِ الذي على مِثالِ "مَفاعل" إنْ كانَتْ مَدَّةً مَزِيدَةً في الوَاحِدِ نحو: "قِلادَة وقَلائد" و "صحِيفَة وصَحَائف" و "عجُوز وعَجَائز".

فلو كانت غيرَ مَدَّة لم تبدل نحو "قَسْوَرة"(قَسْوَرَة: اسمٌ للأسد)، وكذلكَ إنْ كَانَتْ مَدَّةً غيرَ زَائدةٍ نحو "مَفَازَة ومَفَاوِز" و "معِيشَةٍ ومَعَايِش" إلاَّ فِيما سُمِعَ فلا يُقاس عَلَيْهِ نحو "مُصِيبة ومَصَائب". [معجم القواعد: ٢/١٧]

فتعين تحريك أقربهما إلى الطرف، فانقلبت همزة، وحُمِلَت الياء والواو على الألف لتساويهن في الزيادة والإتيان لمجرد المد.

فإنْ كانت المدَّة عيناً كما هي في (مَعِيشَةٍ وَمَفَازَةٍ) تعين تصحيحها في الجمع؛ لأنَّ إعلالها في الإفراد لموازنة الفعل، وذلك في الجمع مفقود، ولأنَّها لما كانت متحركة في الأصل. ووقعت بعد ألف زائدة أشبهت ياء (بايع) وواو (عاود)؛ فصححت فقيل في جمع مَعِيشَة: مَعَايِش، وفي جمع مَفَازَة: مَفَاوِز.

وقد تشبه غيرُ الزائدة الزائدة فتحمل عليها في الإعلال نحو: مُصِيبة ومَصَائِب، ومَنَارة ومَنَائر، هكذا سُمعتا والقياس: مَصَاوِب ومَنَاوِر، وقد وردا كذلك أيضاً.

فصل

تفتح الهمزة العارضة في الجمع المشاكل (مَفَاعِل) مجعولة واواً فيما لامه واوٌ سلمت في الواحد بعد ألف، ومجعولة ياءً في غير ذلك من المعتل اللام، ويتعين جعل آخر الجميع ألفاً كهَرَاوَة وهَرَاوَى، وقَضِيَّة وقَضَايَا، وزَاوِيَّة وزَوَايَا.

والأصل الهرائي كالرسائل، والقضائي كالصحائف، والزوائي كالدَّواعي، لكن استثقل هذا الجمع؛ لكونه منتهى الجموع فخففوه في الصحيح بمنع الصرف، فإن اعتل آخره كان أثقل فزيد تخفيفاً بفتح ما قبل آخره جوازاً فيما سمع كَمَهَارَى ومَدَارَى، فإن انضم إلى اعتلال الآخر اعتلال ما قبله كما هو فيما ذكر من ذي الهمزة العارضة في الجمع تضاعف الثقل فقوى داعي التخفيف فالتزم في (مَطَايَا) وبابه ما جاز في (مَدَارَى) وأخواته، لكن بوجهٍ يكمل التخفيف؛ لأنَّ المفتوح هنا يقع بين أَلِفَيْن، فلو سلمت الهمزة عند فتحها كانت كألف ثالثة؛ فوجب التخفيف بإبدالها ياءً أو واواً، فأوثرت الياء؛ لكونها تجانس حركة الهمزة في الأصل، وكان للواو في ذلك حق، فجاءوا بها في جمع ما لامه واو سالمة ليشاكل الجمع الواحد في سلامة الواو رابعة بعد ألف وإنْ كانتا متغايرتين فقالوا: هَرَاوَى، وعَلاَوى لذلك.

وربما فُعِل ذلك بما لم تسلم الواو في واحده نحو: مَطَاوَى وهَدَاوَى.

وعاملوا ما لامه همزة مِمَّا ذكر معاملة نظيره مِمَّا لامه حرف لين فقالوا: خَطَايَا وذلك أنَّ أصله خطائئ بهمزتين، فصارت الثانية ياءً؛ لامتناع تحقيق همزتين في كلمة وقبلهما همزة عارضة في جمع فصار اللفظ بها كاللفظ بالقضائي فجرى على طريقته(١).

---

(١) يقول النحاة إن خطايا، وبرايا، ودنايا –وأشباهها من كل ما يتحقق فيه أوصاف هذا الجمع– قد مر بمراحل خمس من القلب حتى استقر بعدها على هذه الصورة. وهي مراحل تخيلية محضة، ولكنها مفيدة هنا، برغم ما فيها من تكلف واضح، وأن العرب الفصحاء لا تعرفها. وقصد من تخيلها ضبط مفردات هذه الصيغة ضبطا محكما يستطيع به المستعرب أن يتبين تلك المفردات من أوصافها، وأن يهتدي في يسر وصحة إلى جموعها، وإذا عرضت عليه هذه الجموع وحدها أدرك مفرداها بغير حيرة ولا اضطراب. وفيما يلي المراحل الخمس –بغير اختصار– في كلمة: "خطايا" ونظائرها.

أ– المفرد: خطيئة "على وزن، فعيلة، والفعل: خطئ، فالهمزة أصلية" فقياس تكسيرها هو: فعائل. فيقال: خطايئ؛ لأن الياء الزائدة في المفرد تزاد في الجمع أيضا بعد ألف "مفاعل وفعائل" وأشباههما. ثم يجب قلب هذه الياء همزة؛ لوقوعها بعد ألف التكسير في هذا الوزن؛ طبقا لما تقدم في ص٧٦٣، فتصير الكلمة: خطائئ.

ب– إبدال الهمزة الأخيرة ياء، لوقوعها متطرفة بعد همزة، طبقا لقواعد القلب التي ستأتي في ص٧٧٢ فتصير: خطائي.

ح– قلب كسرة الهمزة الأولى فتحة، بدعوى التخفيف؛ فتصير الكلمة: خطاءي.

د– قلب الياء التي في آخر الجمع ألفا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها؛ طبقا لقواعد القلب؛ فتصير: خطاءا. "وحق الألف الأخيرة أن تكتب ياء طبقا لقواعد رسم الحروف".

هـــ– قلب الهمزة ياء لوقوعها بين ألفين. والهمزة قريبة الشبه بالألف "كما يتخيلون"، فتقلب ياء؛ فرارا من اجتماع ثلاثة أحرف متشابهة في الآخر؛ فتصير الكلمة: خطايا ولم تقلب واوا؛ لأن الياء أخف نطقا، والقلب إليها أكثر بمناسبة الكلام هنا على كلمة: "خطيئة".

"وإن كان الفعل الماضي الرباعي الذي على وزن: فعل مهموز اللام فمصدره "التفعيل" أو "التفعلة" –وهذه هي الأكثر– نحو: برأ تبريئا وتبرئة، جزأ تجزيئا وتجزئة، هنأ تهنيئا وتهنئة، خطأ تخطيئا وتخطئة.."

ثم جاء في هامش تلك الصفحة ما نصه: "يجوز في الكلمات: تبريئا، تجزيئا، تهنيئا، تخطيئا... أن يقال فيها وفي أشباهها: تبريا، تجزيا، تهنيا، تخطيا.. فقد جاء على هامش القاموس في مادة "خطأ"، عند الكلام على "خطيئة" قوله: "عبارة الجوهري "خطيئة" هي: "فعيلة" ولك أن تشدد الياء "يريد: أنك تقول: "خطية" بقلب الهمزة ياء، ثم إدغام الياءين" لأن كل ياء ساكنة قبلها كسرة، أو واو ساكنة قبلها

وقد شذّ قول بعضهم: (خطائى) بالتحقيق شذوذ قولهم في (منية): (منائى) على الأصل المتروك.

قال عبيدة بن الحارث[1] رضي الله عنه: [الطويل[2]]

=

ضمة، وهما زائدتان للمد لا للإلحاق. ولا هما من نفس الكلمة فإنك تقلب الهمزة بعد الواو واوا، وبعد الياء ياء، وتدغم: فتقول في مقروء: مقرو، وفي خبيء: خبي". ا. هـ.

(١) هو عبيدة بن الحارث بن عبد المطلب بن عبد مناف بن قصي القرشي المطلبي يكنى أبا الحارث. وقيل: يكنى أبا معاوية كان أسن من رسول الله صلى الله عليه وسلم بعشر سنين وكان إسلامه قبل دخول رسول الله صلى الله عليه وسلم دار الأرقم بن أبي الأرقم وقبل أن يدعو فيها وكانت هجرته إلى المدينة مع أخويه الطفيل والحصين بن الحارث بن المطلب ومعه مسطح بن أثاثة بن عباد بن المطلب ونزلوا على عبد الله بن سلمة العجلاني وكان لعبيدة بن الحارث قدر ومنزلة عند رسول الله صلى الله عليه وسلم.

قال ابن إسحاق: أول سرية بعثها رسول الله صلى الله عليه وسلم مع عبيدة بن الحارث في ربيع الأول سنة اثنتين في ثمانين راكباً، ويقال في ستين من المهاجرين ليس فيها من الأنصار أحد وبلغ سيف البحر حتى بلغ ماءً بالحجاز بأسفل ثنية المرة فلقي بها جمعاً من قريش و لم يكن فيهم قتال غير أن سعد بن مالك رمي بسهم يومئذ، فكان أول سهم رمي به في الإسلام. وانصرف بعضهم عن بعض. كذا قال ابن إسحاق: راية عبيدة أول راية عقدها رسول الله صلى الله عليه وسلم في الإسلام ثم شهد عبيدة بن الحارث بدراً فكان له فيها غناء عظيم ومشهد كريم وكان أسن المسلمين يومئذ قطع عتبة بن ربيعة رجله يومئذ وقيل: بل قطع رجله شيبة بن ربيعة فارتث منها فمات بالصفراء على ليلة من بدر.

ويروى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما نزل بأصحابه بالتاربين قال له أصحابه: إنا نجد ريح المسك. قال: " وما يمنعكم؟ وها هنا قبر أبي معاوية ". وقيل: كان لعبيدة بن الحارث يوم قتل ثلاث وستون سنة وكان رجلاً مربوعاً حسن الوجه. [الاستيعاب: ٣٥٣/١]

(٢) اللغة: "ثلاثتنا" أراد بها نفسه وعليا وحمزة رضي الله عنهم "أزيروا" -بضم الهمزة وكسر الزاي- من مجهول أزار من زار زيارة "المنائيا" -جمع منية- وهي الموت.

الإعراب: "فما زالت" من أخوات كان، وروي: فما برحت "أقدامنا" اسمها ونا مضاف إليه "في مقامنا" جار ومجرور في محل نصب خبر زال "ثلاثتنا" بدل من "نا" في مقامنا "حتى" للغاية بمعنى إلى يعني

فَمَا بَرَحَتْ أقْدَمُنا في مَقَامِنا ثَلاَثَتُنَا حتى أُزِيرُوا الْمَنَائِيَا

وكذلك شَذَّ مَرَايَا في جمع مِرآةٍ بإبدال الهمزة وهي غير عارضة في جمع.

فصل اجتماع الهمزتين في كلمة واحدة

اجتماع الهمزتين في كلمة موجب لإبدال الثانية حرف لين ما لم يشذ التحقيق، أو تكن الأولى عيناً تليها ألف شبه مَفَاعِل، فتبدل واواً كذُؤابَة وذَوَائب.

أو يجتمعا كاجتماعهما في (سأَّال) وذلك أنَّ الهمزة حرف ثقيل مهتوت يعسر النطق بها حتى كأنَّ اللافظ بها ساعل فخففت على سبيل الجواز من غير وجه إذا كانت مفردة أو ملاقية أخرى من غير كلمتها مع ضعف الداعي بالإفراد أو اجتماع العارض.

فإذا قوى الداعي باجتماع همزتين من كلمة واحدة صار الجائز واجباً.

والمبدلة هي الثانية؛ لأنَّ مزيد الاستثقال بها حصل، فإن كانت ساكنة بعد متحركة أبدلت مَدَّة تجانس الحركة نحو: (آمنت) و(أومن، إيماناً)، فإن تحركتا أبدلت الثانية ياء إن كسرت بعد كسرة أو فتحة أو ضمة نحو (إيَمّ) وهو مثال إثْمِد من (أَمَّ) وأصله: (إئْمِم)، فنقلت كسرة الميم الأولى إلى الهمزة توصلاً إلى الإدغام فقيل: (إئِمٌّ) ثُمَّ أبدلت الهمزة ياءً.

وأمَّا المكسورة بعد المفتوحة والمضمومة فنحو: أيِنُّ، وأُيِنُّ مضارعي أنَّنْت أي: كنت ذا أنين، وأأنَنْتُه، أي: جعلته يَئِنُّ.

ومن قرأ (أئمة) بالتسهيل أو بالتحقيق مخالف للقياس والاقتداء به متعين لصحة النقل[1].

=

"إلى أن أزيروا المنائيا" "أزيروا" مبني للمجهول والضمير فيه مفعول ناب عن الفاعل "المنائيا" مفعول ثانٍ.

الشاهد: قوله: "المنائيا" حيث أثبت فيه حرف العلة في الموضع الذي يجب حذفه فيه في سعة الكلام، إجراء للمعتل مجرى الصحيح، والوجه أن يقول المنايا.

مواضعه: ذكره الأشموني ٣/ ٨٣١، وابن الناظم.

(١) قال أبو طالب المكي في مشكل إعراب القرآن: وزن أئمة: أفعلة جمع: إمام، كحمار وأحمرة، فأصلها: أأممة، ثم ألقيت حركة الميم الأولى على الهمزة الساكنة، وأدغمت في الميم الثانية، وأبدل من

وكذلك تبدل الثانية ياءً إن فتحت بعد كسرة نحو: (إِيَمٌّ) وهو مثال: إِصْبَع من: (أَمَّ) وأصله: إِئْمَمُ ثُمَّ صنع به ما ذكر في (إِئْمِد).

ولو كانت التي وليت المكسورة (مضمومة أبدلت واواً كما أبدلت المكسورة التي وليت) مضمومة ياءً، حولتا إلى مجانسي حركتهما، وقياس قول الأخفش تحويلهما إلى مجانس حركة ما قبلهما فيقال في (أُإِنَّ): (أُونَّ)، وفي مثل إِصْبَع من أَمَّ إِيْمٌّ.

وإن كانت الثانية موضع اللام أبدلت ياء مطلقاً؛ لأنَّها لا تكون حينئذ إلاّ رابعة فصاعداً، فلو أبدلت واواً لاستحقت الواو أنْ تصير ياء كما قيل من الغزو والعلو: أغزيت واستعليت على ما يتقرر.

ومثال وقوعها موضع اللام: أن تبنى من (قُرء) مثال: (قِمَطْر) [1] ومثل (دَحْرَجْت) فإنَّك تقول فيهما: (قِرَأْى) و (قَرْأَيْت). لأصل: (قِرَأْأ) و (قَرْأَأْت) ثُمَّ فُعِلَ بهما ما ذكر.

=

الهمزة المكسورة ياء مكسورة، لأن حقها قبل الادغام أن تبدل ألفا لانفتاح ما قبلها، إذ أصلها السكون، لأنها فاء الفعل فهي فاء: أفعلة فأصلها البدل، فلذلك جرت على البدل بعد إلقاء الحركة عليها، و لم تجر على بين بين كما جرت المكسورة في: أئذا وأئنا وأئفكا، لأن هذه حركة الهمزة فيها لازمة غير منقولة، وتلك حركتها عارضة منقولة عن الميم الأولى إليها، فجرت على أصلها في السكون وهو البدل، وجرت هذه الأخرى على أصلها في الحركة وهو بين بين في التخفيف، أي: بين الهمزة والياء، أعني في ذلك كله على قراءة من خفف الثانية و لم يحققها.

وفي حجة القراءات ٣١٦/١: قرأ ابن عامر، وأهل الكوفة: (فقاتلوا أئمة الكفر) بهمزتين، الهمزة الأولى ألف الجمع، والثانية أصلية؛ لأنها جمع (إمام)، والأصل: (أَأْممة) (أفعله)، مثل: (حمار وأحمرة)، ولكن الميمين لما اجتمعا نقلوا كسرة الميم إلى الهمزة، فأدغموا الميم في الميم، فصارت: (أئمة) بهمزتين.

قرأ نافع، وابن كثير، وأبو عمرو: (أيمة) بغير مد بهمزة واحدة، كأنهم كرهوا الجمع بين همزتين في بنية واحدة، ولا اعتبار بكون الأولى زائدة، كما لم يكن بها اعتبار في (آدم).

(١) يومٌ قُماطِرٌ ويومٌ قَمْطَرِيرٌ، أي شديدٌ. قال الشاعر:

بَنِي عَمِّنا هل تذكرون بَلاءَنا ... عليكم إذا ما كان يومٌ قُماطِرٌ

ولو لم تكن الثانية موضع اللام وكانت مفتوحة بعد مضمومة أو مفتوحة. أو مضمومة بعد مضمومة، أو مفتوحة أبدلت واواً نحو: (أُوَيْدِم) و(أَوَادِم) في تصغير (آدم) وتكسيره، والأصل: (أُأَيْدِم) و(أَأَادم)، ونحو: (أُوَمَّ) وهو مثال: (أُبْلُم) من (أَمَّ) والأصل: (أُأْمُمْ) ثُمَّ فُعِلَ به مثل ما فُعِل بمثال: (إِثْمِد)، ونحو: (أَوَمُّ) مضارع (أَمَّ).

وعلى هذا يقال في (أَفْعَل) من الأم: (أَوَمّ)، وكانت الواو هنا بالهمزة أولى من الياء كما كانت أولى بها في نحو: (صَحْرَاوين) و(صَحْرَاوَات) و(صَحراوى)، وذَوَائب. وكما كانت الهمزة (أولى) بها في (أواصل) و(أقتت[1]) و(إكاف) و(أحد)؛ لأنَّ الياء وإن كانت فيها بعض خفة ففيها خفاء وفي الواو جهر كالهمزة، وهما من طرفين فتناسبا وتبادلا ما لم يعرض مانع. ورجَّح المازني الياء بالخفة فقال: أيم.

وكفى بقول العرب: ذوائب دون ذيايب فيصلا، واستصحب أيضاً الياء المبدلة من ثانية الهمزتين لكسرةٍ فيها أو في التي قبلها إذا أزالها التصغير أو التكسير كـ(أُيَيْمَة) في

واقْمَطَرَّ يومنا: اشتدَّ. أبو عبيد: المُقْمَطِرُّ: المجتمعُ. واقْمَطَرَّتْ العقربُ، إذا عطفَتْ ذنبها وجمعت نفسها. أبو عمرو: وقَمْطَرْتُ القربةَ، إذا شددتَها بالوِكاءِ. والقِمَطْرُ والقِمَطْرَةُ: ما يُصان فيه الكتب. قال ابن السكيت لا يقال بالتشديد. وينشد:

لـيسَ بِعلـمٍ مـا يَعـى القِمَطْـرُ ... مـا العِلْـمُ إلا مـا وعـاهُ الصَـدرُ

والجمع قَماطِرُ. [الصحاح في اللغة:٢/٩٥]

(١) قال: قرأ أبو عمرو وحده: (وقتت) بواو. الباقون: (أقتت) بألف.

وقول أبي عمرو: (وقتت) لأن أصل الكلمة من الوقت، ومن أبدل منها الهمزة فلانضمام الواو، والواو إذا انضمت أولاً في نحو: وُجوه وُوعد، وثانية في نحو: أدْؤُر فإنها تُبْدَل على الاطراد همزة، وقد حكيت الهمزة في نحو: (ولا تنسوا الفضل بينكم)، وهذا لا ينبغي ولا يسوغ كما لا يسوغ في: هذا عدو، ألا ترى أن الحركتين تستويان في أن كل واحدة منهما لا تلزم، وزعموا أن في حرف عبد الله: (وقتت) بالواو.

ومعنى: (وإذا الرسل أقتت) جعل يوم الدين والفصل لها وقتًا، كما قال: (إن يوم الفصل ميقاتهم أجمعين)، وعلى هذا قوله: (إلى يوم الوقت المعلوم). [الحجة للقراء السبعة:٦/٣٦٥]

(أَيِمة) و(أَيَادِم) في (إِيْدَم) مثال (إِصْبَع) من (آدم)، والصحيح (أُوَيِّمَة) و(أَوَادِم)؛ لأنَّ الواو أحق بالهمزة كما تقرر آنفاً.

وإنَّما صير إلى الياء؛ لأجل الكسرة، فلمَّا ذهبت تعينت الواو كما تعينت في تصغير (آدم) وتكسيره، وهذا قول أبي الحسن.

ولو اتفق توالى أكثر من همزتين أبدلت الثانية والرابعة وحقق ما سواهما، وذلك بأن تبنى مثل: (قِمَطْر) من همزات فتقول: (إِيَأْيٌ) والأصل: (إِأْأَأٌ)، فأبدلت الثانية؛ لأنَّها بعد همزة محققة، وحققت الثالثة؛ لأنَّها بعد ياء، وأبدلت الرابعة؛ لأنَّها بعد همزة محققة، وهكذا قياس ما لم يذكر.

فصل

يجب إبدال الواو ياءً[1] إذا انكسر ما قبلها وهي عين لمصدر اعتلت في فعله نحو: (قام قِيَاماً، وانقادَ انقياداً).

---

(١) الواو والياء إذا اجتمعا وسكن سابقهما وجب إبدال الواو ياء ثم الإدغام، وذلك مشروط بشروط:

الأول: أن يتصلا، أعني: أن يكون في كلمة واحدة، فلو كانا في كلمتين نحو: "فويوسفُ" وهذا "فويزيد" لم يجز الإبدال والإدغام.

الثاني: أن يكون سكون السابق أصليا، فلو كان عارضا نحو قَوْى مخفف قوى لم تبدل و لم تدغم.

الثالث: ألا يكون الساكن بدلا غير لازم نحو رُويَة مخفف رُؤْية، فلا يبدل لعروضه، وحكى الكسائي الإدغام في رويا إذا خففت، وسمع من يقرأ: "إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّيَّا تَعْبُرُونَ".

فإن كانت بدلا لازما نحو ايّم وهومثال أُبْلُم من الأيمة أصله أؤيم، فأبدلت الهمزة الثانية واوا؛ لانضمام التي قبلها فصار أويم، وهذا بدل لازم فقلبت الواو ياء وأدغمت في الياء فصار أيم، وهذان الشرطان مأخوذان من قوله: "ومن عروض عريا" أي: من عروض ذات أو من عروض سكون.

فمثال ما اجتمعت فيه الشروط سيّد وأصله سَيْوِد؛ لأنه فيعل من ساد يسود، ومرمي أصله مرموي؛ لأنه مفعول من رمى يرمي، فأبدلت الواو فيهما ياء ثم أدغمت أولى الياءين في الأخرى.

تنبيهات:

الأول: لوجوب الإبدال في هذا النوع شرط رابع لم ينبه عليه هنا، وهو ألا يكون الثاني واوا تحركت لفظا في إفراد وتكسير غير لازم بعد ياء التصغير نحو جدول، فلك في تصغيره وجهان:

فلو لم ينكسر ما قبلها في المصدر أو لم يلها إعلال في الفعل وجب التصحيح نحو: راح رَوَاحاً، وقاوَمَ قِوَاما.

وكذلك يجب إبدال الواو ياءً إذا كانت عين فِعَال وكان فِعَال جمعاً لواحد صحت لامه وأعلت عينه كـ(دار ودِيَار)، أو سكنت كـ(ثَوْب وثِيَاب). أو جمع فيها الأمران كـ(ريح ورِيَاح).

فلو كانت اللام واواً أو ياءً وجب تصحيح العين في الجمع؛ لئلا يتوالى إعلالان، وذلك أنَّ اللام في هذا الجمع تتطرف بعد ألف زائدة فيجب إبدالها همزة لما تقدم ذكره.

فلو أعلت العين أيضاً بإبدالها ياءً فقيل في جمعِ جَوٍّ: جياء. وفي جمع ريَّان: رِواء لزم توالي إعلالين وذلك إجحاف بالأصل فَلُجِئَ إلى تصحيح العين فقيل: جِوَاء ورِوَاء، وكذلك حكم ما أشبههما.

فلو كان الجمع على فِعَل أو فِعَلَة وجب التصحيح كـ(دَوْلَة ودِوَل، وكُوز وكِوَزَة). إلاَّ إن اعتلَّت العين في الواحد فيجب في الجمع الإعلال بالإبدال المذكور نحو: قَامَة وقِيَم، ودِيمَة ودِيَم، عيناهما واوان؛ لأنَّ تصغيرهما قُوَيْمة ودُوَيْمة؛ ولأنَّ القَامة من القوام، والديمة من الدوام، وبعض العرب يقول: (دِيمَت الأرض ديماً) إذا أمطرت بالديمة، فعلى هذا قد يقال إنَّ عينها ياء لا واو، وقد يجاب عن هذا بأن يقال: أصلها الواو، ولكن لما لم يستعمل الفعل منه إلاَّ مسنداً للمفعول لازمه الإعلال، فبنى المصدر عليه مُعَلاً وإن كان سبب الإعلال مفقوداً، كما قيل في مفعول من الشوب مَشيب حملاً على شَيْب.

وشذ الإعلال في نظير (دِوَل) فقالوا: (عَوْدٌ وعِيَدٌ) والعَوْدُ البعير المسن.

وشذ التصحيح في نظير (قِيم) فقالوا: (حَاجَة وحِوَج).

=

أحدهما: جُدَيِّل بالإبدال والإدغام على القياس، وهو الأرجح.

والآخر: جُدَيْول -بالتصحيح. [توضيح المقاصد:٣/٥٩٧].

فصل [قلب الألف والواو والياء]

تنقلب الألف ياءً إذا انكسر ما قبلها وواواً إذا انضم ما قبلها، كقولك في (مصباح: مُصَيْبِيح). وفي (ضَاعَفَ: ضُوعِفَ).

وكذلك تنقلب الواو الساكنة ياء إذا انكسر ما قبلها نحو: (إِيعاد) مصدر (أوعَد) فإنَّ الياء فيه بدل من الواو التي هي فاء الكلمة، ومثله: (المِيزان والمِيراث والمِيقات) فإنَّهن من الوزن والوراثة والوقت، فانقلبت فيهن الواء ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها.

وكذلك تنقلب الياء الساكنة واواً إذا انضم ما قبلها نحو: (مُوقِن) اسم فاعل من (أيقن) فإنَّ الواو فيه بدل من الياء التي هي فاء الكلمة.

فلو لم تكن الواو ولا الياء مفردة بل مدغمة في مثلها وجب التصحيح نحو: (إِوَّاب) مصدر (أوَّب) إذا استوعب النهار بسيرٍ أو غيره من الأعمال. ونحو: (بُيَّاع) جمع (بائع) فبعد كسرة الهمزة من (إِوَّاب) واوٌ ساكنة، وبعد ضمة الباء من (بُيَّاع) ياء ساكنة. لكن حَصَّنَهما الإدغام فلم تتأثرا للكسرة والضمة وذلك أنَّ المدغم والمدغم فيه يُتلفظ بهما دفعة واحدة فيصير كل واحد منهما لصاحبه وِقاية مِمَّا كان يناله مفرداً من الإعلال، أمَّا كون الثاني وِقاية للأول فيظهر في نحو: (إِوَّاب) فإنَّ واوه الأولى ساكنة بعد كسرة وبإدغامها في الثانية والتلفظ بهما دفعة واحدة أشبهت واو (سِواك) ونحوه؛ فاستحقت التصحيح، وكذلك ياء (بُيَّاع) الأولى ساكنة بعد ضمة، وبإدغامها في الثانية والتلفظ بهما دَفْعةً واحدة أشبهت ياء (هُيَام) ونحوه؛ فاستحقت التصحيح.

وأمَّا كون الأول وِقاية للثاني فيظهر بنحو: (صَبِيّ وعَفُوّ) فإنَّ الياء الثانية من (صَبِيّ) بإدغام الأولى فيها أشبهت ياء (ظَبْيٍ) فلم تستثقل فيها الضمة والكسرة، كما استثقلت في ياء (قاضٍ) ونحوه، ولو خلت من الإدغام فيها باشرتها الكسرة فجرت في الإعلال مجرى نظيرتها، وكذلك الواو الثانية من (عَفُوّ) لو خلت من إدغام فيها وجب لها ما وجب لواو (أدلٍ) جمع (دلوٍ) من إبدال الضمة قبلها كسرة وانقلابها هي ياء وتقدير الرفع والجر فيها؛ لاستثقال ظهورهما، لكن بإدغام الأولى فيها أشبهت واو (عَفُوّ) وشبهه فجرت مجراها.

فصل

يجوز بناء الفعل للتعجب على فَعُل، فإن كانت لامه ياءً صارت واواً[1]؛ لتطرفها بعد ضمة نحو: (قَضُو) بمعنى ما أقضاه. ولم يجيء مثل ذلك في متصرف إلاَّ ما ندر من قولهم: (نَهُو الرجل فهو نَهِي) إذا كان كامل النّهيَةِ، أي: العقل.

---

(١) إذا وقعت الألف بعد ضمة وجب قلبها واوا، سواء أكان هذا في اسم، أم فعل، فمثل الاسم: لويعب، ومويهر، وهما تصغير: لاعب وماهر، ويشترط لقلب الألف واوا في التصغير ألا يكون أصلها ياء كالتي في: "ناب" "بمعنى: السن" فإنها في التصغير ترجع إلى أصلها الياء -كما تقدم١ في بابه- فيقال: نييب.

ومثال الفعل: روجع، عومل، بويع... وهي أفعال ماضية مبنية للمجهول: وأصلها للمعلوم: راجع، عامل، بايع....

إبدال الواو من الياء: يقع هذا في أربعة مواضع:

١- أن تكون الياء في لفظ غير دال على الجمع. مع سكونها. ووقوعها بعد ضمة، وعدم تشديدها. نحو: يوقن وموقن، يونع ومونع، يوقظ وموقع، يوسر وموسر... قلبت الياء واوا في المضارع واسم الفاعل، وهكذا... والأصل: أيقن الرجل ييقن؛ فهو ميقن، أينع الثمر ينع؛ فهو مينع، أيقظ الصباح النائم ييقظ، فهو ميقظ، أيسر النشيط ييسر؛ فهو ميسر. فلا يصح القلب إن كان اللفظ جمعا: نحو: بيض وهيم، "تقول: هذا ورق أبيض وورقة بيضاء والجمع فيهما بيض بضم الباء، ثم يجب كسرها في هذه الصورة؛ لثقلها في جمع التكسير قبل الياء الساكنة غير المشددة. وتقول: هذا جمل أهيم، وناقة هيماء، والجمع فيهما: هيم، بضم الهاء، ثم تكسر الهاء، وجوبا، لما سبق".

كذلك لا يصح القلب: إن كانت الياء متحركة، نحو: هيام، -بضم، ففتح بغير تشديد- أو كانت غير مسبوقة بضمة، نحو: خيل وجيل... أوو كانت مشددة؛ نحو غيب.

٢- أن تكون لاما لفعل، وقبلها ضمة؛ "كالأفعال اليائية: نهى، قضى، رمى... إذا أردنا تحويلها إلى صيغة "فعل" لغرض؛ كالتعجب..." نحو: نهو الرجل، أو: قضو، أو رمو..؛ للتعجب من نهينه -أي: عقله- أو من قضائه، أو رميه. وهذه الألفاظ تؤدي معنى التعجب، أي: ما أنهاه! -ما أقضاه!- ما أرماه!... فكل هذه وتلك من أساليب التعجب القياسية التي سبق الكلام عليها في بابه.

وقد تكون لاما لاسم مختوم بتاء تأنيث بعدها تلازم الكلمة؛ بحيث لا تؤدي الكلمة معناها إلا مع هذه التاء؛ كبناء صيغة على وزن "مقدرة" -بفتح، فسكون، فضم، ففتح- من الفعل، رمى؛ فتكون، مرموة، والأصل: مرمية -بكسر الميم الثانية- قلبت الياء واوا؛ لوقوعها بعد ضمة.

وكذلك تقلب الياء بعد الضمة واواً في بناء مثل (مَقْدُرَة) مِمَّا لامه ياء إنْ قُدِّرَ بِنَاء الكلمة على التأنيث، وذلك نحو: (مَرْمُوَة) فتقلب الياء واواً بعض الضمة؛ لكونها لاماً.

واللام ضعيفة على كُلِّ حال، ولم تبدل الضمة كسرة فتسلم الياء؛ لأنَّها ليست طرفاً، ولأنَّ لحاق التاء غير عارض.

فلو قُدِّرَ بناء (مَرْمُوَة) على التذكير ثُمَّ عرض لحاق التاء وجب إبدال الضمة كسرة وتصحيح الياء، كما يجب ذلك مع التجرد من التاء؛ لأنَّ لحاقها عارض فلا يعتد به، فإن بني مثل: (سَبُعان) مِمَّا لامه ياء فُعِلَ بالياء بعد الضمة مع الألف والنون ما فُعِلَ بها مع التاء المقدر لزومها فيقال: (رَمُوَان) وهو مَثَل (سَبُعَان) مِن الرمي.

=

فلو جاءت التاء بعد بناء الصيغة المطلوبة لم يصح القلب، ووجب ترك الياء على حالها، نحو: "تمادية"؛ وهي مصدر دال على المرة، وفعله: تمادى: وأصل المصدر: تماديا -بضم قبل الياء كسرة، لتسلم الياء من قبلها واوا. ثم جاءت التاء الدالة على الوحدة بعد انقلاب الضمة كسرة.

وقد تكون لاما لاسم مختوم بالألف والنون الزائدتين؛ كبناء صيغة من الفعل: رمى على وزان: سبعان "بفتح، فضم، ففتح مع مد... اسم موضع" فيقال: رموان".

٣- أن تكون لاما لاسم على وزن: فعلى -بفتح، فسكون، ففتح مع المد- نحو: تقوى، وشروي، وفتوى... والأصل: تقيا، وشريا، وفتيا... بدليل: تقيت، وشربت، وفتيت؛ فأبدلت الياء واوا في الثلاثة، وفي نظائرها من الأسماء المحضة، لا. الأوصاف.

٤- أن تكون عينا لكلمة على وزن: فعلى -بضم، فسكون، ففتح مع المد- بشرط أن تكون الكلمة اسما محضا، أي: خالصا من شائبة الوصفية؛ نحو: "طوبى"، التي هي اسم خالص الاسمي، للجنة، أو لشجرة فيها فإن لم تكن اسما محضا وكانت صفة محضة، -أي: خالصة من شائبة الاسمية- وجب تصحيح الياء وكسرها ما قبلها؛ لكي تسلم من قبلها واوا، ولا يكاد يعرف من هذا النوع -كما قالوا- إلا كلمتان هما: ضيزى وحيكى، وأصلهما: ضوزى، وحوكى، بالواو الساكنة فيهما، المسبوقة بضمة. قلبت الواو ياء ساكنة، وقلبت الضمة قبلها كسرة.

فإن كانت الصفة غير محضة -لجريانها مجرى الأسماء، جاز في الرأي الأنسب القلب والتصحيح، وفي الحالتين تكون الصفة غير المحضة دالة على التفضيل؛ لأنها مؤنث "أفعل" الدال على التفضيل أيضا، ومن أمثلتها: "طوبى أو: طيبى، مؤنث أطيب"، "كوسى أو: كيسى؛ مؤنث أكيس"، "ضوقى أو: ضيقى، مؤنث: أضيق"، "خورى، أو خيرى، مؤنث: أخير".

فصل

إذا انضم ما قبل الياء الساكنة المفردة واتصلت بالآخر أو ما هو في حكم الآخر أبدلت الضمة كسرة فَسَلِمت الياء جمعاً كان ما هي فيه كـ(بِيض) أو مفرداً كـ(عَيْسة[1]) من قولهم: جمل أعْيَس - أي: أبيض بَيِّن العِيْسَة، والْعِيَس - فالأصل فيهما بُيْض، وعُيْسة ثُمَّ فُعِلَ بهما ما ذكر.

والدليل على ضم هذه الياء وهذه العين في الأصل أنَّ بيضاً جمعٌ لصفة على (أَفْعَل) مذكر (فَعْلاء)، فيجب كونه على (فُعْل) كأحْمَر وحُمْر، وأخْضَر وخُضْر، وأنَّ العيسة اسم للون الوصف منه على (أفْعَل وفَعْلاء) فيجب كونه على فُعْلَة كالحُمْرَة والخُضْرَة.

فصل

فلو انفصلت الياء أقرت الضمة التي قبلها وقلبت الياء واوٌ، كـ(مؤسر) اسم فاعل من (أيسر) إذا استغنى، و(عوطط[2]) بمعنى (عيط) - وهي النوق التي لم تحمل - يقال: عاطت الناقة تعيط إذا ضربها الفحل و لم تحمل. والعوطط أيضاً مصدر عاطت الناقة.

وأنما لم تقر الضمة قبل الياء المتصلة بالآخر فتنقلب واواً، وأقرت قبل الياء المنفصلة من الطرف، لأن أحد الأمرين إما إبدال الياء واواً، أخفهما إبدال الضمة، فاستعمل في أحق المحلين بالتخفيف وهو ما اتصل بالآخر واستعمل فيما أنفصل عنه، لأن الواو مثقلة، واستثقالها متزايد بتأخيرها، وإن كان الموضع لها بالأصالة فكيف إذا كان لغيرها.

---

(١) العَيَسُ: عَسْبُ الجملِ، أي: ضِرابُهث. والعَيَسُ والعِيسَةُ: لونٌ أبيضُ مشرب صفاءً في ظُلْمة خفيَّة. يقال: جملٌ أَعْيَسُ، وناقة عَيْساء. والجمعُ: عِيسٌ قال رؤبة: بالعيس تمطوها قياق تَمْتَطي
والعَرَبُ خصّت بالعيس عِراب الإبلِ البيض خاصّة. وبناء عِيسَة: فُعْلة على قياس كُمْتَة وصُهْبَة، ولكنْ قَبُح الياءُ بعد الضَّمّة فكُسِرَت العين على الياء. ظبيٌ أعيس. [العين:١/١٢٦]

(٢) قال ابن سيده: عاطَت الناقةُ تَعُوطُ عَوْطاً وتَعوَّطَتْ كتَعَيَّطَتْ، وقال الأزهري: قال الكسائي: إذا لم تحمل الناقة أول سنة يَطْرُقُها الفحلُ فهي عائط وحائلٌ فإذا لم تحمل السنةَ المُقبلة أيضاً فهي عائطُ عُوطٍ وعُوطَطٍ زاد الجوهري وعائطُ عيطٍ قال وجمعها عُوطٌ وعِيطٌ وعيطَطٌ وعُوطَطٌ وحُولٌ وحُولَلٌ قال ويقال عاطَتِ الناقة تَعُوطُ قال وقال أبو عبيد وبعضهم يقول عُوطَطٌ مصدر ولا يجعله جمعاً وكذلك حُولَلٌ. [اللسان: ٧/٣٥٧]

وقد يعترض على هذا بأن يقال: التغير بتبدل الحرف أشد من التغير بتبدل الحركة، فكان القريب من الآخر أحق به من البعيد،والأولى أن يقال: لما كان تبدل الحركة يلزم منه زوال الوزن الأصلي كان أمكن في الإعلال وأبعد من التصحيح فخص به ماقرب من الآخر الذي هو بالإعلال أولى، بخلاف تبدل الياء واواً مع بقاء الضمة فإنه كلا تغيير لبقاء الوزن الأصلي، وأيضاً فإن تبديل الضمة بكسرة عمل محض، لأنه اختياري، وتبدل بعد الضمة واواً عمل اضطراري فأشبه التصحيح فخص بما بعد من الطرف.

وفرق أبو الحسن بين الجمع والمفرد في هذا الحكم فرأى أن إبدال الضمة كسرة – لتسليم الياء – مخصوص بالجمع، لأن فيه ثقلاً ليس في المفرد، فأوثر بأخف الإعلالين.

ولو كان الأمر كما أدعى لقيل في (عِيْسَة): عِوْسَة، لأنه مفرد، ويمكن الاعتذار لأبي الحسن عن (عيسة) بأن فيه ثقلاً للزوم تأنيثة فأشبه الجمع. وقد حكى الأزهري ان من العرب من يقول: معوشة في معيشة. وهذا مما يقوي قول أبي الحسن، لأن المعوشة مفعلة من العيش وهو مفرد، ولكن الاستدلال به لا يساوي الاستدلال بعيسة ولا يقاربه، لأن جميع العرب يقولون: عيسة. وجمهورهم يقولون: معيشة لا معوشة، فثبت أن إبدال الياء فيه واواً حكم مبني على ما استعملة جميع العرب، وإبدال الياء فيه واواً حكم مبني على قول شاذ، والشاذ لا يعول عليه.

وأما الصفة التي على وزن (فُعْلَى) كـ(الكيسى والخيرى) مؤنثي (الأكْيس) و(الأخْيَر)، فالأجود فيه إبدال الضمة، وتسلم الياء تشبيهاً لألف التأنيث بهائه في تقدير تمام الكلمة بدونهما، وإيثاراً بأخف الإعلالين أثقل المثالين، (وهو الصفة، فلو كان إسماً كطوبي، تعين أثقل الإعلانين). وهو إبدال الياء واواً، لأن الاسم أخف من الصفة، فكان أحمل لمزيد الثقل، كما حركوا عين (فَعْلة) اسماً حين جمعوه و لم يحركوه من الصفة نحو: (جَفْنَات وضَخْمَات)، وقد روي عن العرب (الكُوسَى والخُورَي) فعوملا معاملة عُوطَط تشبيهاً للألف – للزومها وعدم تقدير انفصالها – بالحرف الثاني من عوطط. وكذلك روى (الضوقي) في أنثى الأضيق.

فصل

يجب بعد الكسرة قلب الواو ياءً إن تأخرت أو كانت كالمتأخرة نحو: (رَضِي، وشَجِيَة) وأصلهما الواو؛ لأنَّهما من الرضوان والشجو.

وشذَّ التصحيح في قولهم: (مقاتوة[1]) جمع (مَقْتَوى) - وهو الخادم -.

وكذلك بعد الفتحة بشرط وقوع الواو رابعة فصاعداً نحو: (أعْلَيْت واسْتَعْلَيْت، والْمُعْلَى والْمُعْتَلى، والمعلاة والْمُسْتَعْلاَة).

وإنَّما قلبت الواو المتأخرة لفظاً أو تقديراً؛ لأن أكثر ما يكون ذلك في محمول على مكسور ما قبل آخره، كأُعْلي، فإنَّه محمول على (يُعْلِي)؛ لأنَّه مضارعه، وكـ(يرضَى) فإنَّه محمول على (رَضِي) فإنَّه ماضيه، وكـ(تزكَّى ويتزكَّى) فإنَّهما محمولان على (زَكِّيَ) و (يُزَكِّي)، وكـ(معلًّى) فإنَّه محمول على (مُعَلٍّ)، وكـ(الأزكى) فإنَّه محمول على (زاكٍ)، ثُمَّ حمل على المشتق ما ليس مشتقاً.

وقالوا في (يَشْأى) - فعل مضارع (شَأَوْتُ) -: هما يَشْأَيان.

---

(١) القَتْوُ: حُسْنُ الخِدْمَة، يَقْتُو المُلُوكَ: أي يَخْدُمُهم. والمُقَاتِيَةُ: الخُدَّام، والواحِدُ مَقْتَوِيٌّ، ومَقْتَوُوْنَ - بالنُّون -، وقيل: هو الذي يَخْدُمُ بطعام بطنه. والمَقْتَوِيُّ مَنْسُوبٌ إلى المَقْتَى - وهو مَصْدَرٌ على مَفْعَلٍ - من القَتْوِ، كالمَغْزى من الغَزْو. وقيل: جَمْعُ المَقْتَوِيِّ مَقَاتوَةٌ ومَقَاتِيَةٌ. [المحيط في اللغة: ١/٤٩٣]

قالَ سِيْبَوَيْه: سأَلْت الخليلَ عن مَقْتوٍ ومَقْتَوين فقالَ: هذا بمَنْزِلَة الأشْعرِيِّ والأَشْعَرِين، وكان القياسُ إذ حَذَفْت ياءَ النَّسَبِ منه أَنْ يقالَ: مَقْتَوْن كما قالوا في الأَعْلى الأَعْلَوْن إلاَّ أنَّ اللامَ صحَّت في مَقْتَوين، لتكونَ صحَّتها دَلالَةً على إرادَة النَّسَبِ، ليعلمَ أنَّ هذا الجَمْعَ المَحْذُوفَ منه النَّسَب بمَنْزِلَة المُثْبت فيه. قالَ سِيْبَوَيْه: وإنْ شِئْت قُلْت جاؤُوا به على الأَصْلِ كما قالوا: مَقَاتوَةٌ، وليسَ كلّ العَرَبِ يَعْرف هذه الكَلِمَة. قالَ: وإن شِئتَ قُلت بمَنْزِلَة مِذْرَوَيْنِ حيث لم يَكُنْ له واحِدٌ يُفْرَدُ.

وقالَ أَبو عُثْمان: لم أَسْمَع مثْلَ مَقَاتوَة إلاَّ سَواسِوَةٌ في سَواسِيَة ومَعْناه سَواء.

(أو الميمُ فيه أَصْليَّةٌ) فيكونُ (من مَقَتَ) إذا (خَدَمَ)، فعلى هذا بابُه مقت، ولم يَذْكرْه المصنِّفُ هناك ونبَّهنا عليه. [تاج العروس: ٣٩/٢٧١]

فصل

يجب إبدال الضمة كسرة إن وليها - في آخر الاسم - ياء أو واو لأنَّهم لما فتحوا عينه؛ لأجل أنَّها حرف حلق أشبه ما تفتح عينه؛ لأجل كسرها في الماضي كـ(شَقِيَ يَشْقَى). فَفُعل به من القلب ما فعل بشبيهه.

وهذا الذي فُعِل بيَشْأى حملاً على يَشْقَى شبيه بقولهم في تَأبى: تِئْبَى حملاً على تِبْقَى وغيره مما فتح عين مضارعه؛ لكسرها في المضي إذ حرف المضارعة لا يكسر من الثلاثي إلاّ لذلك.

وقد يقال في (يشأى) إنَّه محمول على (أشأى) المسند إلى المتكلم، و (أشأى) المسند إلى المتكلم محمول على ذي همزة التعدية لتوافقهما وزناً ولفظاً، ويمكن أن يقال: إنَّ قولهم: (يشأيان) ليس على لغة مَنْ قال: (شأوت) بل على لغة مَنْ قال: (شأيت) حكاهما ابن السكيت. ثُمَّ استغنى بذلك عن أن يقال: (يشأوان) كأظْبٍ، جمع ظبيٍ، وأجْرٍ جمع جرْوٍ. فأصلهما أظْبُيٌ وأجْرُوٌ كأفلس وأضْرُس، فكسرت عيناهما وجريا مجرى قاض و غاز، لأنَّه ليس في الأسماء المتمكنة ما آخره حرف علة يلي ضمة، إنما يكون في الأفعال نحو: يَدْعُو، ويَغْزُو.

فإن قيل: لِمَ خص الفعْل وهو أثقل من الاسم بهذا الذي رفض من الاسم؟

فالجواب: أن ذلك سهل عليهم في الفعل لتعرضه بحذف آخره في الجزم، والمستثقل إذا كان بصدد الزوال هان أمره، والاسم ليس كذلك.

وأيضاً فإن آخر الاسم معرض لما تتعذر الواو معه أو يكثر استثقالها كالجر وياء المتكلم دون نون وقاية، وياء النسب.

وآخر الفعل ليس كذلك، ولذلك لم نبال بـ(هُو) و(ذو) بمعنى (الذي)، لأنه لا يلحقهما ما ذكرته.

فصل

لا تغير الضمة الكائنة في غير واو قبل واو بعده هاء التأنيث إنْ بُنيَت الكلمة عليها كعَرْقُوَة، فلو قُدِّر عروضها أبدلت الضمةُ كسرةً والواوُ ياءً، مثل أن يجاء للعَرْقى والقَلَنْسَى بواحد مبني عليهما بناء عباءة على عباء؛ فإنَّ الواجب أن يقال فيه من (العَرْقى) عَرْقِيَة، ومن (القلنسى): (قَلَنسِية) [1]. والأصل: (عَرْقُوَةٌ) و (قَلَنْسُوة). فلم يستعمل الأصل مع الهاء العارضة كما لم يستعمل قبل عروضها.

فلو كانت الضمة في واو قبل الواو التي بعدها هاء التأنيث تضاعف الاستثقال: فيتعين الإعلال مطلقاً نحو أن تبنى مثل: (عَرْقُوَة) من غَزْوٍ، فإنَّك تقول فيه: (غَزْوِيَة). والأصل: (غَزْوُوَة). ثُمَّ فعل به ما ذكر من الكسر والإبدال.

وكذلك لو كانت الواوان أصليتين كبناء مثل (مَقْدِرَة) من (قوة) فإنَّك تقول فيه: (مَقْوِيَة)، والأصل: (مَقْوُوَة) ثُمَّ فُعِلَ به ما ذكر.

فصل

تحذف الياءان المدغم إحداهما في الأخرى إن كانتا زائدتين ووليهما مثلاهما، كقولك: (كُرْسيٌّ) في النسب إلى (كُرْسِي)، والأصل: (كُرْسِيِّيٌّ)، فاستثقل توالي إدغامين في أربع ياءات زوائد، وكانت الأوليان في حكم زيادة واحدة فحذفتا معاً، كما حذفتا معاً في الترخيم.

ويدل على إلحاق ياءين غير الكائنتين قبل النسب أنَّ (بخاتي[2]) اسم رجل لا ينصرف فإذا نسب إليه انصرف فقيل: هذا بَخَاتِيٌّ، فلو كانت الياءان هما اللتان كانتا قبل لما تغير

---

(١) القَلْسُوَة والقَلْساة والقَلَنْسُوة والقُلَنْسِيَة والقَلَنْسَاة والقَلْنِيسَةُ من ملابس الرُّؤُوس معروف والواو في قَلَنْسُوة للزيادة غير الإلحاق وغير المعنى أما الإلحاق فليس في الأسماء مثل فَعَلُّلَة وأما المعنى فليس في قلنسوة أكثر مما في قَلْساة وجمع القَلَنْسُوة والقُلَنْسِيَة والقَلَنْساة قَلانِسُ وقَلاسٍ وقَلَنْسٍ قال لا مَهلَ حتى تَلْحَقِي بعَنْسِ أهلِ الرِّياطِ البيضِ والقَلَنْسِي وقَلَنْسَى. [اللسان:٦/١٧٩]

(٢) الْبُخْتُ نَوْعٌ مِنَ الْإِبِلِ قَالَ الشَّاعِرُ لَبَنُ الْبُخْتِ فِي قِصَاعِ الْخَلَنْجِ الْوَاحِدُ بُخْتِيٌّ مِثْلُ: رُومٍ وَرُومِيٍّ ثُمَّ يُجْمَعُ عَلَى الْبَخَاتِيِّ وَيُخَفَّفُ وَيُثَقَّلُ وَفِي التَّهْذِيبِ وَهُوَ أَعْجَمِيٌّ مُعَرَّبٌ وَالْبَخْتُ الْحَظُّ وَزْنًا وَمَعْنًى وَهُوَ عَجَمِيٌّ وَمِنْ هُنَا تَوَقَّفَ بَعْضُهُمْ فِي كَوْنِ الْبَخْتِ عَرَبِيَّةً الَّتِي هِيَ أَصْلُ الْبَخَاتِيِّ.

حكمه، فإنْ كانت الأولى مخصوصة بالزيادة سابقة في الوجود للثالثة والرابعة حُذفَت وقُلبَت الثانية واواً وفتح ما قبلها، إن لم يكن مفتوحاً كَعَلَوِيّ في النسب إلى عَلِيّ، والأصل: عَلِيِّيٌّ، فاستثقل فيه ما استثقل في الأول ولم تكن الأوليان زائدتين فاقتصر على حذف الزائد، فبقي عَلِيِيّ ثُمَّ كمل التخفيف بإبدال الكسرة فتحةً، والياء واواً؛ فراراً من توالي الأمثال.

فلو كان ما قبل الياء المحذوفة مفتوحاً اقتصر على الحذف والقلب كقولك في النسب إلى (قُصَيٍّ): (قُصَوِيّ).

فلو كانت الأولى متأخرة في الوجود لم تحذف كالياء الأولى في (عُدَيِّي) تصغير (عَدَوِيّ) والأصل فيه (عُدَيْوِيّ).

فعمل به ما يعمل بِعُرْوَةَ في التصغير حين يقال: عُرَيَّة؛ لأنَّ الواو فيهما لام ولا سبيل إلى تصحيح اللام مع وجود سبب الإعلال وإنَّما يوجد ذلك في الواو الكائنة عيناً كأُسَيْوَد، والأجود مع ذلك أُسيِّد بالإعلال، واغتفر توالي ياءين مُشددتين؛ لأنَّ التخلص منه لا يمكن إلاَّ بتفويت الدلالة على التصغير لو قيل: عُدَوِيّ[1]. أو بتصحيح ما لا يصحح لو قيل: عُدَيْوِيّ، فكان توالي الياءين المشددتين أهون من ذلك، مع أنَّ من العرب من يرتكبه ولو لم يلزم من تركه ما ذكر كقول بعضهم في النسب إلى أميَّة: أُمَيِّيٌّ، فلأن يغتفر في تصغير عَدَوِيٌّ، ونحوه أخف وأولى[2].

---

(١) إذا حقرت عدويٌّ اسم رجل أو صفة قلت: عديٌّ (أربع ياءات) لابدَّ من ذا. ومن قال: عدويٌّ فقد أطأ وترك المعنى، لأنه لا يريد أن يضيف إلى عديٍّ محقراً، إنَّما يريد أن يحقَّر المضاف إليه، فلا بدّ من ذا. ولايجوز عديويٌّ في قول من قال: أسيود، لأنَّ ياء الإضافة بمنزلة الهاء في غزوة، فصارت الواو في عدويٍّ آخرة كما أنَّها في غزوةٍ آخرة، فلمَّا لم يجز غزيوةٌ كذلك لم يجز عديويٌّ. [الكتاب لسيبوية: ١/٢٨٧]

(٢) إذا حقَّرت أمويٌّ قلت: أميِّيٌّ كما قلت في عدوي، لأنَّ أمويّ ليس بناؤه بناء المحقَّر، إنَّما بناؤه بناء فعليٌّ، فإذا أردت أن تحقِّر الأمويّ لم يكن من ياء التصغير بدٌّ، كما أنَّك لو حقَّرت الثقفيَّ لقلت: الثقيفيُّ، فإنما أمويٌّ بمنزلة ثقفيٌّ، أخرج من بناء التحقير كما أخرج ثقيفٌ إلى فعليٌّ. [الكتاب لسيبويه: ١/٢٨٧]

فلو كانت الأولى والثانية أصلين وقبلهما زائد عُومِلتا معاملة يَاءَي عَلِيٍّ وقُصَيّ، وذلك كقولك في النسب إلى تحية: تَحَوِيٌّ.

وإن فَصَلَ الأصلين – المسبوقين بزائد – حرفُ لينٍ حذِف وعوملا المعاملة المذكورة، كقولك في النسب إلى مُحَيٍّ: مُحَوِيٌّ

فإن لم يكن قبلهما زائد كحيٍّ قلبت الثانية واواً وفتحت الأولى فتقول في النسب إلى حيٍّ: حَيَوِيٌّ، فلو كانت الأولى منقلبة عن واو ردت إلى أصلها كطووِي في النسب إلى طيٍّ أصله طَوْيٌ؛ لأنّه مصدر طويت فقلبت الواو ياءً إذ كانت ساكنة تليها ياء، فلما حركت ووليتها واوٌ عادت إلى أصلها.

و لم تقلب الياء والواو هنا ألفين حين حُرّكَتا وانفتح ما قبلهما؛ لئلا يتوالى إعلالان؛ إذ لابدّ من انقلاب الثانية واواً.

وأيضاً فإنَّ ياءَي النّسب زيادتان مخصوصتان بالأسماء فَصُحِّحَتا معها كما صُحِّحَتا مع ألف التأنيث والألف والنون في الصَّوَرَى، والْحَيَدَى، والْجَولاَن، وَالْهَيَمَان، وسيأتي بيان ذلك إن شاء الله تعالى.

ويقال في مثال (جِرْدَحْل) من (حيّي) على ما تقرر آنفاً: حِيْوَيٌّ. والأصل: حيِّيٌّ بأربع ياءات: مقابلة للراء، ومقابلة للدال، ومقابلة للحاء، ومقابلة للام، فعمل به ما عمل في النسب إلى حيٍّ وشبهه.

ويقال في مثال عُصْفُور من (شوى): (شُوَوِيٌّ) والأصل: (شُوْيُويٌ) ثُمَّ: (شُيِّيٌّ) ثُمَّ (شُوَوِيٌّ) يخالف المنسوب إلى شُيٍّ بضم الشين.

فصل

تبدل الواو أيضاً من الياء الواقعة ثالثة بعد متحرك إن وليها ياء مدغمة في أخرى كَفَتَوَيٌّ في النسب إلى (فَتَى). وكذلك يقال في المبنى منه على مثال: (حَمَصِيص[1]) – وهو بقلة –، وأصله فَتَيِيٌّ. الياء الأولى بإزاء الصاد الأولى منه، والثانية بإزاء يائه، والثالثة بإزاء الصاد الثانية، فأدغمت الثانية في الثالثة فصار (فَتَيًّا) ثُمَّ قلبت الثانية واواً كما فعل في النسب فراراً من توالي الأمثال؛ لأنَّ كسرة الياء المتحرك ما قبلها بمنزلة ياء أخرى. كما أنَّ ضمة الواو المتحرك ما قبلها بمنزلة واو أخرى؛ فلذلك فُرَّ من (مَقْوُوةٍ) إلى مَقْوِيَّةٍ على كُلِّ حال.

وقد تسلم الياء الأولى في مثال (حَمَصِيص) المذكور خلافاً للمازني، وإن كانت لا تسلم في المنسوب؛ لأنَّها فيه تقدر طرفاً؛ لأنَّ ياء النسب عارضة كهاء التأنيث، فتنقلب ألفاً لتحركها وفتح ما قبلها، وتدعو الحاجة إلى تحريكها؛ لملاقاتها الساكنة بعدها؛ فتقلب واواً ولا تحذف؛ لئلا يلتبس بفعيل. ولا تثبت كثبوتها في (دَابَّة)؛ لأنَّ مثل ذلك في باب الياء والواو مرفوض.

وأمَّا مثال (حَمَصِيص) المذكور فلا تقدر ياؤه الأولى طرفاً للزوم ما بعدها، فمن قلبها شبهها بلام المنسوب، ومَنْ لم يقلبها شبهها بعين (حيي) و (عيي).

فإنْ كان ما قبل الياء الأولى مكسوراً فتح مع قلبها كـ(صَدَوِيٌّ) في النسب إلى (صَدٍ)، فإن كانت هي رابعة حُذِفَت، وقد تقلب ويفتح ما قبلها كـ(قاضِيّ) و(قَاضَوِيّ) في النسب إلى (قاضٍ) ويتعين الحذف فيما زاد على ذلك كـ(مُشْتَرِيّ) و(مُسْتَدْعِيّ) في النسب إلى (مُشْتَرٍ) و (مُسْتَدْعٍ).

---

(١) الحَمَصِيصُ بَقْلَةٌ دون الحُمَّاضِ في الحُموضة طيِّبةُ الطعم تنبُت في رَمْل عالج وهي من أَحْرار البُقول واحدته حَمَصِيصةٌ وقال أَبو حنيفة بقْلةُ الحَمَصِيص حامضةٌ تُجْعَلُ في الأَقِط تأْكله الناسُ والإِبل والغنم وأَنشد في رَبْرَب خِماصٍ يأْكُلْنَ من قُرَّاصٍ وحَمَصِيصٍ واصِ قال الأَزهري رأَيت الحَمَصِيصَ في جبال الدَّهْناء وما يَليها وهي بَقْلة جَعْدة الورَق حامضةٌ ولها ثمرة كثمرة الحُمَّاضِ وطعمُها كطعْمة وسمعتهم يُشَدِّدون الميم من الحَمصِيص وكنَّا نأْكله إِذا أَجَمْنا التمر وحلاوتَه نَتَحَمَّضُ به ونَسْتَطيبُه. [اللسان:١٧/٧]

فصل

تحذف كل ياء تطرفت لفظاً أو تقديراً بعد ياء مكسورة مدغم فيها أخرى في غير فعلٍ أو اسم جارٍ عليه.

كقولك في تصغير (عطاء): (عُطَيٍّ)، وفي تصغير (إدَاوَة): (أُدَيّة)، الأصل فيه (عُطَيّيٍّ) و(أُوديِّيَة) بثلاث ياءات، الأولى للتصغير، والثانية بدل من الألف، والثالثة بدل من لام الكلمة، فاستثقل توالي ثلاث ياءات مع كسر المتوسطة منهن فحذفت الأخيرة تخفيفاً، وكانت بالحذف أولى؛ لتطرفها لفظاً في (عُطَيٍّ) وتقديراً في (أُدَيَّة)، واشترط كسر المتوسطة؛ لأنَّها لو فتحت انقلبت الثالثة ألفاً، ولو سكنت جرت الثالثة مجرى الصحيح، ولا فرق عند سيبويه بين زيادة الثانية كما هي في تصغير (عطاء)، وعدم زيادتها كما هي في تصغير (أحْوَى)؛ لاستواء اللفظين في الثقل لو جاءا تامَّين، فتقول في تصغير أحْوَى: (أُحَيٌّ) غير مصروف، والأصل: (أُحَيْوِيٌّ) فقلبت الواو وأدغم فيها ياء التصغير، فصار (أُحَيِيٌّ)، فاجتمع فيه ما اجتمع في (عُطَيّيّ) قبل أن يخفف بالحذف فألحق به.

وأبو عمرو يفرِّق فيحذف في (عُطَيّ) ونحوه مِمَّا الياء الأولى والثانية فيه زائدتان ولا يحذف في (أُحَيٍّ) ونحوه؛ لأنَّ الياء الثانية فيه موضع العين مع الإجماع على اغتفار ذلك في الفعل كـ(أُحيي) مضارع (حَيَّيْتُ)، وفي الاسم الجاري عليه كـ(الْمُحْيّ) و(التزَيّ) مصدر تَزَيَّا بالشيء. وإنَّما اغتفر ذلك في الفعل من أجل أنَّه عرضة لحذف آخره بالجزم ثُمَّ حُمِلَ عليه اسم الفاعل والمصدر.

فصل

لو بني مثل: (جَيِّد) من (قُوَّة) وجب على قول سيبويه أن يكون (قَيًا)، وعلى قول أبي عمرو أن يكو (قَيِّيا)، وأصله: (قيوى)، فقلبت الواو، وأدغم فيها الياء فصار (قَيِيًّا) فيحذف الثالثة سيبويه؛ لأنَّها كالمحذوفة من (عُطيٍّ) في كونها ثالثةً تاليةً مكسورة، مدغماً فيها أخرى. ولا يحذفها أبو عمرو؛ لأنَّ التي وليتها غير زائدة، فأشبهت آخر (مُحيٍّ) و(تَزَيٍّ).

فصل

إذا التقت الواو والياء في كلمة(١)، وسكن سابقهما، ولم يكن عارضاً، هو ولا سكونه أبدلت الواو ياء، وأدغمت إحدى الياءين في الأخرى كـ(سَيِّد).

---

(١) إبدال الياء من الواو في عشر مسائل:

إحداها: أن تقع بعد كسرة وهي إما طَرَفٌ كَرَضِيَ وقَوِيَ وعُفِيَ - والغَازِي والدَّاعِي أو قبل تاء التانيث كشَجِيَة وأكْسِيَة وغَازِيَة وعُرَيْقِيَة في تصغير عَرْقُوَة وَشَذَّ سَوَاسِوَةَ في جمع سواء ومَقَاتِوَة بمعنى خُدَّام أو قَبْلَ الألف والنون الزائدتين كقولك في مثال قَطِرَان من الغزو: غَزِيَان.

الثانية: أن تقع عينا لمصدر فعل أعِلَّتْ فيه ويكُون قبلها كسرة وبعدها ألف كصِيَام وقِيَام وانْقِيَاد واعْتِيَاد بخلاف نحو سِوَار وسِوَاك لانتفاء المصدرية ونحو لاَوَذَ لِوَاذاً وجَاوَرَ جِوَاراً لصحة عين الفعل وحَالَ حِوَلاً وعَادَ المريض عِوَداً لعدم الألف وَراحَ رَوَاحًا لعدم الكَسرة وقلَّ الإعلال فيه نحو قوله تعالى: (جَعَلَ اللهُ لَكَمْ قِيَاماً وَارْزُقُوهُمْ) وقوله تعالى: (جَعَلَ اللهُ الكَعْبَةَ البَيْتَ الْحرَامَ قِيَماً للنَّاسِ) في قراءة نافع وابن عامر في النساء وفي قراءة ابن عامر في المائدة

وشَذَّ التصحيح مع استيفاء الشروط في قولهم: نارت الظبية نِوَاراً بمعنى نَفَرَت ولم يُسْمع له نظير

الثالثة: أن تقع عيناً لجمع صحيح اللام وقبلها كسرة. وهي في الواحد: إما مُعَلَّة نحو دَار وَدِيَارٍ وَحِيلَة وَحِيَلٍ ودِيمة وَدِيَمٍ وَقِيمَة وَقِيَمٍ وَقَامَة وَقِيَمٍ وشذ حاجة وحِوَج وإما شبيهة بالمعَلة وهي الساكنة. وشرط القلب في هذه أن يكون بعدها في الجمع ألف كعَوْطٍ وسِيَاطٍ وَحَوْضٍ وَحِيَاضٍ وَرَوْضٍ وَرِيَاضٍ فإن فقدت صححت الواو نحو كُوز وِكوَزَةٍ وَعَوْد - بفتح أوله للمسن من الإبل - وعِوَدَة وشذ قولهم ثِيَرَة وتصحح الواو إن تحركت في الواحد نحو طَوِيل وطِوَال وشذ قوله: (وَأَنَّ أَعِزَّاء الرِّجالِ طِيَالُهَا...)

قيل: ومنه: (الصَّافِنَاتُ الجِيَاد) وقيل: جمع جَيِّد لا جَوَاد. أو أعلت لامه كجمع رَيَّان وجوّ - بتشديد الواو - فيقال: رِوَاء وَجِوَاء بتصحيح العين لئلا يتوالى إعلالان وكذلك ما أشبههما وهذا الموضع ليس محرراً في الخلاصة ولا في غيرها من كتب الناظم فتأمله.

الرابعة: أن تقع طَرَفاً رابعة فصاعداً فتقول: عَطَوْتُ وَزَكَوْتَ فإذا جئت بالهمزة أو التضعيف قلت: أَعْطَيْتُ وَزَكَّيْتُ. وتقول في اسم المفعول: مُعْطَيَان وَمُزَكَّيَات حملوا الماضي على المضارع واسمَ المفعولِ على اسم الفاعل فإن كلا منهما قبل آخره كسرة. وسأل سيبويه الخليل عن وجه إعلال نحو تَغَازَيْنَا وتَدَاعَيْنَا مع ان المضارع لا كسر قبل آخره فإجاب بأن الإعلال ثبتَ قبل مجيء التاء في أوله - وهو غازَيْنَا وَدَاعَيْنَا - حملا على نُغَازِي وَنُدَاعِي ثم استصحب معها .

=

الخامسة: أن تلى كسرَة وهي ساكنة مفردة نحو مِيزَان وَمِيقَات بخلاف نحو صِوَان وَسِوَار وَاجْلِوَّاذ وَاعلِوَّاط

السادسة: أن تكون لاماً لفُعْلَى - بالضم - صفة نحو (إنَّا زَيَّنَّا السماءَ الدُّنْيَا) وقولك: للمتَّقِينَ الدَّرَجة العُلْيا وأما قول الحجازيين " القُصْوَى " فشاذ قياساً فيصح استعمالا نُبِّه به على الأصل كما في اسْتَحْوَذَ والقَوَد فإن كانت فُعْلَى أسماً لم تغير كقوله: (أدَاراً بِحُزْوَى هِجْتِ لِلْعَيْنِ عَبْرَة).

السابعة: أن تلتقى هى والياء في كلمة والسابق منهما اكنٌ متأصل ذاتاً وسكوناً ويجب حينئذ إدغام الياء في الياء مثال ذلك فيما تقدمت فيه الياء سيِّد وميِّت اصلهما سَيْوِد ومَيْوِت ومثاله فيما تقدمت الواو طَيٌّ وَلَيٌّ مصدرا طَوَيْتُ وَلَوَيتَ وأصلهما طَوْيٌ وَلَوْيٌ.

ويجب التصحيحُ إن كانا من كلمتين نحو " يَدْعُو يَاسِر " و " يَرْمِي واعد " أ و كان السابق منهما متحركا نحو طويل وغَيُور أو عارض الذات نحو رُؤْية مخفف رُؤْية او عارض السكون نحو قَوْىَ فإن أصله الكسر ثم إنه سُكِّن للتخفيف كما يقال في عَلِم: عَلْم.

وشذ عما ذكرنا ثلاثة أنواع: نوع أُعِلَّ ولم يستوف الشروط كقراءة بعضهم: (إنْ كُنْتُم لِلرُّيَّا تَعْبُرُونَ) بالإبدال والإدغام ونوع صحح مع استيفائها نحو ضَيْوَن وأيْوَم وعَوَى الكلب عَوْيَة وَرَجاء بن حَيْوَة ونوع أبدلت فيه الياء واواً وأدغمت الواو فيها نحو عَوَّة ونَهُوٌّ عن المنكر. في تصغير ما يكسَّرُ على مَفَاعل - نحو جَدْوَل وأسْوَد للحية - الإعلال والتصحيح

الثامنة: أن تكون لامَ مفعولِ الذى ماضيه على فَعِلَ - بكسر العين — نحو رَضِيَة فهو مَرْضِيٌّ وقَوِىَ على زيد مَقْوِيٌّ عليه وشذ قراءة بعضهم: (مَرْضُوَّة) فإن كانت عين الفعل مفتوحة وجب التصحيح نحو مَغْزُوٌّ ومَدْعُوٌّ شاذ كقوله: (أَنَا اللَّيْثُ مَعْدِيّاً عَلَيَّ وَعَادِياً...).

والتاسعة: أن تكون لامَ فُعول جمعاً نحو عَصاً وعُصِيٍّ وقَفاً وقُفِيّ ودَلْو ودُلِي والتصحيح شاذ قالوا: أُبُوٌّ وأُخُوٌّ ونُحُوٌّ جمعاً لنحو وهو الجهة ونُجُوٌّ - بالجيم - جمعاً لنَجْو وهو السحاب الذي هَرَاقَ ماءه وبَهْوٌ وهو المصدر وبُهُوٌّ.

فإن كان فُعُول مفرداً وجب التصحيح نحو (وَعَتَوا عُتُوًّا كبيراً) (لاَ يُرِيدُون عُلُوًّا في الارْضِ) وتقول: نَما المَالُ نُمُوًّا وَسَمَا زيد سُمُوًّا وقد يُعلُّ نحو عَتَا الشيخُ عُتِيًّا وقسا قلبه قِسِيًّا.

العاشرة: أن تكون عيناً لفُعَّلٍ جمعاً صحيح اللام كصُمَّيَم ونُيَّم والأكثر فيه التصحيح تقول: صُوَّم ونُوَّم ويجب إن اعتلت اللام لئلا يتوالى إعلالان وذلك كشُوًّى وغُوًّى جمعَىْ شَاوٍ وغَاوٍ أو فُصِلت من العين نحو صُوَّام ونُوَّام لبعدها حينئذ من الطَّرَف وشذ قوله: (فَمَا أَرَّقَ النُّيَّامَ إلاَّ كلامُهَا...) [أوضح المسالك: ٣٩١-٣٨٨/٤]

و(طَيٌّ)، أصلهما: (سَيْوِدٌ)، و(طَوْيٌ)؛ لأنَّهما من (سَادَ يَسُودُ، وطَوَى يَطْوِي) ففعل بهما ما ذكر.

فإن استحقَّ هذا الحكمَ وكان المدغمُ فيه لامَ الكلمة وقبل المدغم ضمةٌ وجب إبدالها كسرة كــ(مَرْمِيٌّ)، و(ثُدُويٌّ)، و(بُغُويٌّ)، و(أَمْنُويٌّ)؛ لأنَّ **الأول**: اسم مفعول من فعل ثلاثي فتجب موازنته النظائر كــ(منسوب)، و (مكتوب).

والثاني: جمع (ثَدْي) فيجب كونه على فُعُول كــ (فُلُوس).

والثالث: (فَعُول)؛ لأنَّه إذا كان فَعُولاً كان خلوه من هاء التأنيث باستحقاق، وإذا كان فَعِيلاً يكون خلوه من هاء التأنيث شذوذاً، ولا يصار إلى الشذوذ مع إمكان العدول عنه.

والرابع: (أُفْعُولَة) من (التمني)؛ لأنَّه لو لم يكن أُفْعُولَة لكان أَفْعِلَة، وهو وزنٌ مرفوض.

ويمنع من هذا الإعلال كون السابق من الياء والواو عارض السكون نحو قولك في (قَوِيَّ): (قَوْيَ) بالتخفيف، كما يقال في (عَلِمَ): (عَلْمَ) فإنَّ الحركة منويّةٌ، فلا يصح الإدغام كما لا ترجع الياء إلى أصلها فيه، وفي (شَقْي) بسكون القاف.

ويمنع من الإعلال المذكور أيضاً كون السابق من الواو والياء عارضاً بانقلابه من غيره كانقلاب الواو في (بُويِع) من ألف (بايع) فلم يقل فيه (بُيِّعَ) لذلك، ولئلا يلتبس باب المفاعلة بباب التفعيل.

وكذلك الياء في (ديوان)[1] هي منقلبة من وَاوٍ بدلالة قولهم في الجمع: (دَوَاوِين) فلم يُعَلَّ (ديوان) بالإعلال المذكور؛ لأنَّ اجتماع الياء والواو فيه عارض؛ ولأنَّ إعلاله بما ذكر

---

(١) الديوان: قال الصولي: هو اسم فارسي تكلمت به العرب فقالوا: ديوان ولم يقولوا: ديوان بفتح الدال، كما قالوا: ديباج ولم يقولوا ديباج.

قال الصولي: حدثنا أبو العيناء قال: حدثني الأصمعي قال: كنا عند أبي عمرو ومعنا خلف الأحمر، فقال له رجل أسمعت من يقول ديوان بفتح الدال؟ فقال أبو عمرو: ولو جاز هذا لقالوا في جمعه: دياوين. فقال خلف: قد سمعت بعض حمير ينشد:

يُصَيِّرُهُ (دِيَّاناً) وهو مثل (دِوَّان) الذي فُرَّ منه، وسبب الفرار منه خوف التباس الاسم بالمصدر، فإنَّ فِعَّالاً مصدر فَعَّل كَكِذَّاب. فإذا جاء اسم على وزنه أبدلوا الياء الضعف الأول كما قالوا: (قِيرَاط، ودِينَار).

فإن كان فيه تاء التأنيث أَمِنُوا اللبس فتركوه على حاله نحو: (صِنَّارَةٌ).

ولأجل عروض الاجتماع تصح الواو المبدلة من همزة (تؤي) ونحوه على أنَّ الفرَّاء قد حكى: (رِيَّة) في (رُؤْيَة) (١).

=

عـــــدبني أن أزورك أم عمــــــرو ديــــــاوين تشـــــقق بالمــــــداد

فقال أبو عمرو لخلف: إن حمير لم يفدها هواء نجد. قال أبو العيناء: فسئل الأصمعي عن معنى البيت فقال: يعني أنه في بعث قد كتب اسمه فهو يخشى أن يحل به فيسقط.

قال محمد بن يحيى الصولي: والمعنى في أنه لو كان الواحد ديوان، لجمعوا دياوين، إن الياء تكون صحيحة أصلية، مثل ريحان ورياحين، فإذا قالوا:ديوان كان الياء زائدة، فإذا جمعوا انفتحت الدال فقالوا: دواوين، وهذا الصواب لأنهم يقولون: دون هذا فالواو أصلية كما قالوا: ميزان والأصل موزان، لأنه من الوزن، فالواو أصلية، فمن أجل استثقالهم الكسرة مع الواو، قالوا: ميزان قلبوا الواو ياء فلما جمعوا قالوا: دواوين ردوا الواو لانفتاح الدال. قال الشاعر:

يــــا زيـــن كتـــاب الـــدواوين وفيلســـــوف الخــــرد العـــين

يــــا فتنــــة ســــيقت إلى فتيـــة عـــــزاب كتـــاب مســــاكين

وكان سبب تدوين الدواوين، أن أبا بكر رحمه الله، لما تولى الأمر جاءه مال من البحرين، بعد أن وعد كل من له عند رسول الله صلى الله عليه وسلم عدة به، فأعطى جابر بن عبد الله عدة كانت له. وجاء مال البحرين فقسمه، فأخذ الرجل عشرة دراهم والمرأة كذلك والعبد كذلك. جاء في العام الثاني أكثر من ذلك، فأصابهم عشرون درهماً لكل واحد منهم، فتكلمت الأنصار في ذلك فقالوا: نصرنا وآوينا فلنا فضلنا، فلم تساوي بيننا وبين من ليس له شيء مما لنا؟ فقال أبو بكر: صدقتم ذاك لكم، فإن كنتم عملتموه لله فدعوا هذا وإن كنتم فعلتموه لغيره زدتكم، فقالوا: عملناه لله وانصرفوا. [أدب الكاتب:١/٥٠]

(١) أنشد أبو الجراح:

لعِرْضٌ من الأعراضِ يُمْســـي حَمامُـــه ويُضْحِي علـــى أفْنانـــه الغـــين يَهْتِـــفُ

وسمع الكسائي: (إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّيَّا تَعْبُرُونَ)[١] [يوسف:٤٣] وهذا من الاعتداد بالعارض فلا يقاس عليه.

فإن كان السابق مبدلاً بدلاً لازماً في اسم لا يناسب الفعل فحكمه حكم الأصلي كمثال (إِنْفَحَة[٢]) من (أوب) أصله: إِئْوَبَة، ثُمَّ: إِيْوَبَة، ثُمَّ: إِيَّبَة، ولا تفعل ذلك بمثل (احْمَرَّ) منه وأصله: إِئوبٌ ثُمَّ تبدل الهمزة الساكنة ياء؛ لسكونها بعد مكسورة فيقال: إِيْوَبٌّ، ولا يعمل به ما عمل إِيْوَبَة، حين قيل فيه: إِيَّبَة؛ لأنَّه اسم جامد لا يلزم نقله إلى صيغة تصحُّ فيه الهمزة، بخلاف مثال (احْمَرَّ) فإنَّه لا يستغنى فيه عن المضارع واسم الفاعل فيقال: يَأْوَبُّ فهو مُؤْوَبٌّ، فكان التقاء الياء والواو في (أَيْوَبَّ) شبيهاً بالتقائهما في (إِيْوَاء، وبُويِع) فلم يختلفا في الحكم.

فأمَّا لو كان التقاء الواو والياء في كلمتين فلابدَّ من التصحيح؛ لأنَّ التقاءهما حينئذٍ عارض، نحو: (لَوْ يَمَّمْت) و(لَدَيْ واصل).

=

أحبّ إلى قَلْـبي مِـن الـدِّيك رُيَّـةً ... وباب إذا مـا مـالَ للغَلْـق يَصْـرِفُ

أراد " رُؤْية " فلما ترك الهمز وجاءت واو ساكنة بعدها ياء تحولت ياءً مشددة، كما قالوا: لويته لَيًّا، وكويته كَيًّا، والأصل: لَوْياً، وكوياً. قال: وإن أشرت فيها إلى الضمة فقلت: رُيًّا، فرفعت الراء، فجائز، وتكون هذه الضمة مثل قوله: صُيل، وسُيق، بالإشارة. [تهذيب اللغة: ٥/١٦٦]

(١) (إن كنتم للرؤيا تعبرون) يقال: عبر الرؤيا عبارة بالكسر، وعبرها تعبيرًا؛ أي: فسرها، وأخبر بما تئول إليه. واللام في قوله: (للرؤيا) تسمى لام التعقيب، لأنها عقبت الإضافة. تقول: هذا عابر الرؤيا، وعابر للرؤيا، وضارب زيد، وضارب لزيد، ونحوه؛ كذا قاله الأزهري. [تفسير غريب القرآن ١/١٢٧]

(٢) إِنْفَحَةُ بِكَسْرِ الْهَمْزَةِ وَفَتْحِ الْفَاءِ وَتَخْفِيفِ الْحَاءِ أَوْ تَشْدِيدِهَا وَقَدْ يُقَالُ مِنْفَحَةٌ أَيْضًا وَهِيَ شَيْءٌ يُسْتَخْرَجُ مِنْ بَطْنِ الْجَدْيِ أَصْفَرُ يُعْصَرُ فِي صُوفَةٍ مُبْتَلَّةٍ فِي اللَّبَنِ فَيَغْلُظُ كَالْجُبْنِ وَلَا يَكُونُ إلَّا لِكُلِّ ذِي كَرِشٍ وَيُقَالُ كَرِشُهُ إلَّا أَنَّهُ مَا دَامَ رَضِيعًا سُمِّيَ ذَلِكَ الشَّيْءُ إِنْفَحَةً فَإِذَا فُطِمَ وَرَعَى فِي الْعُشْبِ قِيلَ اسْتَكْرَشَ أَيْ صَارَتْ إِنْفَحَتُهُ كَرِشًا. [المغرب:٢/٣٢٠]

ومن العرب من يحمل التصغير على التكسير فَيَقُول: جُدَيْولِ في تصغير جَدْول، واللغة الجيدة: جُدَيِّل، وكذلك ما أشبهه مما صحت الواو في جمعه على مثال مفاعل[1].

وأمَّا (ضَيْون، ويَوْمٌ أَيْوَمٌ)، ونحوهما فيحفظ على شذوذه، ولا يقاس عليه ولا يغير عن حاله.

فصل

إذا جمع ما لامُه واوٌ على فُعُول أبدلت لامه ياء ووجب للواو التي قبلها ما ذكر آنفاً من إبدالٍ وإدْغامٍ نحو: (دُلِيّ وعُصِيّ) في جمع (دَلْوٍ) و(عصا)، وفي الفاء التخيير بين الضم والكسر.

وكذلك كل فاء مضمومة تليها ياء مدغمة في ياء هي لام كـ(لُيٍّ) جمع (ألوى)، وقد يجيئ هذا الجمع مصححاً كـ(أُبُوٌّ) و(نُحُوٌّ) في جمع (أبٍ، ونَحْو). إن لم تكن عينه واواً كلامه كجوّ لو جُمِعَ على فُعُول.

وشذ تغليب الواو في قولهم: (فُتِيٌّ وفُتُوٌّ) حكاه الفراء، ويمكن أن يكون فتوّ على لغة من قال في التثنية: فتوان حكاه يعقوب فلام فتى على هذه اللغة واو، والأعرف كونها ياء لإجماع العرب على فِتْيَة وفِتْيَان.

فإن كانت الواو لام (مَفعُول) أو لام (فُعُول) مصدراً أو عين (فُعَّل) جمعاً جاز الإعلال. والتصحيحُ أكثر كـ(مَعْدُوٌّ ومَعْدِيٌّ) و (عُتُوٌّ وعُتِيٌّ)، و(صُوَّمٍ وصُيَّم).

---

(١) اعلم أنَّ أشياء تكون الواو فيها ثالثة وتكون زيادةً، فيجوز فيها ماجاز في أسود. وذلك نحو جدولٍ وقسورٍ، تقول: جديولٌ وقسيورٌ كما قلت: أسيود وأريوية؛ وذلك لأنَّ هذه الواو حيّةٌ، وإنّما ألحقت الثلاثة بالأربعة. ألا ترى أنَّك إذا كسَّرت هذا النحو للجمع ثبتت الواو كما تثبت في أسود حين قالوا: أساود، وفي مرودٍ حين قالوا: مراود. وكذلك جداول وقساور. وقال الفرزدق:

إلى هـــادرات صـــعاب الـــرُّؤس قســـاور للقســـور الأصـــيد

واعلم أنَّ الواو إذا كانت لاماً لم يجز فيها الثبات في التحقير على قول من قال: أسيود، وذلك قولك في غزوةٍ: غزيةٌ، وفي رضوى: رضيًّا، وفي عشواء عشيَّاء. فهذه الواو لاتثبت كما لا تثبت في فعيل، ولو جاز هذا لجاز في غزوٍ غزيوٌ، وهاء التأنيث ههنا بمنزلتها لو لم تكن، فهذه الواو التي هي آخر الاسم ضعيفة. [الكتاب لسيبويه: ١/٢٨٦]

وربما أُعِلَّ فُعَّال كـ(نُيَّام)؛ والتزم تصحيح فُعُول كـ(عُدُوٍّ). و(عُفُوٍّ)؛ لأنَّه لو أعل الإعلال المذكور التبس بفَعِيل كـ(جَلِيٍّ) و(زَكِيٍّ) بخلاف (فُعُول ومَفْعُول) فإنَّ التباسهما بغير بنائهما مأمون؛ إذ ليس في الكلام (فُعِيل، ولا مَفْعِيل) إلاَّ ما ندر كـ(مَسْكِين). فإذا ظُفِرَ بما يوازنهما عُلِمَ أنَّه مُغَيَّر عن أصله، كـ(بُكِيٍّ). (مَكنِيٍّ).

فإنْ كانت الواو في فُعُول أو مَفْعُول بدلاً من همزة امتنع الإعلال المذكور نحو: قُرُوء في لغة مَنْ خَفَّف فقال: قُرُوٌّ ومَقْرُوٌّ. أمَّا قول الشاعر[1]: [الطويل]

.... كورهـاء مَشْـنِيٌّ إليهـا حَليلُهـا

فبناه على شَنِئَ بإبدال الهمزة ياءً؛ لأنَّها مفتوحة بعد كسرة، وقد حُكِيَ أنَّ من العرب مَنْ يقول: كَلَيْتُه بمعنى كلأته، ومَكْلِيٌّ بمعنى مَكْلُوٌّ - أي محفوظ، فَشَنِئَ أولى بذلك لكسر عينه، ولو جعل هذا مطرداً - أعني إبدال الهمزة ياءً إذا كانت لام مَفْعُول من فِعْلٍ على فَعِل كَشَنِئ - لكان صواباً.

وكذلك إذا بنى على (فُعِل) وكان أصله (فَعَل)- بفتح العين - فليس ذا بأبعد من قول مَنْ قال: (مَشيب، ومَهُوب[2]) حملاً على (شِيبَ وهُوبَ) وهما من (الشوب والهيبة).

---

(١) البيت من شعر الفَرَزْدَق: (٣٨ - ١١٠ هـ / ٦٥٨ - ٧٢٨ م): وهو همام بن غالب بن صعصعة التميمي الدارمي، أبو فراس. شاعر من النبلاء، من أهل البصرة، عظيم الأثر في اللغة.

يشبه بزهير بن أبي سلمى وكلاهما من شعراء الطبقة الأولى، زهير في الجاهليين، والفرزدق في الإسلاميين.

وهو صاحب الأخبار مع جرير والأخطل، ومهاجاته لهما أشهر من أن تذكر. كان شريفاً في قومه، عزيز الجانب، يحمي من يستجير بقبر أبيه.

لقب بالفرزدق لجهامة وجهه وغلظه. وتوفي في بادية البصرة، وقد قارب المئة.

والشطر المذكور هو عجز بيت صدره: وَما خاصَمَ الأَقوامَ مِن ذي خُصومَة.

(٢) مَهُوبٌ ومَهِيبٌ وهَيوبٌ وهَيبانٌ: يَخافُهُ الناسُ. وتَهَيَّبَنِي وتَهَيَّبْتُهُ: خفتُه. والهَيَّبانُ مُشَدَّدَةً: الكثيرُ والجَبانُ والتَّيسُ والخَفيفُ والرَّاعي والتُّرابُ وزَبَدُ أفواهِ الإبلِ وصَحابِيٌّ أسْلَمِيٌّ وقد يُخَفَّفُ وقد يقالُ: هَيَّفانُ بالفاءِ. والمَهِيبُ والمَهوبُ والمُتَهَيَّبُ: الأَسَدُ. والهابُ: الحَيَّةُ وزَجْرُ الا بِلِ عندَ السَّوْقِ بِهابْ هابْ.

وهذا مُنَبِّهٌ على أنَّ إعلال (معدوٌّ) ونحوه حمل على (عدى وعادٍ)، مع تقدير طرح المدة الزائدة فيشبه (أَدْلُواً) فيعامل معاملته حين قيل فيه: (أدل).

فإذا انضم إلى ذلك لزوم إعلال الفعل لكونه على فَعِل كـ(رَضِي) أوثر إعلال مَفْعُول على تصحيحه قال تعالى: ﴿ارْجِعِي إِلَى رَبِّكِ رَاضِيَةً مَرْضِيَّةً﴾ [الفجر:٢٨] ولم يقل مَرْضُوَّة[1]؛ لأنَّ القرآن لم ينزل بغير الأَوْلى.

فإن كانت في مفعول مما عينه واو تعين الإعلال المذكور نحو: قُوِيَ على زيد فهو مُقْوِيٌّ عليه. أصله: مَقْوُوٌّ عليه، فاستثقل توالي ثلاث واوات بعد ضمة فلجئ إلى التخفيف بالإعلال.

وأيضاً: فإذا كان إعلالُ مَعْدُوّ جائزاً مع أنَّ تصحيحه لا يوقع في بعض ما يوقع تصحيح مَقْوِيٌّ فإعلال مَقْوِيٌّ لإيقاعه فيما ذكر متعين لا محيص عنه.

=

وقد أهابَ بها: زَجَرَهَا و بالخَيْلِ: دَعَاها أو زَجَرَها بِهابْ أو بِهَبْ وهَبِي أي: أَقْبِلي وأَقْدِمِي. ومكانٌ مَهابٌ ومَهُوبٌ: يُهابُ فيه بُنِي على قَوْلِهِمْ: هُوبَ الرجُلُ حيث نَقَلُوا من الياءِ إلى الواو فيهما. وهَيَّبْتُهُ إليه: جَعَلْتُهُ مَهِيباً عندَهُ. [القاموس المحيط:١/١٦٨].

(١) وقد ظهر ذلك في الآية الكريمة: (وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَاللَّهُ رَءُوفٌ بِالْعِبَادِ...).

قرأ الكسائي: (مرضاة الله) بالإمالة.

وقرأ الباقون: بغير إمالة.

وحجتهم: أن الكلمة من ذوات الواو، أصلها (مرضوة)، فقلبت الواو ألفا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، يدلك على ذلك: (رضوان الله). أنها من ذوات الواو.

وحجة الكسائي: أن العرب إذا زادت على الثلاثة من ذوات الواو حرفا أمالته وكتبته بالياء، من ذلك قوله: (أدنى)، و(يدعى)، حمزة: إذا وقف على (مرضاة الله) وقف عليها بالتاء، وهي لغة للعرب يقولون: (هذا طلحت) بالتاء.

والباقون إذا وقفوا عليها وقفوا (مرضاه) بالهاء.

وحجتهم: أنهم أرادوا الفرق بين التاء المتصلة بالإسم، والتاء المتصلة بالفعل، فالمتصلة بالاسم (نعمة)، والمتصلة بالفعل (قامت وذهبت). [حجة القراءات:١/١٣٠]

وهذا الإعلال متعين أيضاً لكل ما آخره كآخر مفعول مبنياً مما عينه ولامه واو، وإن لحقته التاء فكذلك، ولا فرق بين تقدير لزومها وتقدير عروضها.

فصل

تبدل الياء من الواو الكائنة لام فُعْلَى صفة محضة كالعُلْيَا، أو جارية مجرى الأسماء كالدُّنْيَا، والأصل فيهما: العُلْوَى والدُّنْوَى، لأنَّهما من العلو والدنو، ولكنهما مؤنثاً الأعلى والأدنى، والواو في المذكر قد أبدلت ياء، لتطرفها ووقوعها رابعة، فقلب في المؤنث حملاً على المذكر، ولأن هذا الإعلال تخفيف فكان به المؤنث أولى، لما فيه من مزيد الثقل بالوصفية، والتأنيث بعلامة لازمة غير مغيرة في مثال مضموم الأول ملازم للتأنيث.

وإذا كانوا يفرون من تصحيح الواو، لمجرد ضم الأول وكون التأنيث بعلامة ليس أصلها أن تلزم فقالوا في (الرَّغْوَة): رُغَايَة، فأبدلوا الواو ياء مع الضمة، ولم يبدلوها مع الكسرة حين قالوا: رغاوة، لنقصان الثقل، ففرارهم من تصحيحها مع اجتماع المستثقلات المذكورة فإن كان (فُعْلَى) اسماً محضاً كـ(حُزْوَى[1]) لم يغير، لعدم مزيد الثقل وعدم مايحمل عليه، كحمل العُلْيا على الأعلى.

وهذا الذي ذكرته وإن كان خلاف المشهور عند التصريفيين، فهو مؤيد بالدليل،وهو موافق لقول أئمة اللغة. فمن قولهم ما حكاه الأزهري عن ابن السكيت وعن الفراء أنهما قالا: ماكن من النعوت مثل الدُّنْيَا والعُلْيَا فإنُّه بالياء، لأنهم يستثقلون الواو مع ضمة أوله وليس فيه اختلاف، إلا أن أهل الحجاز قالو: (القُصْوى) فأظهروا الواو، وهو نادر. وبنو نيم يقولون: القُصْيا.

هذا قول ابن السكيت، وقول الفراء، والوقع على وفقه. قال الله تعالى: ﴿إِذْ أَنتُم بِالْعُدْوَةِ الدُّنْيَا﴾ [الأنفال: ٤٢]، وقال تعالى: ﴿وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا﴾ [التوبة: ٤٠]

صفتان محضتان، والنحويون يقولون: هذا الإعلال مخصوص بالاسم ثُمَّ لا يمثلون إلا بصفة.

---

(١) حُزْوَى والحَزْواءُ وحَزَوْزَى مواضع وحُزْوَى جبل من جبال الدَّهْناء قال الأزهري وقد نزلت به وحُزْوَى بالضم اسم عُجْمة من عُجَمِ الدَّهْناء وهي جُمْهور عظيم يَعْلو تلك الجماهيرَ قال ذو الرمة نَبَتْ عيناكَ عن طَلَلٍ بِحُزْوَى عَفَتْه الريحُ وامْتُنِحَ القِطارَا والنسبة إِليها حُزَاوِيٌّ. [اللسان:١٧٤/١٤]

فصل

من شواذ الإعلال إبدال الواو من الياء في فَعْلَى اسماً كـ(الثَّنْوَى)، و(البَقْوَى)، و(التَّقْوَى)، و(الفَتْوَى). والأصل فيهنَّ الياء؛ لأنَّهن من الثَّنْي، والبُقْيَا، والتُّقى مصدر تقيت بمعنى اتقيت، والفُتْيَا[١].

وأكثر النحويين يجعلون هذا مطرداً، ويزعمون أنَّ ذلك فُعِل فرقاً بين الاسم والصفة وأوثر الاسم بهذا الإعلال؛ لأنَّه مستثقل، فكان الاسم أحمل له لخفته وثقل الصفة، كما أنَّهم حين قصدوا التفرقة بين الاسم والصفة في جمع فَعْلَة، حركوا عين الاسم وأبقوا عين الصفة على أصلها.

وألحقوا بالأربعة المذكورة الشَّرْوى، والطَّغْوَى، والعوَّى، والرَّعْوى[٢] زاعمين أنَّ أصلها من الياء. والأولى عندي جعل هذه الأواخر من الواو سدّاً لباب التكثر من الشذوذ حين أمكن سده، وذلك أنَّ الشروى - معناه: المثل - ولا دليل على أنَّ واوه منقلبة عن

---

(١) من شواذ الإعلال إبدال الواو من الياء في فعلى اسماً كالنشوى والتقوى والعنوى والفتوى، والأصل فيهن الياء، ثم قال: وأكثر النحويين يجعلون هذا مطرداً فألحقوا بالأربعة المذكورة الشروى والطغوى واللقوى والدعوى زاعمين أن أصلها الياء، والأولى عندي جعلهذه الأواخر من الواو سداً لباب التكثير من الشذوذ، ثم قال: ومما يبين أن إبدال يائها واواً شاذ تصحيح الريا وهي الرائحة، والطغيا وهي ولد البقرة الوحشية تفتح طاؤها وتضم، وسعياً اسم موضع فهذه الثلاثة الجاثية على الأصل والتجنب للشذوذ أولى بالقياس عليها.

(٢) قال ابن سيده وأُرى ثعلباً حكى الرُّعوى بضم الراء وبالواو وهو مما قلبت ياؤه واواً للتصريف وتعويض الواو من كثرة دخول الياء عليها وللفرق أيضاً بين الاسم والصفة وكذلك ما كان مثله كالَبقْوى والفَتْوى والتَّقْوى والشَّرْوى والثَّنْوى والبَقْوى والبَقْيا اسمان يوضعان موضع الإبْقاء والرَّعْوى والرَّعْيا من رِعايةِ الحِفاظِ ويقال ارْعَوى فلانٌ عن الجهل يَرْعوي ارْعِواءً حَسَناً ورَعْوى حَسَنةً وهو نُزُوعُه وحُسْنُ رُجوعه قال ابن سيده الرَّعْوى والرَّعْيا النزوع عن الجهل وحسنُ الرجوعِ عنه وارْعَوى يَرْعَوي أي كفَّ عن الأُمور وفي الحديث شَرُّ الناسِ رجلٌ يقرأُ كتابَ اللهِ لا يَرْعَوي إلى شَيءٍ منه أَي لا ينكفُّ ولا ينزجر من رعا يَرْعُو إذا كَفَّ عن الأُمور ويقال فلان حسن الرَّعْوَة والرِّعْوة والرُّعْوة والرُّعوى والارْعِواء وقد ارْعَوى عن القبيح وتقديره افْعَوَلَ ووزنه افْعَلَل وإنما لم يُدْغَمْ لسكون الياء. [اللسان:١٤/٣٢٥]

ياء إلاَّ ادعاء مَنْ قال: إنَّه من شَريت، وذلك ممنوع؛ إذ هي دعوى مجردة عن الدليل، مع أنَّ الشَّرْوَى إذا كان غير مشتق وافق كثيراً من نظائره كـ(النِّد)، و(الحِتْنِ[1])، و(التِّنِّ[2])، و(الشَّيْعِ)، و(الصِّرْع) معنى كل واحد من هذه كمعنى الشَّرْوى، ولا اشتقاق لها، فالأولى بالشرَّوَى أن يكون غير مشتق.

وأمَّا (الطُّغْوَى[3]) فإنَّه قد روى في فعله (طَغَيْت طُغْيَاناً، وطَغَوْتُ طُغْوَاناً) فَرَدُّ (الطُّغْوَى إلى طَغَوتُ) أولَى من ردِّه إلى (طَغَيْتَ) تجنُّباً للشذوذ.

وأمَّا (العَوّى) فهو من عَوَيْت الشيءَ إذا لويته. وقد روى منه (عَوَّة) بتغليب الواو على الياء كما فُعِلَ في (الفُتُوَّة) فليس ذلك؛ لأنَّه على فَعْلَى. ويحتمل أن يكون عَوًّا مقصوراً من عوَّاء فعَّال من عويت، فتكون واوه عيناً مضعَّفة كالواو في شَوَّاء إذا قصر فقيل فيه: شَوَّى، ومُنِعَ من الصرف لتأنيثه باعتبار كون مسماه مَنْزِلَةً.

---

(١) الحَتْنُ المِثْلُ، والقِرْنُ، ويُكْسَرُ، والباطِلُ. وهُما حَتْنان، أي سِيَّان في الرَّمْيِ، وبالتحريك حُروفُ الجبالِ. وَحَتِنَ الحَرُّ، كفرِحَ اشْتَدَّ. ويومٌ حاتِنٌ استَوَى أوَّلُهُ وآخِرُهُ حَرًّا. والمُحْتَتِنُ المُستوي الذي لا يُخالِفُ بعضُه بعضاً. والحَتْناء من الإِبِلِ الحَرْداءُ. ومالَه عنه حُتْنانٌ وحُتْنالٌ بُدٌّ. ووَقَعَت النَّبْلُ حَتَنَى، كجَمَزَى مُتساوِيَةً. وأحْتَنَ وقَعَتْ سِهامُه في موضِعٍ واحدٍ. وتَحاتَنُوا تَساوَوْا. وحَوْتَنانُ. [القاموس المحيط:٣/٢١٥]

(٢) التِّنُّ بالكسر التِّرْبُ والحِتْنُ وقيل الشِّبْه وقيل الصاحب والجمع أَتْنان يقال صِبْوةٌ أَتنانٌ ابن الأعرابي هو سِنُّه وتِنُّه وحِتْنُه وهم أسنان وأتنان وأتراب إذا كان سِنُّهم واحداً وهما تِنَّان قال ابن السكيت هما مستويان في عَقْلٍ أَو ضَعْف أَو شِدّة أَو مروءَة قال ابن بري جمع تِنٌّ أَتنان وتِنين عن الفراء وأَنشد فقال فأَصبح مبصراً نهاره وأَقصر ما يعدّ له التِّنينا. [اللسان:١٣/٧٤]

(٣) طَغَا يطْغَى بفتح الغين فيهما ويطْغُو طُغْياناً و طُغْوَانا أي جاوز الحد وكل مجاوز حده في العصيان طَاغٍ و طَغِيَ بالكسر مثله و أَطْغَاهُ المال جعله طَاغياً و طَغَى البحر هاجت أمواجه وطغى السيل جاء بماء كثير و الطَّغْوَى بالفتح مثل الطُّغْيَانِ و الطَّاغِيَةُ الصاعقة وقوله تعالى: (فأما ثمود فأُهلكوا بالطاغية) يعني صيحة العذاب و الطَّاغُوتُ الكاهن والشيطان وكل رأس في الضلال يكون واحدا كقوله تعالى: (يريدون أن يتحاكموا إلى الطاغوت وقد أُمروا أن يكفروا به) ويكون جمعا كقوله تعالى: (أولياؤُهم الطاغوت يُخرجونهم) والجمع الطَّوَاغِيتُ. [مختار الصحاح:١/٤٠٣]

ويحتمل أن يكون منقولاً من (عَوَّى) فَعَّلَ من (عويت) فسموا المترلة بهذا الوزن من الفعل كما سمى بــ(شَمَّرَ)- فرس- و بــ(بَذَّر)- ماء - و بــ (عَثَّرَ)- موضع.

ويعتذر عن دخول الألف واللام بما يعتذر عن دخولهما في (اليسع).

وأمَّا (الرَّعْوَى) فهو من (ارعويت) لا من (رعيت). وهذا قول أبي عليٍّ رحمه الله تعالى.

وهذا أولى من شذوذ يؤدي إلى قول من قال: أبدلت الواو من الياء في فَعْلَى اسماً مقاصة منها (إذ) كانت هي المغلبة عليها في معظم الكلام.

وحسب هذا القول ضعفاً أنَّه يوجب أن يكون ما فُعِل من الإعلال المطرد الذي اقتضته الحكمة ظلماً وتعدّياً؛ إذ المقاصَّةُ لا تكون في غير تعد .

وقولهم: فُعِل هذا الإعلال فرقاً بين الاسم والصفة كما فرق بينهما في جمع فَعْلَة ليس بجيد أيضاً؛ لأنَّ الالتباس هناك واقع، كجَلَدَات، ونَدَبَات، وعَدَلاَت، وَحَشَرَات، فبتسكين عيناها يعلم أنَّهن جمع (جَلْدة)- بمعنى شديدة -، و(ندبة)- بمعنى نشيطة -، و(عَدْلَة)- بمعنى ذات عدالة -، و(حَشْرَة) - بمعنى رقيقة - وبفتحها يُعْلَمُ أنَّهُنَّ جمع مرة من جَلَد ونَدَب، وَحَشَر فظهرت فائدة الفرق هناك.

وأمَّا (الثنوى) وأخواتها فألفاظ قليلة يكتفى في بيان أمرها بأدنى قرينة لو خيف التباس، فكيف والالتباس مأمون، إذ لا توجد صفات توافق (ثَنْوَى) وأخواتها لفظاً.

ومِمَّا يبين أنَّ إبدال يائها واواً شاذ تصحيح ياء (الريَّا) - وهي الرائحة — و(الطُّغيا) - وهو ولد البقرة الوحشية تفتح طاؤه وتضم - و(سعيا) - اسم موضع -. فهذه الثلاثة الجائية على الأصل، والتجنب للشذوذ أولى بالقياس عليها.

فصل

إذا وقعت بعد فتحة ياءٌ أو واوٌ - متحركة — أبدلت الياء أو الواو ألفاً نحو: (ناب، وباب، وحصى، وعصا، وباع، وراع، وسبى، وصبا) أصلهن: (نَيَبٌ، وبَوَبٌ، وحَصَيٌ، وعَصَوٌ، وبَيَعٌ، ورَوَعٌ، وسَبَيٌ، وصَبَيٌ) بدلالة قولهم: (أنياب، وأبواب، وحَصَيَات، وعَصَوان، وبَيْعٌ، وسَبْيٌ، وصَبْوَةٌ).

فلمَّا انفتح ما قبل الياء والواو وتحركتا في الأصل قلبتا ألفين، ولو سكنتا في الأصل لصحتا كما صحتا في (سَيْف، وخَوْف).

وربَّما قلبتا بعد الفتحة – وإن سكنتا في الأصل– كقولهم في (دُوَيَّة: دَوَابَّة، وفي صَوْمة: صَامَة).

أنشد ابن برْهَان[1]:

تُبْــتُ إِلَيْــكَ فَتَقَبَّــلْ تَــابِتِي وَصُمْتُ رَبِّــي فَتَقَبَّــلْ صَــامَتِي[2]

فلو كانت الفتحة في كلمة والواو والياء في الأخرى لم يكن إلى هذا الإعلال سبيل نحو: إنَّ وَلدك يقظ.

وكذلك لو كانت الحركة عارضة كقول مَنْ قال في (جَيْأل): (جَيَل).

وإن سكن ما بعدهما فكذلك نحو: (بَيَان، وعَوَان وحَوِير، وغَيور) فإنَّهما لو أبدلا عند سكون ما بعدهما لالتقى ساكنان، وعند التقائهما يلزم أحد الأمرين: إمَّا حذف أحدهما فيَلتبس مثال بمثال؛ لأنَّ (بَيَاناً وَعَوَاناً) يصيران لو أُعلاَّ: (بَانا وعَانا).

وإمَّا تحريك أحدهما وذلك رجوع إلى ما ترك من التصحيح، فتعين استصحابه.

---

(١) عبد الواحد بن علي بن برهان العكبري شيخ العربية، فيه اعتزال بين في مسائل عدة انتهى.

قال ابن ماكولا: كان فقيهاً حنفياً قرأ اللغة وأخذ الكلام عن أبي الحسن البصري وكان يميل إلى مذهب مرجئة المعتزلة، ويعتقد أن الكفار لا يخلدون في النار، وسمع ابن بطة معجم الصحابة للبغوي وذهب بموته علم العربية من بغداد مات سنة ست وخمسين وأربعمائة.

وبالغ محمد بن عبد الملك الهمداني في تاريخه فقال: كان يمشي مكشوف الرأس وكان يميل إلى المردان من غير ريبة ووقف مرة على مكتب عند خروجهم فاستدعى واحداً واحداً فيقبله ويدعو له ويسبح الله فرآه ابن الصباغ فلس له واحداً قبيح الوجه فأعرض عنه وقال: يا أبا نصر؛ لو عيرك فعل بنا هذا. [لسان الميزان: ٢/١٣٧]

(٢) إنما أراد تَوْبَتِي وصَوْمَتِي فأبدَلَ الواو ألفاً لضَرْبٍ من الخِفّة لأنّ هذا الشعر ليس بمؤسّس كله ألا ترى أن فيها:

أَدْعُــوكَ يَــا رَبِّ مِــنَ النَــارِ الَّــتِي أَعْــدَدْتَ لِلْكُفّــارِ فِي القِيامَــة

فجاء بالتي وليس فيها ألف تأسيس وتابَ اللّهُ عليه وفّقه لَها. [المحكم والمحيط الأعظم: ٩/٥٤١]

فلو كانت الواو والياء لاماً مضمومة أو مكسورة قبل واو أو ياء ساكنة مفردة حذفت بعد قلبها ألفاً نحو: جاءني الأعْلَون، ورأيت الأَعْلَيْن، والأصل (الأعْلَيُون، والأَعْلَيِيْن).

ولم يمنع إعلال هذه الياء ونحوها سكونُ ما بعدها؛ لأنَّها لام.

وحَذْف اللام لساكن منفصل كثير، فإذا حذفت لساكن متصل كما هو في الجمع المذكور فليس بمنكور.

وأيضاً فإنَّ اللام أقبل لتأثير أسباب الإعلال من العين، ولذلك صحَّت واو (عِوَض) وياء (عُيَبَة) وأعلت واو (شَجِيَة) وياء (نَهُو) وهما من الشجو والنهية.

بل قد تتأثر اللام لضعفها بالكسرة المنفصلة نحو: (ابن عمي دِنْيا) وهو من الدنُوِّ.

وأيضاً فإنَّ إعلال لام (الأعْلَيْن) ونحوه لا يُوقِع في لبس، بخلاف إعلال عين (عَيُور) وأمثاله.

فلو كانت اللام مفتوحة بعدها ألف صححت لخفة الفتحة والألف. ولأنَّ هذا النوع إمَّا مثنى نحو: (فَتَيَان)، أو غير مثنى كـ(صَمَيَان).

فلو أعلت في المثنى التبس بالمفرد حين يضاف، ولو أعلت في غير المثنى التبس بفَعَالٍ، فإنَّه كثير، وكلا الأمرين منتفٍ في الجمع المذكور إذا أُعِلَّ.

وكذلك ما أشبه هذا الجمع في كون لامه ياءً أو واواً غير مفتوحة بعد فتحة وقبل واو ساكنة مثل: (عَنْكَبُوت) من (رمى) فإنَّ أصله: (رَمْيَيُوت) مثل: (أَعْلَيُون) فتقلب الياء الثانية ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ثُمَّ تحذف لملاقاة الواو بعدها فيصير: (رَمْيَوتا) وسهل ذلك أمن اللبس إذ ليس في الكلام (فَعْلَون ولا فَعْلَوت).

فلو كان بعد اللام المذكورة واوان أو ياءان أو واوٌ وياء جعلتا كياءي النسب وكسرت اللام مطلقاً، وقلبتَ واواً إن لم تكنها كبناء مثل: (عَضْرَفُوط) من (غَزْو) أو (رَمْيٍ) فإنَّك تقول فيه من (غزو: غَزْوَوِيٌّ) والأصل: (غَزْوَوُوٌ) ثُمَّ عُمِلَ به ما عُمِلَ باسم مفعول من (قوي).

وتقول فيه من (رَمْيٍ): (رَمْيَويٌّ) والأصل: (رَمْيُويٌّ) فقلبت الواو ياءً وأدغمت كما فعل باسم مفعول من (رمى) ثُمَّ استثقل توالي الياءات فأبدلت المكسورة واواً ابتداءً أو بعد قلبها ألفاً وكذلك يفعل بكل ما قبل ياء مشددة من ألف رابع أو مزيد للإلحاق، فإنْ كان زائداً محضاً أو خامساً فصاعداً حذف، وقد تحذف ألف التأنيث إن سكن ثاني ما هي فيه رابعة (كَحُبْلَوِيّ) والحذف أجود، وربما قيل: (جبلاوي).

فصل

ويمنع من قلب الواو والياء ألفاً لتحركهما وانفتاح ما قبلهما خوف توالي إعلالين؛ لأنَّه إجحاف ومآله – أيضاً – إلى التقاء الساكنين، وذلك نحو (هَوَى) أصله: (هَوَيٌ)، فكل واحد من الواو والياء متحرك مفتوح ما قبله، فلو أُعِلاَّ لزم المحذور الذي ذُكِر، ولزم بقاء الاسم على حرف واحد، وبقاء الفعْل على حرفين ثانيهما ألف.

ولو صححا أهمل مقتضى كل واحد من السببين فتعين تصحيح أحدهما وإعلال الآخر، وكان إعلال الآخر أولى؛ لأنَّه لو صُحِّحَ عُرِّض لحركات الإعراب الثلاث. وللكسر عند الإضافة إلى ياء المتكلم وللإدغام إن وليه مثله، والإدغام إعلال فيلزم حينئذٍ توالي إعلالين، وليس الأول معرضاً لشيء مِمَّا ذكر فكان بالتصحيح أولى.

وإن كان الإعلالان مختلفين اغتفر اجتماعهما إن كان مخلصاً من كثرة الثقل ولم يوقع في محذور آخر كالتباس مثال بمثال ونحو ذلك، ولذا قيل في مصدر: (احواوى: احْوِيوَاء، واحْوِيَّاء)، والإعلال قول سيبويه والتصحيح قول المبرد[1].

---

(١) مِمَّا جاءَ عينُه ولامُه واوان الحُوَّة والقُوَّة فَلَوْ بنيتَ من هذا فعْلاً ثُلاثياً قلتَ حوِيَ وقَوِيَ فأبدلت الواوَ الثانيةَ ياءً لانكسارِ ما قبلَها فإنْ بنيتَ منه افعلَّ مثل احمرَّ قُلْتَ حوّى بواوٍ مشدّدةٍ مثل قوّى وسوّى وأصلُه احوَوْوَ مثل أصل احمرّ فنقلتَ فتحةَ الواوِ الأولى إلى الحاء واسْتُغْنِي بذلك عن همزةِ الوصل وأدْغمتَ الواوَ المسكّنةَ في الثانية وأبْدَلتَ الثالثةَ ألفاً لتحرّكِها وانفتاحِ ما قبلها فصارت حوَّى وإنما فَعَلوا ذلك لأنَّهم لو بَقَّوا الكلمة على أصلها لقالوا يَحوَوٌّ في المضارع فضمّوا الواو وهذا لا يجوزُ في الأفعالِ فأصاروه بالتغييرِ إلى ما يجوزُ.

ويمنع من الإعلال المذكور - أيضاً - كون حرف اللين عين (فَعِل) الذي يلزم صوغ الوصف منه على (أَفْعَلَ وفَعْلاَء). أو عين مصدره نحو: عَوِرَ عَوْرَاء فهو أَعْوَر، وغَيِد فهو أَغْيَد(١).

وإنّما لم تعل عين هذا النوع مع تحركها وانفتاح ما قبلها حملاً على افْعَلَّ كـ(اعْوَرَّ)، فإنّهما مستويان في أن لا يستغنى عنهما أو عن أحدهما (أفعل) الذي مؤنثه فعلاء، فأرادت

فأمّا مصدر هذا الفعل فقياسُهُ أنْ يُفَكَّ فيه الإدغامُ ويُقلبَ الألفُ همزةً لأنَّ الواوَ وقعتْ طَرَفاً بعد ألفٍ زائدةٍ وهي الحادثةُ في المصدر فصار احْوِوَاء فنُقِلت كسرةُ الواوِ الأولى إلى الحاءِ واستُغْني عن همزةِ الوصل ففيه بعد هذا مذهبان:

أحدهما: حِيواء قُلبتِ الواوُ السَّاكنةُ ياءً لوقوعها بعد كسرةٍ ولم تُدْغَمْ فيما بعدها لانّ سكونَها عارضٌ.

والمذهبُ الثاني: حِوّاء لأنَّ الواوَ لما سُكّنت أُدْغِمت في الأخرى فإنْ بنيتَ منه أفعالَ مثل احْمَارَّ قلت احْواوى لأنَّكَ لو أخرجتَه على الأصل لضممتَ الواوَ في المستقبل وذلك مرفوضٌ فقلبتَ الواوَ الأخيرةَ ألفاً لتحرّكها وانفتاحِ ما قبلَها ولم يُحتَجْ إلى تغييرٍ آخر فالواو الأولى عينُ الكلمةِ والألفُ بعدَها الزائدةُ والواوُ الثانيةُ لامُ الكلمة والألفُ الأخيرةُ منقلبةٌ عن الواوِ المكرَّرةِ فأمّا مصدرُ هذا الفعل ففيه وَجْهان:

أحدهما: احْوِيْوَاء فالواوُ الأولى عينٌ والياءُ منقلبةٌ عن الألفِ الزائدةِ ولم تُدْغَم فيما بعدَها لأنّها غيرُ لازمةٍ والواوُ الثانيةُ لامٌ والألفُ التي بعدَها الزائدةُ في المصدرِ قبل الطَّرفِ والهمزةُ بدلٌ من الواوِ المتطرِّفة.

والوَجْهُ الثّاني: احْوِيّاء لأنَّ الواوَ والياءَ اجتمعا وسبقت الأولى بالسّكونِ فَفُعِل فيها ما هو القياسُ في نظائرها. [اللباب في علل ١/٢٧٠].

(١) الغَيَد مصدر قولهم: جارية غَيْداء بيِّنة الغَيَد، وهو لين المفاصل مع الأعطاف في نعمة، وأكثر ما يُستعمل ذلك في العُنُق، ثم كثر ذلك حتى قالوا: نبت أغْيَدٌ، إذا تعطّف من نعمته، وظبي أغْيَدُ، والجمع غِيد. [جمهرة اللغة: ١/٣٦٠].

والغَيَدُ النُّعومةُ والأَغْيَدُ من البنات الناعم المتثني والغَيْداء المرأة المتثنية من اللين وقد تغايدت في مَشْيها والغادَةُ الفتاة الناعمة اللينة وكذلك الغَيْداءُ بَيِّنَةُ الغَيَدِ وكلُّ خُوطٍ ناعمٍ مادَ غادٌ وشجرة غادَةٌ رَيًّا غَضَّةٌ وكذلك الجاريةُ الرَّطْبَةُ الشَّطْبَةُ. [اللسان: غيد]

العرب أن يتوافقا لفظاً كما توافقا معنى، وذلك بحمل أحدهما على الآخر، وكان حمل (فَعِل) على (أفْعَلّ) فيما يستحقه من التصحيح أولى من حمل (أفْعَلّ) على (فَعِل) فيما يستحقه من الإعلال؛ لأنَّ التصحيح أصل والإعلال فرع.

وأيضاً فإنَّ (فَعِل) لا يلزم باب (أفعل وفعلاء) و (افْعَلّ) يلزمه غالباً، فكان الذي يلزم المعنى الجامع بينهما أولى بأن يجعل أصلاً ويحمل الآخر عليه، وأيضاً فإنَّ إعلال اعْوَرَّ ونظائره يوقع في التباس؛ لأنَّه متعذر إلاَّ أن تُنْقَل حركة عينه إلى فائه وتحذف همزة الوصل للاستغناء عنها بحركة الفاء، فيصير اعورَّ - حينئذ - عَارَّ مماثلاً لفاعل من العرّ، وتصحيح عَوِر ونظائره لا يوقع في شيءٍ من ذلك، فكان متعيناً، وأمَّا العَوَر وغيره من مصادر (فعل) المذكور فصحح حملاً على فعله كما أعل (الغارّ) من الغيرة حملاً على فعله.

ومن العرب مَنْ يقول في (عَوِر): (عار) فمقتضى الدليل أن يكون المصدر: (عَاراً)، ولو قيل: صحح العور حملاً على الأعور لكان صواباً.

ومِمَّا كُفَّ سببُ الإعلال فيه بالحمل على غيره في التصحيح (افتعل) الموافق تَفَاعل نحو: اجتوَر القوم، فإنَّه بمعنى تجاوروا، فعوملا معاملة: عَوِر، واعورَّ.

وهذان أولى بتلك المعاملة؛ لأنَّ (تفاعل) بالدلالة على معنى لا يستغني بفاعل واحد كالتجاور أحق من افتعل، فيجب أن يتبعه في لفظه كما تبعه في معناه.

ويدل على أصالة (تفاعل) في المعنى المذكور وأولويَّته به أنَّه لا يوجد (افتعل) دالاً عليه دون مشاركة تفاعل، ويوجد (تفاعل) دالاً عليه دون مشاركة افتعل نحو: تناظر القوم، وتجادلوا، وتنازعوا، وتكالموا، وتبايعوا، وتساءلوا، وتقابلوا، وتمالؤوا، وتداينوا، وأمثال ذلك كثيرة.

ويمنع - أيضاً - من الإعلال المذكور كون حرف اللين عين فَعَلان كالجَوَلاَن، والسيَلاَن. أو عَيْن فَعَلى كالصَوَرى، والحَيدى، وإنَّما صحَّ هذان المثالان؛ لأنَّ حركة عينهما لا تكون غير فتحة إلاَّ في الصحيح على قلة كــ(ظَرِبَان، وسَبُعَان)، والفتحة لخفتها لا يعل ما هي فيه. وليس بلازم إلاَّ فيما يوازن مكسوراً أو مضموماً كــ(فعل) فإنَّه يوازن (فَعِل وفَعُل) فأُعِلَّ حملاً عليهما.

وليس لنا في المعتل العين (فَعْلاَن، ولا فُعلاَن) فيحمل عليه (فَعَلاَن) ولا لنا (فَعْلَى ولا فُعِلَى) فيحمل عليه (فَعَلَى) فوجب تصحيحهما لذلك.

وأيضاً فإنَّ آخر كل واحد منهما زيادة توجب مباينة أمثلة الفعل فصححا تنبيهاً على أصالة الفعل في الإعلال، وأنَّ الاسم إذا باينه استوجب التصحيح.

وإنَّما كان الفعل أصلاً في الإعلال؛ لأنَّه فرع والإعلال حكم فرعي فهو أحق به؛ ولأنَّ الفعل مستثقل والإعلال تخفيف فاستدعاؤه له أشد.

وأيضاً فإنَّ جَوَلاَناً ونحوه لو أُعِلَّ لالتبس بفَاعَال كَسَابَاط وخَاتَام، فصُحِّحَ فِراراً من اللبس.

وقد شذَّ إعلال (فَعَلاَن) علماً كَـ(مَاهَان) وإن باين الفعل كشذوذ التصحيح فيما وازن الفعل كـ(مدين) ومباينة فَعَلُول ونحوه أشد من مباينة (فَعَلاَن) و(فَعَلَى) فتصحيح عينه – أيضاً – متعين نحو: (قَوَلُول)، وهو مثال: (قَرَبُوس[1]) من القول.

وقد زعم المازني – رحمه الله – أنَّ ماهان وداران أُعلاً شذوذاً وأصلهما فَعَلاَن.

وقد صحَّحوا العين المفتوحة مع انتفاء الموانع المذكورة كـ(قَوَد، وعَيَن، وخَوَنة، وحوكة) تنبيهاً على الأصل المتروك فيما جرى على القياس كـ(مَال، وقَادة)، وإشعاراً بأنَّ الفتحة إنَّما أعل ما هي فيه حملاً على المكسور والمضموم.

وربَّما جاء ذلك في المكسور حملاً على المفتوح كـ(شَوِل) وهو الخفيف في قضاء الحاجة.

واندر من هذا كله قولهم: (عِفَوَة) في جمع (عِفْو) وهو الجحش، و(أَوَوٌ) في جمع (أَوَّة) وهي الداهية من الرجال. حكاها الأزهري الأول عن أبي زيد الأنصاري، والثاني عن أبي عمرو الشيباني.

---

(١) القَرَبُوْس للسَّرْجِ – بتحريك الراء –، ولا يُخَفَّفْ إلاّ في ضرورة الشِّعْر، لأنَّه ليس فَعْلُوْل بسُكون العَين من أَبْنِيَتِهِم، وهما قَرَبُوْسان، والجمع: قَرابِيْس. وقال الليث: القَرَبُوْس حِنْوُ السَّرْجِ، وبعض أهل الشَّامِ يُثَقِّلُه وهو خَطَأٌ؛ ويَجْمَعُه قَرابِيْسَ وهو أَشَدُّ خَطَأً. [العباب الزاخر: ١/١٦٧].

فصل [فاء الافتعال]

يجب في اللغة الفصيحة إبدال التاء من فاء الافتعال وفروعه(١)، إن كانت واواً نحو: اتصل اتصالاً فهو مُتَّصِل. أو ياء نحو: اتَّسَر اتِّسَاراً فهو مُتَّسِر.

أمَّا إبدالها من الواو فلأنهم استثقلوا الواو أولاً دون تاء تليها؛ لتعرضها لأن تبدل همزة كما فعل بأَحَد وإِحْدَى و(أُقِّتت) مع استثقال الهمزة وبُعْدها منها مخرجاً ووصفاً، فحاولوا

---

(١) إذا كان فاء الافتعال حرف لين -أعني واوًا أو ياءً- وجب في اللغة الفصحى إبدالها تاء في الافتعال وفروعه، أعني الفعل واسمى الفاعل والمفعول.

مثال ذلك في الواو: اتّعد يتّعدا اتّعادًا فهو متعد، ومثاله في الياء: اتّسر يتّسر اتّسارًا فهو متّسر.

وإنما أبدلوا الفاء في ذلك تاء؛ لأنهم لو أقروها لتلاعبت بها حركات ما قبلها فكانت تكون بعد الكسرة ياء، وبعد الفتحة ألفًا، وبعد الضمة واوًا، فلما رأوا مصيرها إلى تغيرها لتغير أحوال ما قبلها أبدلوا منها حرفا جلدًا لا يتغير لما قبله، وهو التاء، وهو أقرب الزوائد من الفم إلى الواو، وليوافق ما بعده فيدغم فيه.

تنبيهات: الأول: قال بعض النحويين البدل في اتّعد، إنما هو من الياء؛ لأن الواو لا تثبت مع الكسرة في اتّعاد وفي اتّعد وحمل المضارع واسم الفاعل واسم المفعول منه على الماضي والمصدر.

الثاني: قوله "ذو اللين" يشمل الواو والياء كما تقدم، وأما الألف فلا مدخل لها في ذلك؛ لأنها لا تكون فاء ولا عينًا ولا لامًا.

الثالث: من هل الحجاز قوم يتركوا هذا الإبدال، ويجعلون فاء الكلمة على حسب الحركات قبلها، فيقولون: ايتَعَد ياتَعِد فهو مُوتَعِد، وإيتَسَرَ ياتَسِر فهو مُوتَسِر.

الرابع: حكى الجرمي أن من العرب من يقول ائتسر وائتعد -بالهمز- وهو غريب. وقوله: "وشذ في ذي الهمز" أي: وشذ إبدال فاء الافتعال تاء فيما أصله الهمزة والقياس فيه ألا يبدل، وذلك نحو ايتكل ياتكل ايتكالًا؛ لأنه افتعل من الأكل، ففاء الكلمة همزة ولكنها خففت بإبدالها حرف لين لاجتماعها مع الهمزة التي قبلها فأقرت على ما يقتضيه التصريف، ولم تبدل لأنها ليست بأصل، وإنما هي بدل من همزة، والهمزة لا تدغم، فينبغي أن يكون بدلها كذلك، وأيضًا فلأن إبدالها وهي بدل من الفاء يؤدي إلى توالي إعلالين وشذ إبدال الياء والواو في هذا تاء، كقول بعضهم اتزر، أي: لبس الإزار، فالتاء في هذا بدل من الياء المبدلة من الهمزة "وقال بعضهم: اؤْتُمِن اتُّمِن، فالتاء في هذا بدل من الواو المبدلة من الهمزة" واللغة الفصيحة في ذلك عدم الإبدال. [توضيح المقاصد:٣/٦٢٠]

إبدال الواو حرفاً صحيحاً يقاربها وَصْفاً ومَخْرَجاً، وذلك إمَّا من حروف الشفة أو حروف الثنايا، فلم يكن باءً ولا فاءً ولا ثاءً ولا ذالاً ولا ظاءً؛ لأنَّهُنَّ لسن من حروف البدل المجموعة في قولي: وَجَد آمِنٌ طيِّبة.

و لم يكن ميماً؛ لأنَّها تكثر زيادتها أولاً فخيف توهمها مزيدة غير مبدلة، و لم يكن طاءً ولا دالاً؛ لأنَّ فيهما قلقلة يستثقلان بها، فتعينت التاء فقالوا: تُرَاث، و تُجَاه، وتُكاءة، وتقوى، وتوراة، وتالله، وتخمة، وتولج غير ذلك.

فلمَّا ثبت إبدال التاء من الواو في هذه المواضع وأشباهها مع انتفاء تعذُّر التصحيح وتطرق التغيير قبل الإبدال واجتماعها مع ما يضاد وصْفُه وَصْفَها، واستِلْزَام مخَالَفَةِ بعض الفروع الأصلَ تعين إبدالها منها في الافتعال الذي فاؤه واو؛ لثبوت هذه الأمور كلها فيه.

أمَّا تعذُّر التصحيح فَبَيِّنٌ؛ لأنَّ الواو ساكنة وقبلها كسرة.

وأمَّا تطرُّق التغيير فَبَيِّنٌ – أيضاً – لأنَّ (فَعَلَ) أصل لافْتَعَل، فلو لم يكن فيه تغيير إلاَّ تسكين فائه لكفى في تطرق التغيير.

وأمَّا اجتماع الواو مع ما يُضاد وَصْفُه وَصْفَها فَبَيِّنٌ – أيضاً – لأنَّ الواو مجهورة والتاء مهموسة.

وأمَّا استلزام مخالفة بعض الفروع الأصْلَ فَبَيِّنٌ – أيضاً – لأنَّ المصدر أصلٌ للفعل ولاسم الفاعل ولاسم المفعول، فلو لم تبدل فاء الاتصال تاءً لقيل فيه: ايتصال، بقلب الواو ياءً؛ لسكونها وانكسار ما قبلها وكان يوافقه في ذلك الفعل الماضي والأمر لوجدان الكسرة، فيقال: ايتَّصَل، وإيتَصِلْ، ويخالفه المضارع واسما الفاعل والمفعول؛ لعدم الكسرة فيقال: يوتصل ومُوتَصِل ومُوتَصَل إليه، فكرهوا هذه المخالفة حين أمكن التخلص منها و لم يبالوا بها في نحو: أوجد إيجاداً؛ إذ ليس بعد الواو هنا ما يضاد وَصْفُه وَصْفَها. ومع هذا فقد حملتهم النفرة عن هذه المخالفة على أن أبدلوا في (أَتْلَجَه[1]) و(اتْكَأَه) بمعنى: أوْلَجَه وأَوْكَأَه.

---

(١) التَّوْلَجُ: كِناسُ الظَّبْي وقد اتَّلَجَ الظَّبْيُ في تَوْلَجه وأَتْلَجَهُ الحرُّ فيه وأَوْلَجَه: أَدْخَلَهُ كِناسَهُ الظَّبْي، وقَدِ اتَّلَجَ الظَّبْيُ فِي تَوْلَجِه وأَتْلَجَهُ الحرُّ فيه وأَوْلَجَه: أَدْخَلَهُ كِناسَهُ [العين:٦/١٨٢]

وأمَّا إبدال التاء من الياء إذا كانت في الافتعال وفروعه فحمل على الافتعال الذي فاؤه واو.

فإنْ كانت الواو والياء التي قبل تاء الافتعال بدلاً من همزة لم يجز إبدالها تاءً إلاَّ على لغةٍ رديئة نحو: (اتَّمَنَ) في أوتمن، و (اتَّزر) في إيتزر.

فصل [تاء الافتعال]

الثاء حرف رخو، والتاء حرف شديد، وهما مشتركان في الهمس، ومخرجاهما متقاربان، فإن اجتمعا في الافتعال وفروعه وتقدَّمت الثاء ثقل تلاقيهما؛ لأنَّهما مثلان من وجه وضدان من وجه، فخففا بجعل الثاء تاءً أو التاء ثاءً، وإدغام أحدهما في الآخر كـ(الاثِّرَادِ والاتِّرَادِ) وهو اتخاذ الثريد، وأصله: اثْتِرَاد، فمن قال: (اثِّرَاد) غَلَّب جانب الثاء؛ لأصالتها وتقدمها، ومَنْ قال: (إتِّرَاد) غَلَّب جانب التاء؛ لشدَّتها ولكونها مزيدة لمعنى.

فصل

فلو كان فاء الافتعال ذالاً كالافتعال من الذكر ثقل أيضاً اجتماعهما سالمين؛ لأنَّ الذال حرف مجهور والتاء حرف مهموس، فَعُدِّل أمرهما بأن أبدل من التاء شريكها في المخرج وعدم الاستعلاء وهو الدال؛ فخف النطق لزوال بعض التنافي ولكن بقي بعضه؛ لأنَّ الذال رخوة والدال شديدة فَكُمِّل التخفيف بجعلهما ذالين إنْ رُوْعِيَت الأصالة والسبق، أو دالين إنْ رُوْعِيَت القوة والدلالة على معنى، فقيل ادِّكار[1] واذِّكار، ويجوز فك الذال من الدال فيقال: اذدكار.

فصل

ولو كانت فاء الافتعال دالاً كالافتعال من الدلجة كان استثقال سلامة التاء أشد؛ لأنَّ اجتماع متضادين في الوصف يهون عند تباعد المخرجين، ويصعب عند تقاربهما، ويكاد

---

(١) " ادكار " تذكر وأصله " اذتكار " فقلبت تاء الافتعال دالا، ثم قلبت الذال دالا، ثم أدغمت الدال في الدال، ويجوز فيه " اذكار " بالذال المعجمة، على أن تقلب المهملة معجمة بعكس الاول ثم تدغم، ويجوز فيه بقاء كل من المعجمة والمهملة على حاله فتقول " اذدكار " وبالوجه الاول ورد قوله تعالى: (فهل من مدكر) أصله مذتكر فقلبت التاء دالا ثم أدغمنا على ما ذكرناه أولا.

يعجز عند اتحاد المخرج كالدال والتاء، ويظهر ذلك بتكلف النطق بالادّلاج على أصله وهو الادتلاج، فوجب التخلص من هذا الثقل بإبدال التاء دالاً وتعين الإدغام فقيل ادِّلاج.

فصل

ولو كانت فاء الافتعال زاياً كالافتعال من الزجر أبدلت التاء - أيضاً - دالاً فقيل: ازدجار؛ لأنَّ التاء مهموسة والزاي مجهورة والدال مجهورة، واجتماع مجهورين أخف من اجتماع مجهور ومهموس، ويتبين ذلك بتكلف أصل ازدجار وهو: ازتجار.

فصل

فلو كانت فاء الافتعال جيماً كالاجتماع، فمن العرب مَنْ يستثقل سلامة التاء فيجعلها دالاً كالاجدماع. وعلى ذلك قول الشاعر(١): [الوافر(٢)]

فَقُلْتُ لِصاحِبي لا تَحبِسانا ... بِنَزعِ أُصولِهِ واجدز شيحا

أراد: واجتز.

---

(١) هو يَزيد بن الطَّثَريّة: (١٢٦ هـ / ٧٤٣ م): يزيد بن سلمة بن سمرة، أبو الكشوح، ابن الطثرية. شاعر أموي من بني قشير بن كعب، له شرف وقدر في قومه، كان حسن الشعر، حلو الحديث، شريفاً، متلافاً للمال، صاحب غزل وظرف وشجاعة وفصاحة. جمع علي بن عبد الله الطوسي ما تفرق من شعره في ديوان. قتله بنو حنيفة في موقعة لهم يوم الفَلَج من نواحي اليمامة.

(٢) اللغة: "لا تحبسنا" من الحبس، ورواية الجوهري: لا تحبسانا ثم قال: وربما خاطبت العرب الواحد بلفظ الاثنين يعني: لا تحبسنا عن شي اللحم بأن تقلع أصول الشجر، بل خذ ما تيسر من قضبانه وعيدانه، وأسرع لنا في الشي.

والضمير في أصوله يرجع إلى الكلأ "اجدز" أصله اجتز من جزرت الصوف "شِيحًا" -بكسر الشين- نبت مشهور.

الإعراب: "فقلت" قال فعل وفاعل "لصاحبي" جار ومجرور متعلق بالفعل "لا تحبسنا" مفعول القول "بنزع" جار ومجرور متعلق به "أصوله" مضاف إليه "اجدز" أمر من جز يجز وفاعله ضمير مستتر فيه "شِيحًا" مفعوله.

الشاهد: قوله: "اجدز" فإن أصله اجتز فقلبت التاء دالًا.

مواضعه: ذكره الأشموني ٧٨٤/ ٣، وابن يعيش ٤٩/ ١٠.

فصل

فلو كانت الفاء سيناً لم يحتج إلى الإبدال لمساواتها التاء في الهمس وعدم الاستعلاء والإطباق، لكن بينهما بعض منافاة فإنّ السين رخوة والتاء شديدة، إلاّ أنّ في السين صفيراً يقاوم الشدة ويفضُل عليها، ولذلك أدغمت التاء في السين نحو: (بِتْ سَالِماً) وجاز أن تبدل التاء سيناً في (استمع) ونحوه مع التزام الإدغام. وامتنع العكس نحو: (احبس تلك)؛ لأنّ الصفير يشبه المدّ فساواه في جعله مانعاً من الإدغام إلاّ في صفيري.

فصل

فلو كانت فاء الافتعال طاء كالافتعال من الطلوع كانت سلامة التاء بعدها أشق من سلامتها بعد الدال؛ لاتحاد المخرج وزيادة التضاد، وذلك أنّ الدال إنّما باينت التاء بالجهارة والطاء تباينها بها وبالاستعلاء والإطباق، فإبدالها بعد الطاء آكد فجعلت مثلها فقيل اطلاع، وأصله اطتلاع.

فصل

وكذلك يفعل بها إذا كانت الفاءُ ظاءً كالافتعال من الظلم.

فصل

وإذا كانت الفاء ضاداً كالافتعال من الضرب، لكن إذا أبدلت طاءً بعد الظاء جاز الفك والإدغام على أن يجعلَ الطاء ظاء، أو بالعكس فيقال: اطّلام واظّلام واظطلام.

وإذا أبدلت طاء بعد الضاد جاز الفك والإدغام على أن يجعل الطاء ضاداً فيقال: اضطراب واضّراب، وشذا العكس فقيل في اضطجع اطّجع.

ولو كانت فاء الافتعال صاداً استثقلت سلامة التاء أيضاً؛ لأنّ الصاد وإن ساوتها في الهمس فإنّها تضادها بالإطباق والاستعلاء مع تقارب المخرجين، فالتزموا التخفيف بإبدال التاء طاء كاصطبار، أو بجعل التاء صاد كالإصلاح لغة في الاصطلاح، وامتنع إبدال الصاد تاء؛ لأجل صفيرها وترجحها بالاستعلاء والإطباق.

فصل [الإعلال الواجب]

من الإعلال الواجب تحريك الفاء الساكنة بحركة العين التي هي ياء أو واو نحو: (يَبيع) ويقول: وأصلهما (يَبْيِع ويَقْوُل)، فإنْ جانست الحركة العين كما اتفق في يَبْيِع ويَقْوُل، فلا يزاد على ما فُعل بهما من تحريك ما كان ساكناً وإسكان ما كان متحركاً، وهو المسمى نَقْلاً.

فإن لم تكن الحركة مجانسة نقلت ووليها مجانسها بدل العين نحو: يهاب، ويخاف، ويقيم أصلهن: (يَهْيَب، ويَخْوَف، ويُقْوِم) ففعل بهنَّ ما ذكر[1].

فإنْ كانت الحركة ضمة والعين ياء في غير مفعول. أبدلت الضمة كسرة وسلمت الياء في قول سيبويه وعكس ذلك قول الأخفش.

فصل

الإعلال المذكور مستحق لكل فعل ما عدا فعلي التعجب نحو: (ما أجوده، وأجود به). و(يَعْوَر فلان وأعْوَره الله). وكذلك ما تصرف منه وما يشبهه كَمِعْوَر ومُعْوِر.

ويستحق هذا الإعلال أيضاً كل اسم غير جارٍ على فعلٍ مصحح إن وافق الفعل في وزنه وخالفه بزيادته أو بالعكس. فالأول نحو: مَقَام ومُقيم ومُقَام. أصلهنَّ: مَقْوَمٌ ومُقْوِم ومُقْوَم. فهنَّ على وزن يَعْلَم ويُعْلِم ويُعْلَم، وإنَّما حصلت المخالفة بالمزيد قبل الفاء. وأمَّا عكس ذلك وهو أن يوافقه في الزيادة ويخالفه في الوزن فنحو أن تبني من بَيْعٍ وَقَوْلٍ مثل: (تِحْلِئ) فيقال: (تِبْيع وتِقْيل)، وأصلهما: (تِبْيِع وتِقْوِل)، ثُمَّ فُعِلَ بهما ما ذكر؛ لأنَّهما وافقا

---

(١) انقلاب الواو والياء ألفا في المضارع نحو: يخاف ويهاب، والأصل: يخوف ويهيب، فنقلت حركة العين إلى الفاء وأبدلت الواو والياء ألفا.

فإن قيل: ولم كان كذلك وهما ساكنان؟ ففيه وجهان:

أحدهما: أن سكون الفاء هنا عارض لحرف المضارعة فلم يعتد به، وكأنها تحركت وانفتح ما قبلها وهي معنى قولهم: قلبت لتحركها الآن، وتحرك ما قبلها في الأصل.

والثاني: أن الواو والياء هنا يثقل النطق بهما وإن سكنا فأبدلا ألفا؛ لأنه أخف منهما ومثله: أقام واستبان، وأما: يقيم، فنقلت فيه كسرة الواو إلى القاف وأبدلت ياء؛ لسكونها وانكسار ما قبلها وكذلك: مقيم. [أصول النحو: ٣٩٣/٢]

الفعل في الزيادة؛ لأنَّ التاء زيادة مشتركة وخالفاه في الوزن؛ لأنَّ (تِفْعِلاً) مفقود في الأفعال. ولو بُنِي من بيع مثل: تفعُل لقيل على مذهب سيبويه تَبْيُع وعلى مذهب الأخفش تَبْوُع. فلو كان الاسم موافقاً للفعل في زيادته ووزنه معاً وجب أن يصحح ليمتاز من الفعل، فإنَّ اسوَدَّ مثال لو أعل فقيل فيه أساد، ظُنَّ أنَّه فُعِل وذلك مأمون في نحو مقامٍ وتبيعٍ، فإنَّهما قد امتازا من الفعل بالزيادة التي لا تكون فيه وهي الميم، وبالوزن الذي لا يكون فيه وهو تِفْعِل، فلا حاجة إلى الإخلال بالإعلال، فإنَّ في استعماله إجراءً للنظائر على طريقة واحدة فلا يعدل عنه إلاَّ لمانع من خوف لبس أو غيره.

فلو كان الاسم منقولاً من فعل نحو: (يَزِيد) لم يغير عن ما كان عليه من الإعلال إذا كان فعلاً.

ومن موانع الإعلال مناسبة ما فيه سببه لما وجب تصحيحه كما فعل في التعجب نحو: ما أجوده فإنَّه صحح حملاً على أفعل، وكالاسم المزيد أوله ميم مكسورةٌ كـ(مِخْيَطٍ، ومِجْوَلٍ) فإنَّ فيه ما في مقام من موافقة الفعل من وجه ومخالفته من وجه، فكان هذا يقتضي إعلاله، لكنه أشبه لفظاً ومعنىً المخالف في الوزن والزيادة المستحق للتصحيح وهو مِفْعَال كَمِغْوَارٍ ومِهْيَافٍ فحمل عليه في التصحيح.

أمَّا شبهه به في اللفظ فظاهر لأنَّهما لا يختلفان إلاَّ بإشباع فتحة العين.

وأمَّا شبهه به في المعنى فلأن كلا منهما يكون آلةً كمِحْمَلٍ وَمِكْيَالٍ، وصفةً مقصوداً بها المبالغة كمِهْمَرٍ ومِحْضَارٍ، فَسُوِّيَ بينهما في التصحيح كما فُعِلَ بعَوِر واعورَّ، يَعورُّ ويَعْوَرُ.

ومن موانع هذا الإعلال اعتلال اللام أو تضعيفها نحو: يَقْوَى وَيَزْوَرُّ. فلابدَّ من تصحيح هذين النوعين؛ لأنَّ إعلال الأول يلزم منه توالي إعلالين على الوجه الذي لا يغتفر ولا سبيل إليه، وإعلال الثاني يلزم منه التباس مثال بمثال، فإنَّه لو نقلت حركة العين من (ازورَّ) إلى فائه لانقلبت هي ألفاً فاستغنى عن همزة الوصل لتحرك الزاي فقيل: زارَّ، فيتوهم أنَّه فاعل من الزَّرِّ، فاجتنب لذلك.

فصل

ويجب الإعلال المذكور أيضاً لما اعتلت عينه من مفعول حملاً على فعله، فتسكن عينه وبعده الواو ساكنة، فتحذف هي في قول سيبويه؛ لزيادتها وقربها من الطرف. وتحقق الاستثقال معها، ومذهب الأخفش عكس ذلك. فإن كان مفعول من ذوات الواو فلا مزيد على ما ذكرته من النقل والحذف كمَقُول، وإن كان من ذوات الياء ضم إلى ذلك إبدال الضمة كسرة لتسلم الياء كـ(مبيع).

ومذهب بني تميم تصحيح هذا النوع كـ(مبيوع).

ولا يُصحح مفعول من ذوات الواو إلاَّ ما شذَّ من من قول بعضهم في مصون ومذوق: (مصوون ومذووق).

فصل

يجب الإعلال المذكور أيضاً لما اعتلت عينه من مصدر على إفعال أو استفعال حملاً على فعله فتسكن العين حين تنقل حركتها وتنقلب ألفاً لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها؛ فتلتقي مع الألف الزائدة قبل اللام فيُعَامَلاَن معاملة الواوين من مفعول الذي عينه واو ولامه صحيحة، ويعوض من المحذوف هاء التأنيث كإقامة واستقامة وهما في الأصل: إقوام واستقوام، ثُمَّ فُعِلَ لهما من النقل والقلب والحذف والتعويض ما ذكر.

وإنَّما تُرِكَ التعويض في مفعول؛ لأنَّه صفة معرضة لأن يقصد بها مذكر ومؤنث، فلو لحقته الهاء تعويضاً أوهمت قصد التأنيث عند إرادة التذكير وذلك منتفٍ من المصدرين المذكورين؛ لانتفاء الوصف بهما.

فصل

لَمَّا كان الباعث على إعلال ما أُعِلَّ طَلَبُ التخفيف وكان الثقل الحاصل بترك هذا الإعلال أهون من غيره لسكون ما قبل حرف العلة تُرِك في كثير مِمَّا يستحقه تنبيهاً على ذلك، وأكثر ما تُرِك في الإفعال مصدراً، والاستفعال وفروعهما كالإغيال والاستحواذ حتى رآه أبو زيد الأنصاري مقيساً، وشذ العمل به مع وجود مانع كقولهم في جمع فواق: أفْيِقَة، واللائق به أفْوِقَة، حتى يصح كما صحت نظائره كأجوبة وأسودةٍ؛ لأنَّه موافق الفعل في وزنه وزيادته، لكن السماع لا يرد.

فصل

من وجوه الإعلال الحذْفُ وهو مطرد وغير مطرد فالمطرد كحذف الواو الكائنة فاءً في (يَصِف ويَعِد) ونحوهما؛ لاستثقالها بين ياء مفتوحة وكسرة لازمة، فلو كانت الياء مضمومة لثبتت الواو لِتقَوِّيها بأنْ وَلِيَتْ ما يجانسها من الحركات نحو: يُوعِدُ.

فلو كان بدلَ الكسرة ضمة أو فتحة ثبتت الواو أيضاً نحو: يَوْضُؤُ وَيوْجَل؛ لأنَّها في (يَوْضُؤ) بين أجنبي ومجانس، وفي (يَوْجَل) بين مستثقل ومستخف.

وبنو عامر رهط جميل بن معمر يقولون في مضارع (وَجَد): (يَجُد).

فلو وليتها فتحة في موضع كسرة حذفت الواو أيضاً نحو: (يَضَع) وأصله: (يَوْضِع) فحذفت الواو، ولابدَّ لحذفها من سبب فإمَّا أن تكون الياء وحدها أو مع الفتحة الموجودة أو مع ضمة منوية أو مع كسرة منوية، منع من الأول والثاني ثبوت الواو في (يَوْجَل) ونحوه، ومنع من الثالث ثبوتها مع الضمة الموجودة في (يَوْضُؤ) ونحوه؛ لأنَّ الموجود أقوى من المنوي فتعين الرابع وهو أن يكون سبب حذف الواو الياء والكسرة المنوية، فكان وضع يضع في الأصل من باب ضَرَبَ يَضْرِبُ فَفُتِحَتْ عينُ مضارعه؛ لأجل حرف الحلق كما صُنِعَ بمضارع (يقع) وشبهه. وأمَّا (وَسِعَ يَسَعُ) فكان في الأصل من باب حَسِبَ يَحْسِبُ فَفُتِحَت عينه أيضاً ونوى كسرها فلذلك حُذِفَت واوها، ولولا ذلك لقيل يَوْسَع كما قيل يَوْجَد.

فصل

لَمَّا وجب حذف الواو المذكورة من المضارع ذي الياء حمل عليه ذو الهمزة وذو النون وذو التاء فقيل: أَعِدُ ونَعِدُ وتَعِدُ، كما قيل: يَعِدُ إجراء لبعضهنَّ على حكم بعض؛ ولأنَّ الياء كالأصل لسائرها إذ يعبَّر به كما يعبَّر عنه بكل منها نحو أن تَقُول: مَا يَفْعَلُ إلاَّ أنا وإلاَّ نحن، وإلاَّ أنت فوجب أن تكون أخواته ملحقةً به فيما وجب له.

ولَمَّا كان من مواقع ذي الياء الأمر نحو قولك: لِيَعُدْ فلانٌ فلاناً حُمِلَ عليه الموضوع للأمر لتوافقهما معنًى ووزناً نحو قولك: عِدْ فُلاناً، ولولا الحمل على المضارع لقيل: (أَيْعِدْ).

ولما أعلَّ المضارع والأمر بالإعلال المذكور حمل عليهما المصدر المكسور الفاء الساكن العين فحذفت فاؤه وحركت العين بحركتها ولزم آخره هاء التأنيث عوضاً من (الفاء) المحذوفة وذلك نحو: زِنَة وعِدَة، وكانا في الأصل: وِزْناً ووِعْداً، ثُمَّ فعل بهما ما ذكر؛ لأنَّ المصدر يصح لصحة فعله، ويعتل لاعتلاله. وربما فُعِلَ ذلك بالمفتوح الفاء نحو: سَعَة وَدَعَة، وقد ألحق الياء بالواو في هذا الإعلال من قال في (يَيْئس): (يَئِس) فلو توسطت الواو المذكورة بين الياء والكسرة في اسم مرتجل لم تحذف كَيَوْعِد، وهو مثال يَقْطِين من الوعد.

فصل [حذف الهمزة]

من الحذف المطرد حذف همزة أفعل من المضارع واسم الفاعل واسم المفعول كقولك[١]: أَكْرَمَ يُكْرِمُ فهو مُكْرِمٌ ومُكْرَمٌ. والأصل أن يقال: يُؤَكْرِم ومُؤَكْرِم ومُؤَكْرَمٌ، لكن حذفت الهمزة من أكرم استثقالاً لتوالي همزتين في صدر الكلمة، ثُمَّ حُمِلَ على ذي الهمزة أخواته، والْمُفْعِل والْمُفْعَل لتجري النظائر على سننٍ واحدٍ. ولم يستعمل الأصل إلاَّ في الضرورة كقول الشاعر[٢]: [الرجز]

فإنَّهُ أَهْـــــلٌ لأَنْ يُـــؤَكْرَمَا

(١) من المطرد حذف همزة أفعل من مضارعه واسمي فاعله ومفعوله نحو أكرم استثقالا لاجتماع همزتين إذ كان الأصل أأكرم وحمل عليه نكرم وتكرم ويكرم ومكرم ومكرم طردا للباب وشذ إثباتها في قولهم أرض مؤرنبة بكسر النون أي كثير الأرانب وكساء مؤرنب إذا خلط صوفه بوبر الأرانب.

ولو قلبت همزة أفعل هاء أو عينا لم تحذف للأمن من التقاء الهمزتين نحو هراق الماء يهريق فهو مهريق ومهراق وعيهل الإبل يعيهلها فهو معيهل والإبل معيهلة أي مهملة ومن المطرد حذف عين فيعلولة سواء كانت واوا نحو كينونة أو ياء نحو طيرورة الأصل كيونونة وطيروورة اجتمع في الأول ياء وواو سبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء فيها وفي الثاني أدغمت الياء المزيدة في الياء التي هي عين الكلمة فصار كينونة وطيرورة ثم حذفت عين الكلمة على جهة اللزوم فصار كينونة وطيرورة وصار الوزن فيعولة هذا مذهب سيبويه في هذه المصادر أن وزنها فيعلولة [همع الهوامع:٣/٣٦٤]

(٢) البيت لأبي حيان الفقعسي -ولم نقف له على تكملة.

وهو نصف بيت من الرجز أو بيت من مشطوره.

اللغة: "أهل" مستحق وذو أهلة "يؤكرم" أراد يكرم، وهو بالبناء للمجهول.

الإعراب: "إنه" إن حرف توكيد ونصب والضمير اسمها في محل نصب "أهل" خبر إن مرفوع بالضمة الظاهرة "لأن" اللام للتعليل وأن حرف مصدري ونصب "يؤكرما" فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بأن المصدرية، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بلام التعليل والجار والمجرور متعلق بأهل. الشاهد: قوله "يؤكرم" حيث أثبتت الهمزة، ولم تحذف تخفيفًا لضرورة الشعر والقياس حذفها.

مواضعها: ذكره من شراح الألفية الأشموني ٨٨٧/ ٣، وابن هشام ٣٠٧/ ٤، الهمع ٢١٨/ ٢.

وشذَّ قولهم في السعة: أرض مُؤَرْنِبَة - بكسر النون - أي: كثيرة الأرانب، وكذلك قولهم: كساء مُؤَرْنَب إذا خلط صوفه بوبر الأرنب.

فلو غيرت همزة (أفْعَل) بقلبها هاءً أو عيناً لم تحذف للأمن من التقاء همزتين. ومن ذلك قولهم: هَرَاقَ الماءَ يُهَرِيقُه فهو مُهَرِيق والماءُ مُهَرَاق وَعَبْهَل الإبلَ يُعَبْهِلُهَا فهو مُعَبْهِلٌ والإبلُ مُعَبْهَلَةٌ، أي: مُهْمَلة.

فصل

ومن الحذف اللازم غير المقيس عليه حذف فاءات خُذْ[1] وكُلْ ومُرْ، والأصل: أُوْخُذْ وأُوْكُل وأُوْمُر؛ لأنَّهنَّ من الأخذ والأكل والأمر، ولكنها خففت لكثرة الاستعمال ولا يقاس عليها غيرها. كالأمر من أجرَ الأجيرَ، وأسر الأسيرَ؛ لانتفاء كثرة الاستعمال، وقد استُعْمِل (مُرْ) على الأصل دون أخويه؛ لأنَّه أقل استعمالاً منهما، قال الله تعالى: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ﴾ [طه:١٣٢].

ومن هذا القبيل حذف همزة (أفْعَل التفضيل) في قولهم: هو خيرٌ من هذا وشرٌّ من ذاك. والأصل: أخْيَر، وأشرُّ. وربما استعملا كذلك.

وقال أيضاً بعض العرب في التعجب: ما خَيْرَ هذا.

وقد شبه بعض العرب بخُذ وبابه الأمر من (أتى)[2] فقال[3]: [الطويل]

تِ لي آل زيد وانْدُهْم لي جَمَاعَــةً وَسَلْ آلَ زَيْدٍ أيُّ شَــيْءٍ يَضِــيْرُهَا

---

(١) أصل خذ: اؤخذ ، لكن لم يستعمل على الأصل ، وحذف تخفيفا لاجتماع الضمات والواو وحرف الحلق ، وقد قالوا: اؤمر واؤخذ ، فاستعمل على الأصل ، ومنه قوله: (وأمر أهلك) ، ولو استعمل على التخفيف لقال: ومر أهلك ، وهو جائز في الكلام.[مشكل إعراب القرآن: ١٦٩/١]

(٢) ابْنَ جنِّي: حَكَى أَنَّ بعضَ العَرَبِ يَقُولُ في الأَمْرِ منْ أَتَى يَأْتِي: تِ زَيْدًا، فيَحْذِفُ الهَمْزَةَ تَخْفِيفًا، كما حُذِفَتْ من: خُذْ وكُلْ، ومُرْ. وطَرِيقٌ مِئْتاءٌ: عامِرٌ واضِحٌ، هَكَذا رواه ثَعْلَبٌ بهمزِ الياءِ من مِيتَاءٍ، قالَ: وهو مِفْعالٌ من أَتَيْتُ: أي يَأْتِيه النَّاسُ. [المحكم: ٥٧٦/٩]

(٣) الوجهُ في ذلك أنَّه شبَّه الهمزةَ التي هي فاءُ الكلمة بالواو في وَفَى إذْ كانت الهمزةُ تُقْلَب إلى الواو نحو صَحْرَاوَات والواو إلى الهمزة نحو أجوه فكما تُحذَف الفاءُ واللامُ هناك في الأمرِ كذلك تُحْذَفُ الهمزةُ والياء هنا وقيل شَبَّهَهُ بـــ(كُلْ) وفيه بُعْدٌ. [الأصول في النحو: ٣٦٤/٢]

فصل

ومن الحذف ما لا يطرد ولا يلزم كحذف عين فاعل المعتل مثل قولهم في (هَائِر) و(شَائِك[1]): (هَارٍ وَشَاكٍ). ويمكن أن يكون المحذوف من هذين ونحوهما إنَّما هو الألف الزائدة كما حذفت في فاعل المضاعف كقولهم في (رَابٌّ وبارٌّ وسارٌّ وقَارٌّ): رَبٌّ وبَرٌّ وسَرٌّ وقَرٌّ. وقد استعمل في فاعل المعتل العين التحويل كثيراً فقالوا: هارٍ وشاكٍ، فجعلوا العين موضع اللام، واللام موضع العين؛ ليكون الاعتلال في الآخر إذ هو به أولى. وقد يحملهم الاعتناء بظهور الإعراب على عكس هذا التحويل كقولهم في (تَرَاقٍ) جمع تَرْقُوَة: ترائق[2].

---

(١) اعلم أن أصل شاك شاوك لأنه من الشوكة فقياسه: شائك بقلب الواو همزة كقائم وقد ورد كذلك فيصغر على شويك بقلب الهمزة ياء تدغم فيها ياء التصغير كقويم بشد الياء وأما شاك فقيل: حذفت واوه على غير قياس، فوزنه قال، ويعرب على الكاف قبل التصغير وبعده ويصغر على شويك بسكون الياء وواوه منقلبة عن الألف الزائدة وأما الواو التي هي عين الكلمة فباقية على حذفها وهذا مجمل كلام الشارح وقيل: قلبت العين وهي الواو موضع اللام، ثم قلبت ياء لتطرفها وكسرت الكاف لمناسبتها، وأعل كقاض فوزنه على هذا: فالع وحكمه في الإعراب والتصغير كقاض فيقال في الرفع والجر: شويك بكسر الكاف منونة والياء محذوفة للساكنين فهي كالثابتة وفي النصب شويكياً.

(٢) التَّرْقُوَةُ - على فَعْلُوَة -: عَظْمٌ وَصَلَ بين ثُغْرَة النَّحْرِ والعاتِقِ من الجانِبَيْنِ. ويُقال للتَّراقي تَرَائِقُ، على القَلْب. وتَرْقَيْتُ الرَّجُلَ: أصَبْت تَرْقُوَته. [المحيط في اللغة: ١/٤٦٥]

فصل [الإدغام[1]]

إذا التقى المثلان وأولهما ساكن وجب إدغامه نحو: قُلْ لِزَيْد: نَبِّهْ هَرِماً، وَسِرْ رَاشِداً، وَاصْحَب بَرّاً، ودَعْ عَاذِلاً، ودُمْ مَاجِداً، وَجُدْ دَائماً.

فإن كانت هاء السكت[2] لم تُدْغَم؛ لأنَّها مخصوصة بالوقف، فإنْ ثبتت وصلا فالوقف عليها منوي والابْتدَاء بما وليها منوي أيضاً فيتعين الفك كقوله تعالى: ﴿مَا أَغْنَى عَنِّي مَالِيَهْ ﴿٢٨﴾ هَلَكَ﴾ [الحاقة].

فإنْ كان همزة لم يَجُز الإدغام إلاَّ أن تلي الفاء كما هي في سأَّال ونحوه، على ما ذكر في باب الهمزة، وإنَّما لم تدغم الهمزة؛ لأنَّ تضعيفها أثقل من تضعيف غيرها، ولذلك أهمل كون العين واللام همزة واستعمل ذلك في سائر الحروف، وأيضاً فللهمزة عن الإدغام مندوحة - أي: سعة وجه - فيما اطرد من التخفيف الخاص بها كإبدالها ساكنة بمدة تجانس حركة ما قبلها، فيقال على هذا في (أكلا أحمد) ونحوه: (أكلا لأحمد) إن أوثر

---

(١) الإدغام. لغة: الإدخال، والإدغام -بالتشديد- افتعال منه، وهي عبارة سيبويه.

وقال ابن يعيش: الإدغام -بالتشديد- من ألفاظ البصريين، والإدغام -بالتخفيف- من ألفاظ الكوفيين.

وحده اصطلاحًا: أن تأتي بحرفين ساكن ومتحرك من مخرج واحد بلا فصل، ويكون في المثلين وفي المتقاربين، وفي كلمة وفي كلمتين، وهو باب مُتَّسع.

والإدغامُ يكون في الحرفين المتقاربين في المَخرَج، كما يكون في الحرفين المتجانسين. وذلك يكون تارةً بإبدال الأول ليُجانسَ الآخر كامَّحى، وأصلُه "انمحى"، على وزن "انفعلَ" ويكون تارةً بإبدال الثاني ليُجانس الأولَ كادَّعى، وأصلُه "ادْتعى"، على وزن "افتَعلَ".

(٢) هاءٌ ساكنةٌ تلحقُ طائفةً من الكلمات عندَ الوقف، نحو: ﴿مَا أَغْنَى عَنِّي مَالِيَهْ ﴿٢٨﴾ هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَهْ﴾، ونحو "لِمَهْ؟ كَيمَهْ؟ كيفَهْ؟" ونحوها. فإن وصَلتَ ولم تَقِفْ لم تُثبتِ الهاءَ، نحو "لِمَ جئتَ، كيمَ عصَيتَ أمري؟ كيف كان ذلك؟".

ولا تزادُ "هاءُ السكت"، للوقف عليها، إلا في المضارع المعتلّ الآخر، المجزومِ بحذف آخره، وفي الأمر المبنيِّ على حذف آخره، وفي "ما" الاستفهاميَّة، وفي الحرف المبنيِّ على حركة، وفي الاسم المبنيِّ على حركةِ بناءً أصليّاً. ولا يوقفُ بهاء السكت في غير ذلك، إلا شذوذاً. [جامع الدروس العربية: ٩٨/١]

الإبدال، و(أكلأ أحمد) إن أوثر تحريك الساكنة بحركة المتحركة. وإن كان أول المثلين حرف مد متطرفاً لم يجز الإدغام أيضاً نحو: يُعْطِي يَاسِرٌ، ويَغْزُو وَاقِدٌ؛ لأنَّ المَدَّ الذي في حرف المد قائم مقام حركة ولذلك جاز التقاء الساكنين إذا كان أولهما ممدوداً باطراد في نحو: دَابَّة وآالغلام قال؟.

وبغير اطراد في نحو: (الْتَقَتْ حَلَقَتَا الْبِطَان) [(١)].

فكما امتنع إدغام المتحرك امتنع إدغام الممدود إلاّ أنَّ المدّ ألزمُ للممدود من الحركة للمتحرك، فلذلك سُوِّيَ بينهما في التزام زوالهما توصلاً إلى: إدغام المتصل؛ لأنّه أهمُّ من إدغام المنفصل نحو: (رَادٌّ، ومدعوٌّ) ما لم يكن أولهما بدلاً من مدة فيتعين الفك نحو: (قُووِل) لئلا يلتبس فَاعَل بفعَّل؛ ولأنَّ الواو الأولى بدل من ألفٍ فكان اجتماعها بالثانية عارضاً، فلو كان الأول مبدلاً من غير مدة بدلاً لازماً تعين الإدغام نحو: أُوٌّب، وهو مثال: أبْلُمٍ من أوَّبٍ، وأصله: أُؤْوُبٌ بهمزتين فأبدلت الثانية واواً على سبيل اللزوم لما تقدم، فأشبهت الواو المزيدة في مثال جَوْهَر من (قول) فقيل أوَّب كما قيل: قَوَّل.

فلو كان الأول مبدلاً من غير مَدّة بدلا غير لازم جاز فيه الإدغام والفك كقوله تعالى[(٢)]: ﴿أَثَاثًا وَرِئْيًا﴾ [مريم:٧٤] في وقف حمزة، فإنّه يبدل الهمزة ياء، وللآخذ بروايته

---

(١) يقولون: البِطَان للقَتَب الحِزَام الذي يُجْعَل تحت بطن البعير وفيه حلقتان فإذا التَقَتَا فقد بلغ الشَّدُّ غايتَه. يضرب في الحادثة إذا بلغت النهايةَ. [مجمع الأمثال: ٢/١٨٦]

(٢) فيه خمس قراءات: قرأ أهل المدينة: (وريًّا) بغير همز، وقرأ أهل الكوفة، وأبو عمرو: (ورئيا) بالهمز، وحكى يعقوب: أن طلحة قرأ: (ورياً) بياء واحدة مخففة، وروى سفيان، عن الأعمش، عن أبي ظبيان، عن ابن عباس: (هم إحسن إثاثا وزيا) بالزاي، فهذه أربع قراءات، قال أبو إسحاق: ويجوز: (هم أحسن أثاثا ورئيا) بياء بعدها همزة، قال أبو جعفر: قراءة أهل المدينة في هذا حسنة، وفيها تقديران:

أحدهما: أن يكون (من رأيت)، ثم خففت الهمزة، فأبدل منها ياء، وأدغمت الياء، وكذا هذا حسنا، لتتفق رءوس الآيات لأنها غير مهموزات، وعلى هذا قال ابن عباس: (الري) المنظر، والمعنى: هم أحسن أثاثا ولباسا.

أن يقول: (رِيًّا) بالإدغام، و(رِيْيًا) بالفك، وفُرِّقَ بين الممدود مع مثله، والمتحرك مع مثله في المنفصل فجاز الوجهان في المتحرك نحو: قَعَدَ دَاوُدُ، وتعين المنع في الممدود نحو: (صَلُّوا وَاحِداً) ما لم يكن جارياً بالتحريك مجرى الحرف لصحيح كـــ(يَأْتِيَ يَوْمٌ) و ﴿هُوَ وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾ [البقرة:٢٤٩].

=

والوجه الثاني: أن يكون المعنى: أن جلودهم مرتوية من النعمة، فلا يجوز الهمز؛ لأنه مصدر من: رويت ريا، وفي رواية ورش: (وريًّا)، ومن رواه عنه (ورئيا) بالهمز، فهو يكون على الوجه الأول.

وقراءة أهل الكوفة، وأبي عمرو من (رأيت) على الأصل، وقراءة طلحة بن مصرف (وريا) بياء واحدة مخففة أحسبها غلطا، وقد زعم بعض النحويين أنه كان أصلها: (وزئيا)، ثم حذفت الهمزة، و(الزي): الهيأة، والقراءة الخامسة على قلب الهمزة. حكى سيبويه (رَاءَ) بمعنى: (رأى). [إعراب القرآن للنحاس: ١٩/٣]

فصل [تحرك المثلان]

فإنْ تحرَّك المثلان[1] في كلمةٍ وجب تسكين أولهما وإدغامه نحو: اشتَدَّ فهو مُشْتَدٌّ، والأصل: اشْتَدَدَ فهو مُشْتَدِدٌ.

وتنقل حركة المدغم إلى ما قبله إن كان ساكناً نحو: أجَدَّ فهو مُجِدٌّ.

فإنْ كان الساكن حرف مد أو ياء تصغير كحَاجَّ وتُحُوجَّ، ودُوَيّبة، فلا نقل إذ لا حاجة إليه لقيام المدَّة مقام الحركة في التوصل إلى الإدغام؛ ولأنَّ الحرف المجلوب للمد لا يحرك لئلا يفوت ما جلب لأجله.

وياء التصغير تشبه ألف التكسير في السكون واللين والزيادة لمعنىً متجددٍ ثالثةً بعد فتحة مطلقاً، وقيل كسره فيما يكسر ما بعد ألف تكسيره فلم يحرك لذلك؛ ولذلك لم يجز لمن قال في (كفء): كفٌّ بالنقل أن يقول في كَفِيءٍ كَفِي.

وإن كان الساكن حرف لين غير ما ذكر جرى مجرى الصحيح في نقل حركة المدغم إليه نحو: أودُّ فلاناً وأنتَ أَوَدُّ منه.

فإنْ تصدَّر المثلان امتنع الإدغام إلاّ أن يكون أولهما تاء المضارعة فقد اتدغم بعد مَدَّة أو حركة نحو: ﴿وَلا تَيَمَّمُوا﴾ [البقرة:٢٦٧]، و ﴿تَكَادُ تَمَيَّزُ﴾ [الملك:٨].

ويمنع من الإدغام أيضاً كون المثلين المتحركين واوين في آخر كلمة كَقَوِى؛ لأنَّ الثانية قد نالها الإعلال.

وكذلك إن كانا ياءين غير لازم تحريك ثانيتهما نحو: (يحيى) وربما نال الإدغام هذا النوع أنشد الفراء[2]: [الكامل]

---

(١) إذا تحرك المثلان في كلمة أدغم أولهما في ثانيهما إن لم يتصدرا ولم يكن ما هما فيه اسما على وزن فعل أو على وزن فعل أو فعل أو فعل ولم يتصل أول المثلين بمدغم ولم تكن حركة الثاني منهما عارضة ولا ما هما فيه ملحقا بغيره. [شرح ابن عقيل: ٢٤٨/٤].

(٢) لم أقف على اسم قائله –وهو من الكامل.

اللغة: "سبيكة" قطعة مستطيلة من فضة "سدة البيت" –بضم السين– بابه.

المعنى: شبه محبوبته بالسبيكة وهي القطعة من الفضة وغيرها. إذا استطالت.

وكَأَنَّهــا بَــيْنَ النِّسَــاءِ سَــبِيكَةٌ   تَمْشِــي بِسُــدَّة بَيْتِهَــا فَتُعِــيُّ

ويمنع أيضاً من إدغام المثلين المتحركين في كلمة كون أحدهما للإلحاق نحو: (قَرْدَد)، فإنَّه ملحق بِجَعْفَر، فالدال الأولى بأزاء الفاء، والدال الآخرة بإزاء الراء، فلو أدغم لسكنت الدال الأولى ونقلت حركتها إلى الراء التي قبلها لئلا يلتقي ساكنان فلا يبقى حينئذٍ (موازن) ما ألحق به، فيتعين فيه وفي أمثاله الفك ليتبين بذلك كونه ملحقاً.

وكذلك لو كان المثلان أصلين مسبوقين بمزيد للإلحاق نحو: (أَلَنْدَد) بمعنى الأَلَدَّ – وهو الشديدُ الخصومة – فإنَّه ملحق بسفرجل، فيتعين فكه لئلا يصير بالإدغام مخالفاً لما ألحق به.

ومن موانع الإدغام كون الذي فيه المثلان اسماً مخالفاً وزن الفعل كـــ(ذُلُل، وظُلَل، وكِلَل).

وكذلك مثال: (إِبِل) لو بني من مضاعف لوجب فكه أيضاً لمخالفة وزنه وزن الفعل، وقد منعوا إدغام (فَعَل) اسماً كـــ(طَلَل) مع كونه على وزن الفعل، قصدوا بذلك التنبيه على فرعيَّة الاسم في الإدغام وعلى خفة الفتحة، وأنَّ المتحرك بها إن لم يكن فعلاً ولا اسماً مزيداً فيه مستغن عن التخفيف بالإدغام استغناءه عن التخفيف بالتسكين عند ملاقاة غير المثل، بخلاف المتحرك بالكسرة والضمة فإنَّه خفف بالتسكين مع غير المثل نحو: كَبِدٍ،

=

الإعراب: "وكأنها" كأن للتشبيه تنصب الاسم وترفع الخبر، وها اسمها "بين" ظرف "النساء" مضاف إليه "سبيكة" خبر كأن مرفوع بالضمة الظاهرة "تمشي" فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه "بسدة" جار ومجرور متعلق بتمشي "بيتها" مضاف إليه وبيت مضاف وها مضاف إليه "فتعي" الفاء عاطفة وتعي فعل مضارع والفاعل ضمير.

الشاهد: قوله: "فتعي" حيث أدغم اعتدادًا بالحركة العارضة لأجل الروي.

مواضعه: ذكره الأشموني ٣/٨٩٣، والهمع ١/١٥٣.

قال أبو إسحاق: هذا غير جائز عند حذاق النحويين، وذكر أن البيت الذى استشهد به الفراء ليس بمعروف، والقياس ما قال أبو إسحاق، وكلام العرب عليه، وأجمع القراء على الإظهار فى قوله "يُحْيِي ويُميت".

وعَضُد، فقيل فيهما: كَبْد وعَضْد، وذلك مطرد في لغة تميم. وكذلك يُصنَع بالأفعال فيقال في (عَلِم، وظَرُف): (عَلْمَ وظَرْفَ) وكذلك ما أشبههما.

فلمَّا خفف المتحرك بالكسرة أو الضمة بالتسكين عند ملاقاة غير المثل خفف بالإدغام.

فصل [حكم المثلين]

فإنْ ولي المثلين المتحركين في اسم هاء التأنيث، أو ألفه الممدودة، أو المقصورة، أو الألف والنون الزائدتان، وكان ما هما فيه لا يوازن الفعل مع التجريد ففكه لاحقاً به ما ذكر أولى من فكه مجرداً؛ لأنَّ مخالفته مجرداً للفعل بالوزن خاصّةٌ، ومخالفته له لاحقاً به ما ذُكِرَ بالوزن ولحاق زيادة تخص الأسماء، وذلك نحو (الخُشَشَاء[١]) وهو العظم الناتئ خلف الأذن، و(الْحُمَمَةُ[٢]) وهي القطعة من الفحم، و(القَرَرَة[٣]) -وهي اللازقة بأسفل القدر-، و(الحِبَبَة) - وهي خوابي الماء -، وكذلك إن كان ما هما فيه على فَعَلان كـ(الرَجَجَان) - وهو الدبيب- فالفك فيه متعين؛ لأنَّه مع التجريد على (فَعَل)، وقد تقدَّم أنَّ (فَعَلاً) لا يدغم مع كونه مشابهاً للفعْل، فإذا لحقه ما هو مختص بالاسم فهو أحق بامتناع الإدغام.

فإن كان ما هما فيه عند التجريد على فَعِلٍ أو فَعُلٍ فإدغامه مع لحاق هاء التأنيث مُتعين كما هو مع عدمها، وذلك نحو: صَبَّة أنثى صَبّ، فاستصحب الإدغام مع تاء

---

(١) الخُشَشاءُ العظْمُ الدَّقيق العاري من الشعر الناتئُ خلف الأُذن قال العجاج في خُشَشاوَيْ حُرَّةِ التَحْرِيرِ وهما خُشَشاوانِ ونظيرُها من الكلام القُوْباءُ وأَصلُه القُوَباءُ بالتحريك فسكَنت استثقالاً للحركة على الواو ولأَنّ فُعْلاءَ بالتسكين ليس من أَبْنِيَتِهم قال وهو وزنٌ قليلٌ في العربية وفي حديث عمر رضي اللّه عنه أَن قَبِيصةَ بن جابر قال لعُمر إِني رَمَيْتُ ظَبْياً وأَنا مُحرِمٌ فأَصَبْتُ خُشَشاءَه فأَسِن فمات قال أَبو عبيد الخُشَشاءُ هو العظْمُ الناشِزُ خلف الأُذن وهمزتُه منقلبة عن أَلف التأْنيث الليث الخُشَشاوان عظْمان ناتئان خلف الأُذنين وأَصل الخُشَشاء على فُعَلاءَ والخَشَّاءُ بالفتح الأَرض التي فيها رمل وقيل طي. [اللسان: ٢٩٥/٦]

(٢) الْحُمَمَةُ وِزَانُ رُطَبَة مَا أُحْرِقَ مِنْ خَشَبٍ وَنَحْوِهِ وَالْجَمْعُ بِحَذْفِ الْهَاءِ وَحَمَّ الْجَمْرُ يَحَمُّ حَمَمًا مِنْ بَابِ تَعِبَ إذَا اسْوَدَّ بَعْدَ خُمُودِهِ وَتُطْلَقُ الْحُمَمَةُ عَلَى الْجَمْرِ مَجَازًا بِاسْمِ مَا يَئُولُ إلَيْهِ حَمَّ الشَّيْءَ حَمًّا مِنْ بَابِ ضَرَبَ قَرُبَ وَدَنَا وَأَحَمَّ بِالْأَلِفِ لُغَةٌ وَيُسْتَعْمَلُ الرُّبَاعِيُّ مُتَعَدِّيًا فَيُقَالُ أَحَمَّهُ غَيْرُهُ وَحَمَّمْتُ وَجْهَهُ تَحْمِيمًا إذَا سَوَّدْتَهُ بِالْفَحْمِ. [المصباح المنير: ٤٥٨/٢]

(٣) القَرَرَةُ والقُرَرَة والقَرارة والقِرارة والقُرورةُ كلّه اسم ذلك الماء وكلُّ ما لَزِقَ بأَسفل القدْر من مَرَقٍ أَو حُطامِ تابلٍ محترق أَو سمن أَو غيره قَرّة وقُرارة وقُرَرَة بضم القاف والراء وقُرَرة وتَقَرَّرَها واقْتَرَّها أَخذها وائْتَدَمَ بها يقال قد اقْتَرَّت القدْرُ وقد قَرَرْتُها إِذا طبخت فيها حتى يَلْصَقَ بأَسفلها وأَقْرَرْتُها إِذا نزعت ما فيها مما لَصِقَ بها عن أَبي زيد. [اللسان: ٨٢/٥]

التأنيث كما استصحب معها الإعلال على ما تقدَّم؛ ولأنَّ لحاقها مساوٍ للحاق التاء الفعل الماضي في نحو: (فَعَلْت)، فلم توجب مخالفة ما اتصلت به للفعل بل زادته شبهاً به، فإنْ كان ما هما على فَعِلاَن أو فَعُلاَن كبِنَاء مثل: (ظَرِبَان[١]، وسَبُعَان) من الرد، وذلك: (رَدِدَانٌ) و(رَدُدَان) ففيه مذهبان: الفك، والإدغام[٢]، فمن فك فلأنَّ المثال قد خالف الفعل بزيادة. تخص الأسماء ولا تكون في الأفعال، فوجب الفك معها في: رَدِدَان ورَدُدَان، ونحوهما. كما وجب معهما التصحيح في الجَوَلاَن والصوَرَى ونحوهما. ومن أدغم فلأنَّ العناية بالإدغام أشد من العناية بقلب الواو والياء ألفين إذا لم يتطرفا؛ ولذلك أدغموا أفْعَل في التفضيل والتعجب نحو: الأشدّ وما أشدَّه، ولم يقلبوه فيهما نحو: الأجود وما أجوده، وصححوا كثيراً من موازن أفْعَل واسْتَفْعَل كأعْوَل واسْتَحْوَذ، حتى رأى بعض العلماء القياس على ما صحح من ذلك سائغاً، ولم يرد فك ما وازن ذلك من المضاعف كأعدَّ واستعدَّ، وإنَّما فاق الإدغام والإعلال المذكور في العناية به؛ لأنَّ النقل بتركه زائد على النقل بترك الإعلال، ولأنَّ الإدغام تدعو الحاجة إليه في جميع الحروف إلاَّ الألف.

فلو ترك كثر الاستثقال؛ لكثرة موانع اجتماع المثلين، ولو ترك الإعلال المذكور لم يلزم ذلك لقلة مواقعه؛ إذ لا يكون إلاَّ في الواو والياء، وأيضاً فإنَّ التغيير اللازم مع الإدغام

---

(١) الظَّرِبَانُ عَلَى صِيغَةِ الْمُثَنَّى وَالتَّخْفِيفُ بِكَسْرِ الظَّاءِ وَسُكُونُ الرَّاءِ لُغَةٌ دُوَيْبَّةٌ يُقَالُ إنَّهَا تُشْبِهُ الْكَلْبَ الصِّينِيَّ الْقَصِيرَ أَصْلَمُ الْأُذُنَيْنِ طَوِيلُ الْخُرْطُومِ أَسْوَدُ السَّرَاةِ أَبْيَضُ الْبَطْنِ مُنْتِنَةُ الرِّيحِ وَالْفَسْوِ وَتَزْعُمُ الْعَرَبُ أَنَّهَا إذَا فَسَتْ فِي الثَّوْبِ لَا تَزُولُ رِيحُهُ حَتَّى يَبْلَى وَإِذَا فَسَتْ بَيْنَ الْإِبِلِ تَفَرَّقَتْ وَلِهَذَا يُقَالُ فِي الْقَوْمِ إذَا تَقَاطَعُوا فَسَا بَيْنَهُمْ الظَّرِبَانُ وَهِيَ مِنْ أَخْبَثِ الْحَشَرَاتِ وَالْجَمْعُ الظَّرَابِيُّ وَالظِّرْبَى أَيْضًا عَلَى فِعْلَى وِزَانُ ذِكْرَى وَذِفْرَى. [المصباح المنير:٥/٤٧٧]

(٢) من رد على فعلان: رددان، كشرر، وعلى فعلان وفعلان بكسر العين وضمها: ردان، بالادغام، وعلى فعلان – بضمتين – وفعلان – بكسرتين –: رددان وردِدان، وعلى فعلان – بضم الفاء وفتح العين –: رددان، كله بالاظهار، وكذا الاسم الثلاثي المزيد فيه يدغم أيضا إذا وازن الفعل، نحو مستعد ومستعد ومرد، وهو على وزن يفعل، ومدق، وهو على وزن انصر، وراد، وهو كيضرب، ولا يشترط في الادغام مع الموازنة المخالفة بحركة أو حرف في الاولى ليس في الفعل،، كما اشترط ذلك في الاعلال، فيدّغم نحو أدق وأشد، وإن لم يخالف الفعل، ولا يعل نحو أقول وأطول، وذلك لما ذكرنا من أن ثقل إظهار التضعيف أكثر من ثقل ترك الاعلال. [شرح شافية ابن الحاجب: ٣/٢٤٤]

أقل من التغيير اللازم مع الإعلال المذكور، فإنَّ المدغم لم يتبدل مخرجه بخلاف المُعَلِّ وإنَّ المدغم لا يعرض له ما يوجب حذفه بخلاف الياء والواو إذا قلبتا ألفاً فإنَّهما تحذف؛ لسكون ما بعدها نحو: أقمت، وإذا صحت سلمت من ذلك كاستحوذت، فاستحق الإدغامُ مزيدَ عناية لقربه من الأصل وهو عدم التغير، ومع ذلك فقد شذ الفك في الأفعال على فَعِل نحو: لَحِحَت العين إذا التزق جفناها من الرمص، وصَكِكَ الفرس، وقَطِطَ الشعر إذا اشتد تجعده.

وأَلِلَ السقاء تغيَّرت رائحته، والأذن رقت، والأسنان فسدت، وضَبِبَ البلد كثرت ضبابه.

فصل

لو بُنِيَ مثال سَبُعَان - وهو اسم مكان - مِمَّا عينه واو ولامه واو كـ(قَوُوَان) من القوة، ففيه ثلاثة مذاهب[1]:

أحدها: أن يعطى الواوان مع الألف والنون ما أعطيتا مع هاء التأنيث فتكسر الأولى وتقلب الثانية ياءً فيقال: قَوِيان. وهو اختيار أبي العباس.

والثاني: أن تدغم الأولى في الثانية؛ لأنَّهما مثلان متحركان في مثالٍ يوجد في الأفعال؛ لأنَّ (قَوُوَ) من قَوُوان كظَرُف.

والمذهب الثالث: ترك الإدغام وترك الإعلال؛ لأنَّ الألف والنون في آخره وهما زيادتان مختصتان بالأسماء، فأوجبتا التصحيح كما أوجبتاه في الْجَوَلان، وأوجبتا الفك بغير ما أوجبتا التصحيح، وهو أنَّ المثال بهما قد خالف الفعل وإنَّما يُعَلُّ ويُدغَمُ ما أشبه الفعل لا ما خالفه.

وهذا اختيار سيبويه في قَوُوَان ونحوه.

فصل

إذا سكن ثاني المثلين؛ لاتصاله بضمير مرفوع نحو: (حَلَلْت) تعين الفك؛ لأنَّ الإدغام يوجب تسكين الأول، والاتصال بالضمير يوجب تسكين الثاني، فترك الإدغام فراراً من التقاء الساكنين، وكان تحريك الأول أولى؛ لأنَّ حركته تدل على وزنه وهي مع التسكين مُحْتَمَلٌ كَوْنُها فتحةً أو كسرةً أو ضمةً، بخلاف حركة الثاني فإنَّه لا يُشك في أنَّها فتحة، إذ المتحرك بها آخر فعل ماض، وقد عُلِمَ كونه مبنياً على الفتح، على أنَّ بعض العرب يبقي الإدغام ويحرك المثل المتصل بالضمير وهي لغة رديئة.

---

(١) تقول في فعلانٍ من قويت: قووانٌ. وكذلك حييت. فالواو الأولى كواو عور، وقويت الواو الآخرة كقوتها في نزوانٍ، وصارت بمنزلة غير المعتل، ولم يستثقلوها مفتوحتين كما قالوا: لوويٌّ وأحوويٌّ. ولا تدغم لأن هذا الضرب لا يدغم في رددت. وتقول في فعلانٍ من قويت قوانٌ. وكذلك فعلانٌ من حييت حيانٌ، تدغم لأنك تدغم فعلانٍ من رددت. وقد قويت الواو الآخرة كقوتها في نزوان، فصارت بمنزلة غير المعتل. ومن قال حيي عن بينةٍ قال قووانٌ. [الكتاب: ١/١٤٤]

فإنْ كان السكون للجزم نحو: (لم يَرْدُدْ)، أو للوقف نحو: (ارْدُدْ) جاز الفك على مذهب الحجازيين وهو القياس، وجاز الإدغام على مذهب بني تميم حملاً على فعل غير الواحد، ويحركون الثاني بالفتحة؛ لخفتها، أو بمثل الحركة التي كانت في العين اتباعاً للفاء.

وفي التزام الضم في نحو: (رُدُّهُ)، والفتح في نحو: (رُدَّهَا) خلاف.

فإن كان المستحق لسكون الوقف أفعل تعجباً ففكه مجمعٌ عليه نحو: (أَجْلِل بزيد).

وإنَّما وافق بنو تميم أهلَ الحجاز في فك هذا و لم يوافقوهم في نحو: (ارْدُدْ)؛ لأنَّ (ارْدُدْ) معرض لتحريك ثاني مثليه لساكن يليه كـــ(ارْدُدْ) الشيء، وهذا شبيه بالفك المتروك إجماعاً ولا يؤدي فك (أَجْلِل) ونحوه إلى هذا؛ لأنَّه لا يليه إلاَّ الباء المجرور بها غالباً.

فصل

إذا كان المثلان في كلمة ياءين لازماً تحريك ثانيهما نحو: (حَيِيَ، وأَحْيِيَة) جاز الفك والإدغام، قال الله تعالى: ﴿وَيَحْيَى مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ﴾ [الأنفال:٤٢].

قرأه بالفك نافع، والبزي، وأبو بكر [١].

وقرأه الباقون بالإدغام.

فمن أدغم فلاجتماع مثلين متحركين في كلمة خالية من الموانع المتقدِّم ذكرها.

ومن فك فلأنَّ اجتماعهما غير لازم؛ لأنَّ ثاني المثلين في مضارع (حَيِيَ) ألف، وفي واحد (أَحْيِيَة) همزة، فاغتفر اجتماعهما إذ لم يكن إلاَّ في بعض الأحوال، فجاز فيه الوجهان.

وكذلك يجوز الفك والإدغام في الاحويواء ونحوه – وهو من الحُوَّة – فمن أدغم فلأنَّ المثلين قد اجتمعا محركين في كلمة، وليس أحدهما للإلحاق، ولا معهما شيء من سائر الموانع، واللفظ به حينئذٍ حوّاء، ومن لم يدغم فلئلا يلتبس أفعلال مصدر أفْعَلَّ أو أفْعالَّ بفعال مصدر فَعِل، ولئلا يجتمع في كلمة واحدة إعلالان أحدهما الإدغام والثاني قلب اللام الآخرة همزة. ولذلك يجوز الفك والإدغام – أيضاً – إذا كان أول المثلين تاء الافتعال نحو: افتتن افتتاناً، واختتن اختتاناً، فمن أدغم فلأنهما مثلان متحركان في كلمة وليس

---

(١) (من حيَّ عن بينة) هذه قراءة أبي عمرو، وابن كثير، وحمزة، وهي اختيار سيبويه، وأبي عبيد، فأما احتجاج أبي عبيد، فإنه في السواد بياء واحدة، قال أبو جعفر: هذا الاحتجاج لا يلزم، لأن مثل هذا الحذف في السواد، ولكن اجتماع النحويين الحذاق في هذا أنه لما اجتمع حرفان على لفظ واحد كان الأولى الإدغام، كما يقال: جفّ. وقرأ نافع، وعاصم: (من حَيِيَ عن بينة) والحجة لهما، أنه لا يجوز الإدغام في المستقبل، فأتبعوا المستقبل الماضي، وقد أجاز الفراء الإدغام في المستقبل، وأن يدغم يحيِّي. وهذا عند جميع البصريين من الخطأ الكبير، ومثله لا يجوز في شعر ولا كلام، والعلة في منعه أنك إذا قلت: يَحْيَى. فالياء الثانية ساكنة، فلم يجتمع حرفان متحركان فيدغم، وقد كان الاختيار لم يجفف، وإن كان يجوز لم يَجِفّ ولم يَجَفّ. فيجوز الإدغام، فأما في يحيى فلا يجوز، وأيضا فإن الياء تحذف في الجزم، فهذا مخالف لِيَجفّ، ولا يجوز أيضا الإدغام في: (أليس ذلك بقادر على أن يحيي الموتى) لأن الحركة عارضة. [إعراب القرآن لأبي جعفر: ٢/١٠٠]

معهما شيء من الموانع، ومن فك فلئلا يلتبس افتعل بفعل؛ ولأنَّ تاء الافتعال لا يلزم أن تليها تاء فكان التقاء المثلين فيه عارضاً فأشبه المنفصل.

وكذلك يجوز الفك والإدغام إذا كان أول المثلين نوناً هي آخر فعل، أو علامة رفع، أو جمع إناث، وليس قبلها ساكن صحيح نحو: ﴿مَكَّنِّي﴾(١) [الكهف:٩٥]، و﴿تَأْمَنَّا﴾(٢) [يوسف:١١]، و ﴿أَتُحَاجُّونِّي﴾ [الأنعام:٨٠]، و ﴿تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ﴾ [الزمر:٦٤](١).

---

(١) قرأ ابن كثير: (ما مكنني فيه ربي خير) بنونين، إنما أظهر النونين؛ لأنهما من كلمتين، الأولى: لام الفعل أصلية، والثانية: تدخل مع الاسم لتسلم فتحة النون الأولى، والنون الثانية مع الياء في موضع نصب.

وقرأ الباقون: (مكِّني) بالتشديد، أدغموا النون في النون لاجتماعهما، و(ما) بمعنى: الذي، وصلته (مكني)، و(خير) خبر الابتداء. [حجة القراءات: ٤٣٤/١]

(٢) كلهم قرأ: (لا تأمنا) بفتح الميم وإدغام النون الأولى في الثانية والإشارة إلى إعراب النون المدغمة بالضم اتفاقًا.

وجهه: أن الحرف المدغم بمنزلة الحرف الموقوف عليه من حيث جمعها السكون، فمن حيث أشموا الحرف الموقوف عليه إذا كان مرفوعًا في الإدراج أشموا النون المدغمة في (تأمنا) وليس ذلك بصوت خارج إلى اللفظ، إنما تهيئة العضو لإخراج ذلك الصوت به، ليعلم بالتهيئة أنه يريد ذلك المتهيأ له، ويدلك على أنه يجري مجرى الوقف أن الهمزة إذا كان قبلها ساكن حذفت حذفًا، ولم تخفف بأن تجعل بين بين كما أنها إذا ابتدئت لا تخفف، لأن التخفيف تقريب من الساكن، فكما لا يبتدأ بالساكن، كذلك لا يبتدأ بالمقرب منه، ولو رام الحركة فيها لم يجز مع الإدغام، كما جاز الإشمام مع الإدغام لأن روم الحركة حركة، وإن كان الصوت قد أضعف بها، ألا ترى أنهم قالوا: إن روم الحركة يفصل به بين المذكر والمؤنث، نحو: رأيتكِ، ورأيتكَ، وإذا كان كذلك، فالحركة تفصل بين المدغم والمدغم فيه، فلا يجوز الإدغام مع الحركة، وإن كانت قد أضعفت، لأن اللسان لا يرتفع عن الحرفين ارتفاعة واحدة، كما لا يرتفع إذا فصل بينهما حرف لانفكاك الإدغام بالحركة إذا دخلت بين المثلين أو المتقاربين، كانفكاكه بالحرف إذا دخل بينهما، وتضعيف الصوت بالحركة لا يمنع أن تكون الحركة مع تضعيفها في الفصل، كما أن الفصل بالحرف الضعيف القليل الجرس يجري مجرى الفصل بالحرف الزائد الصوت، ألا ترى أن الفصل بالنون التي هي من الخياشيم كالفصل بالصاد في منع المثلين من الإدغام، فكذلك الحركة التي قد أضعفت الصوت بها تفصل كما تفصل الحركة أشبعت ومططت، فهذا وجه الإدغام، والإشارة بالضم إلى الحرف المدغم. [الحجة للقراء السبعة:٤٠١/٤]

فمن أدغم فلاجتماع مثلين على نحو اجتماعهما في الافتتان، ومَنْ لم يدغم فلأنَّ اجتماع عارض بعد تمام الكلمة بأول المثلين. والله أعلم.

=

(١) اختلفوا في تشديد النون وتخفيفها من قوله تعالى: (أتحاجوني في الله)، و(تأمروني).
فقرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وعاصم، وحمزة، والكسائي: (أتحاجونِّي)، و(تأمرونِّي) مشددتين.
وقرأ نافع، وابن عامر مخففتين.
لا نظر في قول من شدد.
فأما وجه التخفيف: فإنهما حذفا النون الثانية لالتقاء النونين، والتضعيف يكره؛ فيتوصل إلى إزالته بالحذف نحو: علماء بنو فلان، وتارة بالإبدال نحو:

لا أمـــــلاه حتى يفارقا

ونحو: ديوان وقيراط، فحذفا الثانية من المثلين كراهة التضعيف، ولا يجوز أن يكون المحذوف: النون الأولى؛ لأن الاستثقال يقع بالتكرير في الأمر الأعم، والأولى أيضا فيها أنها دلالة الإعراب، وإنما حذفت الثانية كما حذفتها من (ليتي) في قوله:

...... إذ قـــال لـــيتي أصـــادفه وأفقـــد بعـــض مـــالي

وكقوله:

تـــراه كالثغـــام يعـــل مســـكا يســـوء الفاليـــات إذا فلـــيني

فالمحذوفة المصاحبة للياء ليسلم سكون لام الفعل وما يجري مجراها أو حركتها، ولا يجوز أن تكون المحذوفة الأولى؛ فيبقى الفعل بلا فاعل، كما لا تحذف الأولى في: (أتحاجوني)؛ لأنها الإعراب، ويدلك على أن المحذوف الثانية أنها قد حذفت مع الجار أيضا في نحو قوله:

قدني من نصر الخبيبي قـــدي

وقد جاء حذف هذه النون في كلامهم قال:

أبـــالموت الـــذي لا بـــد أني مـــلاق لا أبـــاك تخـــوفيني

وزعموا أن المفضل أنشد:

تـــذكرونا إذا نقـــاتلكم إذ لا يضـــر معـــدما عدمـــه

وزعم بعض البصريين في حذف هذه النون أنها لغة لغطفان، وحكى سيبويه هذه القراءة، فزعم أن بعض القراء قرأ: (أتحاجوِني)، واستشهد بها في حذف النونات لكراهة التضعيف. [الحجة للقراء السبعة: ٣/٣٣٥]

كمل الكتاب والحمد لله رب العالمين

وصلواته على محمدٍ وآله وصحبه أجمعين

وهو (إيجاز التعريف في علم التصريف)

غفر الله لمصنفه ولكاتبه ولقارئه وللمسلمين أجمعين

والحمد لله رب العالمين.

فهرس

الناشر
مكتبة الثقافة الدينية
٥٢٦ شارع بورسعيد - القاهرة
ت: ٢٥٩٢٢٦٢٠ - ٢٥٩٣٨٤١١
فاكس: ٢٥٩٣٦٢٧٧ ص.ب: ٢١ توزيع الظاهر
E-mail:alsakafa_alDinaya@hotmail.com